وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية

دراسة عينة فروع المجمع الصناعي للإسمنت GICA في الشرق الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطّالبة :
خولة مرابط

إشراف الأستاذة:
بلقاسم كحلولي أحلام

لجنة المناقشة:

الاسم و اللّقب	الرتبة العلمية	الصّفة	المؤسسة
نور الدين مزياني	أ.محاضر (ب)	رئيسًا	جامعة 20 أوت 1955سكيكدة
جهاد بونور	أ. مساعد (أ)	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955سكيكدة
أحلام بلقاسم كحلولي	أ. مساعد (أ)	مقررا	جامعة 20 أوت 1955سكيكدة

السنة الجامعية 2016-2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دعاء

اللهم افتح لي
أبواب حكمتك
وانشر عليّ من
رحمتك وأمن علي
بالحفظ والفهم
سبحانك لا عِلم
لنا إلا ما
علمتنا إنك أنت
العليم الحكيم.



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة "**مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية** " في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في شرق الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على تصميم استبيان موجه إلى المدققين الداخليين والمدراء الماليين والمحاسبين في الفروع المعنية بالدراسة واستخدمنا لتحليل نتائج الدراسة البرنامج الإحصائي **(SPSS)**، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري بسهولة استخدامه، وسرعته الفائقة ودقته في أداء العمليات المختلفة، الأمر الذي يساهم في زيادة فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ تتوفر إجراءات الرقابة العامة وإجراءات الرقابة على التطبيقات في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري والتي تساهم في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، نظام المعلومات المحاسبي ، إجراءات الرقابة العامة، إجراءات الرقابة على التطبيقات.

Résumé :

Cette étude vise à connaitre « l'effet du système du contrôle interne sur le système d'information comptable dans les filiales de l'est de l'Algérie du groupe industriel **(GICA)** , pour atteindre cet objectif nous nous sommes appuyés sur la conception d'un questionnaire adressé aux auditeurs internes, directeurs financiers, et comptables de les filiales concernés par l'étude, nous avons utilisés le programme **(SPSS)** . Cette étude a conclu les résultats suivants :

- ✓ Une exploitation facile, rapide, et fiable qu'apporte le système d'information comptable de les filiales concernés par l'étude améliorant ainsi le rendement et l'efficacité du système du contrôle interne ;
- ✓ les procédures du contrôle générale et les procédures du contrôle sur les applications sont disponibles dans les filiales concernés par l'étude améliorant ainsi l'efficacité du système d'information comptable.

Mots clés : système du contrôle interne , système d'information comptable, les procédures du contrôle générale, les procédures du contrôle sur les applications.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكر

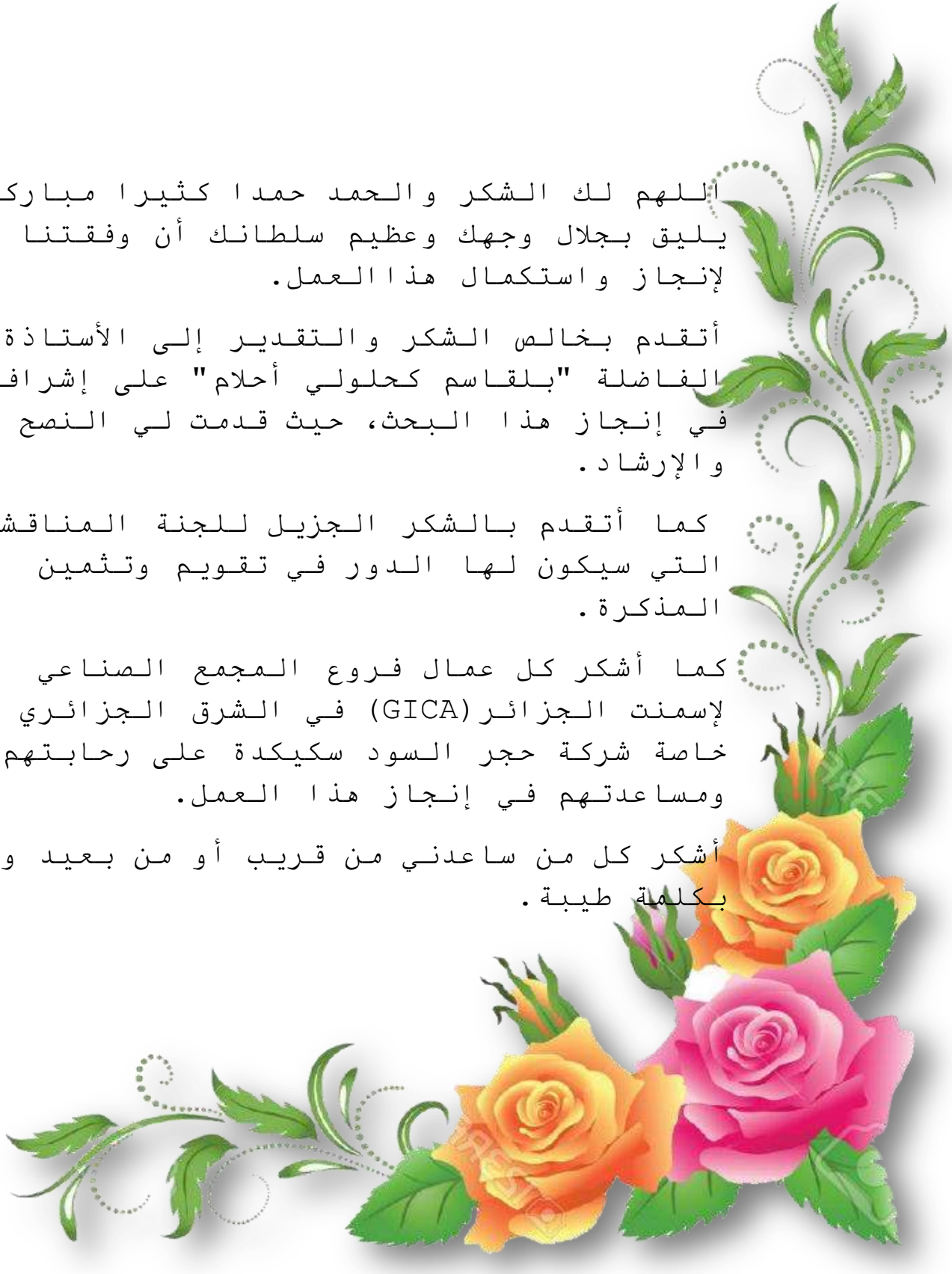
اللهم لك الشكر والحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتنا لإنجاز واستكمال هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة "بلقاسم كحلولي أحلام" على إشرافها في إنجاز هذا البحث، حيث قدمت لي النصح والإرشاد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم وتثمين المذكرة.

كما أشكر كل عمال فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) في الشرق الجزائري خاصة شركة حجر السود سكيكدة على رحابتهم ومساعدتهم في إنجاز هذا العمل.

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.



الإهداء

الحمد لله نفتح بحمده الكلام، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أهدي ثمرة جهدي وبذرة عطائي إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقتضى رضاها برضا الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق، إلى من تذبل لأتفتح وتشقى لأسعد، إلى من رافقتني بدعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي "أمي الغالية" حفظها الله ورعاها.

إلى من تحدى المصائب وتحمل المتاعب من أجلنا جميعا وأنار لنا سبيل الكفاح، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "أبي العزيز" حفظه الله وحماه.

إلى من شاركوني حليب الأمومة وقاسموني الفرح والحزن وسقف البيت، إلى من يعجز اللسان عن وصف ما أكنه لهم من حب وحنان أختي: "رحمة" و"مروة"، وأخي "عبد الباسط"

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من معهم سعدت برفقتهم في أيام الدراسة والجامعة صديقاتي: إلهام بونعمة، إيمان حيرش، أسماء ساحلي، مريم بوعبدة، لبنى ناصري، إيمان مطاطلة، أحلام شريط، إلهام بلقاسم بوزيدة، مريم سويسي، حنين عاشوري.

وإلى كل من نسيه قلمي وتذكره قلبي أهدي هذا العمل.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية	7
2-1	أنواع نظام الرقابة الداخلية	13
3-1	مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق (COSO)	17
1-2	تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي.	30
2-2	وظائف نظام المعلومات المحاسبي	33
3-2	الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	37
1-3	الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)	67
2-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	81
3-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	82
4-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	84
5-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	85

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	الخصائص النوعية للمعلومات	28
1-3	مقياس ليكارت الخماسي	77
2-3	توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	79
3-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	80
4-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	81
5-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	83
6-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	84
7-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول محور خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	86
8-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول توثيق وتطوير النظام	90
9-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول إجراءات الرقابة على الوصول إلى بيانات	93
10-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول إجراءات الرقابة على الأجهزة والملفات	95
11-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول أساليب الرقابة على المدخلات	99
12-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول أساليب الرقابة على معالجة البيانات	101
13-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول أساليب الرقابة على المخرجات	103
14-3	نتائج اختبار Tللعينة الواحدة للمحور الأول	107
15-3	نتائج اختبار Tللعينة الواحدة للمحور الثاني	107
16-3	نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثالث	108

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المختصرات

الاختصار	العبارة باللغة العربية	العبارة باللغة الأجنبية
GAO	مكتب المحاسبة العام الأمريكي	Government Accountability Office
COSO	اللجنة الراعية للمنظمات	Committee Of Sponsoring Organization
GICA	المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر	Groupe industriel des Ciments d'Algérie
S.C.H.S	شركة الإسمنت حجر السود سكيكدة	Société des Ciments de Hadjar El Soud Skikda
S.C.H.B	شركة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة	Société des Ciments de Hamma Bouziane
S.C.A.E.K	شركة الإسمنت عين الكبيرة سطيف	Société des Ciments de Ain El Kebira Sétif
S.C.A.T	شركة الإسمنت عين توتة باتنة	Société des Ciments de Ain Touta Batna
S.C.T	شركة الاسمنت تبسة	Société des Ciments de Tebessa
S.C.I.S	شركة الإسمنت سعيدة	Société des Ciments de saida
S.C.A.L	شركة الإسمنت الجزائرية الجزائر	Société des Ciments de Algérois Alger
S.C.I.Z	شركة الإسمنت زحان معسكر	Société des Ciments de
E.C.D.E	مؤسسة الإسمنت ومشتقاته الشلف	Etreprise des Ciments et Dérivées d'Echeleff

Société des Ciments de Sour Al Ghozlane Bouira	شركة الإسمنت سور الغزلان بويرة	**S.C.S.E.G**
Société des Ciments de Mitidja Blida	شركة الإسمنت متيجة بليدة	**S.C.M.I**
Société des Ciments de Beni Saf Ain temouchenet	شركة الإسمنت بني صاف عين تموشنت	**S.C.I.B.S**
Société des Granulats de l'est Constantine	شركة إنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت الشرق قسنطينة	**GRANUEST**
Société des Granulats de l'ouest Mascara	شركة إنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت الغرب معسكر	**GRANUOUEST**
Société des Granulats de centre Blida	شركة إنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت الوسط بليدة	**GRANUCENTRE**
Société de Distribution des Matériaux de Construction	شركة توزيع مواد البناء	**SODISMAC**
Société de Distribution des Matériaux de Construction	شركة توزيع مواد البناء	**SODMAC**
Société de Maintenance Industrielle et Fours	شركة الصيانة الصناعية والأفران	**S.M.I.F**
Société de Maintenance de l'est	شركة الصيانة الشرق	**S.M.E**
Centre d'Etudes et de services Technologique de l'Idustrie des Matériaux	مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء	**CETIM**
Centre de Formation de l'Idustrie du Ciment	مركز التكوين لصناعة الإسمنت	**CFIC**
Société de Gardinnage ét Sécurité	شركة الحراسة والأمن	**S.G.S**
Société des Services de Sécurité Aurès	شركة خدمات الأمن أوراس	**A.S.S**

Statistical Package for Social Siences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	**SPSS**
The **C**ontrol **Ob**jectives for **I**nformation and Related **T**echnology	أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها	**COBIT**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	
الشكر	
الإهداء	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة المختصرات	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية	22-2
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	3
المطلب الأول: العوامل التي ساعدت على تطور مفهوم الرقابة الداخلية	3
المطلب الثاني: تعريف نظام الرقابة الداخلية	5
المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية	8
المطلب الرابع: أنواع نظام الرقابة الداخلية	9
المبحث الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية، مقوماته وطرق تقييمه	14
المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية	14

المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية	18
المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	20
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	60-24
تمهيد	24
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي	25
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميته	25
المطلب الثاني: أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي	31
المطلب الثالث: النظم الفرعية ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي	33
المطلب الرابع: التطور من نظام المعلومات المحاسبي اليدوي إلى المحوسب.	40
المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي المحوسب والرقابة عليه	42
المطلب الأول: أسباب اختلاف السياسات الرقابية في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي وفي المحوسب	43
المطلب الثاني: أهداف الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي	44
المطلب الثالث: نموذج (COBIT) لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات	45
المطلب الرابع: إجراءات الرقابة العامة	51
المطلب الخامس: إجراءات الرقابة على التطبيقات	54
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	-62
تمهيد	62
المبحث الأول: تقديم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)	63

المطلب الأول: التعريف بالمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)	63
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) وأنشطته	66
المطلب الثالث: التعريف بفروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) في الشرق الجزائري	70
المطلب الرابع: مهام إدارات شركة حجر السود سكيكدة (S.C.H.S)	71
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وعرض وتحليل النتائج	76
المطلب الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة	76
المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص العينة	80
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج آراء عينة الدراسة المتعلقة بخصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	86
المطلب الرابع: عرض وتحليل نتائج آراء عينة الدراسة المتعلقة بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	90
المطلب الخامس: التحليل الإحصائي الاستدلالي	106
خلاصة الفصل	109
خاتمة عامة	111
قائمة المراجع	114
الملاحق	

مقدمة عامة

تمهيد:

إن ازدياد حجم المؤسسات الاقتصادية وما صاحبه من تعقد مشاكلها الإدارية وزيادة المسؤوليات الملقاة عليها في سبيل تحقيق أهدافها، وانفصال الملكية عن الإدارة، وازدياد حالات الإفلاس والفشل المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة خاصة منها شركتي **(Enron)** و**(Wordcom)** بالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى التطور التكنولوجي، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الاهتمام بدور الرقابة الداخلية والذي كان مقتصرا على حماية الموجودات من السرقة وسوء الاستخدام ليتطور إلى المساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية وضمان الالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعة، فضلا عن إعطاء المصداقية للإبلاغ المالي وتحسين جودة التقارير المالية.

وفي إطار التحولات المتسارعة والاهتمام المتزايد بنظم المعلومات، اتجهت العديد من المؤسسات إلى تطوير أنظمتها المعلوماتية خاصة منها نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر أحد فروع نظام المعلومات الإداري، والذي يتكون من مجموعة الأفراد والأجهزة التي تتفاعل داخل إطار معين، لتزويد الإدارة والأطراف الخارجية بالمعلومات المالية أو المحاسبية لاتخاذ القرارات المختلفة، ولقد أصبح هذا النظام يعتمد أكثر على الحاسب الآلي، فتحولت الدفاتر اليدوية إلى قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة تحوي كافة البيانات المحاسبية وغير المحاسبية لتخدم كافة المستخدمين، فاستخدام الحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية تخطى عقبات ومصاعب كثيرة كانت تواجهها النظم اليدوية، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة ودقيقة، كما أدى إلى سهولة استخدام الأفراد للبيانات وسرعة الحصول عليها ومعالجتها.

ولكن استخدام الحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية أدى إلى خلق بيئة ساعدت على الوقوع في الأخطاء وارتكاب الغش وانتشار فيروسات الحاسبات، إلى الحد الذي يؤثر على كفاءة وفعالية هذه النظم، فكان لزاما على المؤسسات إحداث تغييرات على النظام الرقابي الداخلي، حيث أصبح يشتمل أساسا على إجراءات الرقابة العامة، وهي عبارة عن ضوابط لا تتعلق مباشرة بالعمليات المحاسبية، بل هي سياسات رقابية إدارية وتنظيمية يتم تطبيقها على إدارة نظم المعلومات، وهناك إجراءات الرقابة التطبيقية التي تساهم في اكتشاف الأخطاء أو التلاعبات التي قد تحصل في أي مرحلة من المراحل سواء في إدخال البيانات المالية، أو معالجتها وحتى استخراج المعلومات المالية.

أولا: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق، تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة؟

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: التساؤلات الفرعية

للإجابة عن التساؤل الرئيسي ارتأينا وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن حوصلتها فيما يلي:

- ما هو مفهوم نظام الرقابة الداخلية؟
- ما هي المقومات الأساسية التي تجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية؟
- ما هي أهداف نظام المعلومات المحاسبي؟
- ماهي خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب التي تجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري؟
- ما مدى فعالية إجراءات الرقابة العامة في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري؟
- ما مدى فعالية إجراءات الرقابة على التطبيقات في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

كإجابة مبدئية للأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري بالخصائص التي تجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر فعالية؛
- تتوفر في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري على إجراءات الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- تتوفر في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري على إجراءات الرقابة على التطبيقات على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

رابعا: التعريفات الإجرائية

– **نظام الرقابة الداخلية:** مجموعة الأساليب والطرق التي تطبقها المؤسسة لحماية أصولها، التأكد من دقة البيانات، تنمية الكفاية الإنتاجية وزيادة الفعالية.

– **نظام المعلومات المحاسبي المحوسب:** الهيكل أو التشكيلة المستخدمة والتي تعتمد على الحاسب الآلي في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والأعمال والإجراءات والترتيبات التي تتم عن طريقها تحليل وتجميع وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **إجراءات الرقابة العامة:** وهي إجراءات لا تتعلق مباشرة بالعمليات المحاسبية، بل تمثل المعايير والتوجيهات التي يلتزم بإتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها، وتدخل تحت نطاق مهام قسم معالجة البيانات إلكترونيا.

- **إجراءات الرقابة على التطبيقات:** وهي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى توفير درجة تأكيد معقولة من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير.

خامسا: أهمية الدراسة

في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، أصبحت معظم المؤسسات تعتمد على الحاسب الآلي سواء كليا أو جزئيا للحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ مختلف القرارات. وتكمن أهمية هذا البحث في ضرورة التعرف إن كان نظام الرقابة الداخلية مستجيبا للتطور في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة، وإذا كان هناك وسائل رقابية لحماية وصيانة هذه النظم، وذلك للحصول على معلومات تتميز بالموثوقية والدقة.

سادسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إبراز المقومات الأساسية لفعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- التعرف على نظام المعلومات المحاسبي، من خلال وظائفه وأهمية في المؤسسات؛
- عرض الإجراءات الرقابية على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الموضوعية:

- اعتماد مختلف المؤسسات العامة الجزائرية على الحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية، والذي نتج عنه ضرورة تماشي إجراءات الرقابة الداخلية مع هذا التطور للحد من آثاره السلبية؛
- عدم توفر معلومات كافية و دقيقة حول واقع الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المؤسسات العامة الجزائرية.

ب- الأسباب الشخصية:

- الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع والاجتهاد فيه؛
- إثراء المكتبة الجامعية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثامنا: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة في معالجة الإشكالية المطروحة ومحاولة الإجابة على مختلف التساؤلات الفرعية على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، بما يمكن من تحقيق أهداف الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقا.

فالمنهج الوصفي يمكننا من تغطية الجانب النظري للدراسة لفهم الظاهرة والإلمام بجوانبها، كما اتبعنا منهج دراسة الحالة لمعالجة المشكلة المطروحة، حيث وقع اختيارنا على فروع المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري، مستخدمين الاستبيان الذي تم توزيعه على مدققين داخليين ومدراء ماليين ومحاسبين على مستوى الفروع محل الدراسة للمجمع الصناعي **(GICA)**.

تاسعا: الدراسات السابقة

1- دراسة "**هلدني والغبان: دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مصارف إقليم كردستان العراق**[1]".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق سلامة المصارف في إقليم كردستان العراق في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية؛

- استخدام أساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات يساهم في ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف؛

- استخدام أساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات يساهم في تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة؛

- استخدام أساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات يساهم في حماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب.

[1] أحمد سلامة سليمان الجويفل، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2011، ص ص 52-53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- دراسة "**حمادة: أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية**[1]".

هدفت إلى دراسة الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في زيادة المعلومات المحاسبية في مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- ضوابط الرقابة بمكوناتها المختلفة أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؛

- تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً في سورية ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية؛

- ضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في إدارة نظم المعلومات بهدف زيادة تأهيلهم في مجال الضوابط.

3- دراسة "**الحديثي: تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب**[2]".

هدفت الدراسة إلى تقويم درجة متانة إجراءات الرقابة الداخلية العامة، والتطبيقية في المؤسسات المالية في الأردن و العوامل المؤثرة على ذلك مثل حجم المؤسسات مقاساً برأس المال، وعدد العاملين في قسم الحاسوب وعدد الأقسام المستفيدة من قسم الحاسوب، وأيضا إلى فحص العلاقة بين إجراءات الرقابة الداخلية وكل من عمر المؤسسة وعمر قسم الحاسوب وعدد التطبيقات، والمستوى الوظيفي لمدير قسم الحاسوب.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- هنالك ضعفا في تطبيق إجراءات كل من: الرقابة التنظيمية والرقابة على الوصول إلى بيانات النظام والرقابة على أمن البيانات والملفات؛

- هنالك تطبيقاً متوسطاً لإجراءات الرقابة على كل من: خطوات التوثيق وتطوير النظم والرقابة على التشغيل.

4- دراسة **مظهر**: "**تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة**[3]".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسب الآلي من أبعاد مختلفة، الفنية السلوكية، وذلك من خلال التعرف على مدى كفاءتها وفعاليتها في أداء مهماتها، ومن الجانب الإنساني التعرف

---

[1] عصام محمد البحيصي، **مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة)**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، الجامعة الإسلامية، العدد 6، 2014، ص80.

[2] المرجع نفسه، ص81.

[3] أحمد سلامة سليمان الجويفل، مرجع سبق ذكره، ص43.

على مدى الرضا من قبل مستخدمي هذه النظم ومخرجاتها، كما هدفت الدراسة إلى تحليل بعض العوامل المؤثرة على أداء هذه النظم.

ومن أهم نتائج الدراسة:

– إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتمتع بدرجة من الفعالية في تحقيق أهدافها، حيث أظهرت أنها تتميز بسهولة استخدامها والتعامل معها والسرعة والموثوقية في إدخال ومعالجة البيانات،

– تتمتع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالمرونة وبالتكامل داخليا مع وظائفها ومع النظم الأخرى، بحيث يمكن إدخال التعديلات والتحسينات عليها لتتلاءم واحتياجات المستخدمين؛

– تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بجودة مجموعة من القواعد والإجراءات الرقابية التي تدعم دقتها وتزيد من إمكانية الإعتماد عليها.

5– دراسة "**فياض حمزة محمد رملي: مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإدارة**[1]".

هدفت الدراسة في محاولة تقديم أسلوب علمي لتطبيق استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإدارة، وتأكيد صلاحية العملية، وإثبات إمكانية استخدامها للتطبيق العملي، وكذلك قياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

ومن أهم نتائج الدراسة:

– استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أدى إلى إنتاج معلومات ملائمة، دقيقة، موضوعية، كاملة وقابلة للمقارنة؛

– استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أدى إلى زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية وفرض الرقابة المستمرة على العمليات المحاسبية.

بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، فإن أهم ما يميز دراستنا هو التعرف على واقع الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها في ظل التطور الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية التي أصبحت تعتمد بالأساس على الحاسب الآلي، حيث أسقطنا موضوع دراستنا على فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري، وذلك على اعتبار أن صناعة الإسمنت من الصناعات الإستراتيجية والمهمة في الجزائر.

[1] المرجع نفسه، ص45.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عاشرا: خطة الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الدراسة، وعلى الأسئلة الفرعية المطروحة، وكذا من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول الذي تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية، والذي يتضمن ماهية نظام الرقابة الداخلية، مكونات نظام الرقابة الداخلية، مقوماته وطرق تقييمه.

في حين تم التطرق في الفصل الثاني إلى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، والذي يتضمن بدوره الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي، بالإضافة إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب والرقابة عليه.

وفي الأخير تضمن الجانب التطبيقي التعريف بالمجمع الصناعي للإسمنت الجزائر(**GICA**) الذي أجرينا التربص في فروعه المتواجدة بالشرق الجزائري، وإلى الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، كما تناولنا فيه كذلك عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بآراء عينة الدراسة.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

تمهيد:

لقد أدت التغيرات في البيئة التشغيلية والتنظيمية والتقدم التكنولوجي في مجالات عمل وتنظيم المعلومات والتوسع والنمو في الأسواق المحلية والأجنبية، إلى زيادة الضغوط التنافسية الملقاة على عاتق المؤسسات وتعقد مشاكلها الإدارية.

ونتيجة لهذه التطورات ازداد اهتمام المؤسسات بنظام الرقابة الداخلية، حيث لم يعد يقتصر دوره على إجراءات الاحتياط ضد الأخطاء والتلاعب في القيود المحاسبية، بل أصبح يشمل طرق وأساليب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية إلى جانب حماية موجودات المؤسسة وضمان الدقة المحاسبية للعمليات، وضمان الالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعة.

وفي سياق دراستنا لهذا الفصل، سوف نعمل على توضيح الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية من خلال مبحثين حيث:

يتناول **المبحث الأول:** ماهية نظام الرقابة الداخلية؛

بينما يتناول **المبحث الثاني:** مكونات نظام الرقابة الداخلية، مقوماته وطرق تقييمه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر من النظم الجوهرية والأساسية في المؤسسة، فهو أداة تساعد في متابعة تنفيذ الإجراءات والسياسات الموضوعة، واكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى العوامل التي ساعدت على تطور مفهوم الرقابة الداخلية في المطلب الأول، وإلى تعريف لنظام الرقابة الداخلية في المطلب الثاني، وإلى أهداف نظام الرقابة الداخلية في المطلب الثالث، وإلى أنواع نظام الرقابة الداخلية في المطلب الرابع.

المطلب الأول: العوامل التي ساعدت على تطور مفهوم الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف في المؤسسة بصفة عامة، فهو النظام الذي يوفر إنتاج معلومات مالية ذات جودة، وذلك حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة[1]. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية ما يلي:

1- كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها:

إن النمو الضخم في حجم المؤسسات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج، أدى إلى صعوبة إدارتها بفعالية نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها وتشعب هيكلها التنظيمي واستخدام عدد كبير من العاملين، فنتج عن هذا فقدان الصلة المباشرة مع الإدارة التي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا من ناحية، وإلى فقدان الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية وترجمتها إلى أرقام يمكن عن طريقها تتبع العمليات من ناحية أخرى، فلجأت المؤسسات إلى تبني وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل: الكشوف التحليلية،الموازنات، تقسيم العمل، وغيرها من الوسائل لتحقيق الرقابة على كافة الأنشطة المختلفة[2].

2- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية:

وهذا واضح تماما في مؤسسات المساهمة حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية وذلك بسبب كثرة عددهم وتباعدهم، ولذلك نراهم يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم في شكل مجلس إدارة، هذا

---

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1997، ص161.

[2] حسين أحمد دحدوح وآخرون، **مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2009، ص272.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأخير لا يمكنه إدارة جميع أعمال المؤسسة بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات المؤسسة المختلفة، وعن طريق وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على أعمال هذه الإدارات ويطمئن على سلامة العمل في المؤسسة[1].

3- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية ودقيقة:

لابد لإدارة المؤسسة من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطاتها، من أجل تصحيح الانحرافات واتخاذ القرارات المناسبة، ورسم سياسة المؤسسة في المستقبل. ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة على صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها[2].

4- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية موجوداتها:

على الإدارة توفير نظام رقابة داخلي سليم يساهم في تقليل الأخطاء والغش ويحمي موجوداتها[3].

5- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة:

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المؤسسات المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي، الرقابة الحكومية، والتسعير...إلخ. فإذا ما طلبت هذه المعلومات من مؤسسة ما، عليها تحضيرها بسرعة ودقة، وهذا الأمر لا يتسنى لها ما لم يكن نظامها الرقابي الداخلي المستعمل قويا ومتماسكا[4].

6- تطور إجراءات التدقيق:

فلقد تحولت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلى إختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية، وبعد ذلك يتم تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها، وحتى يتم ذلك ويتمكن المدقق من استخدام العينات لابد من وجود نظام رقابة قوي وفعال، وإلا اضطر المدقق إلى القيام بالفحص الشامل والذي يصاحبه تكاليف مرتفعة[5].

7- التطور التكنولوجي:

فلقد ازداد الاهتمام بالرقابة الداخلية لمواكبة التطورات التقنية واستخدام الحاسبات الإلكترونية، وبالتالي زيادة مهمة ومسئوليات الرقابة الداخلية[6].

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] خالد راغب الخطيب، **الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 ص14.

[3] المرجع نفسه، ص14.

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص162.

[5] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص206.

[6] محمد فضل مسعد وآخرون، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص192.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني : تعريف نظام الرقابة الداخلية

تتعدد المفاهيم والآراء حول موضوع الرقابة الداخلية، فالبعض يضع تعريفا لها باعتبارها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية ويحاول آخرون تعريفها من زاوية وسائلها، والبعض الآخر يعتبرها وظيفة إدارية بحتة[1].

ونتيجة للدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح المؤسسات، فقد حظيت باهتمام العديد من الهيئات المهنية التي سعت إلى تطوير مفهومها بصورة مستمرة. وفي ما يلي مجموعة من التعاريف في محاولة للإحاطة بهذا المفهوم.

عرفت جمعية المدققين الأمريكيين الرقابة الداخلية بأنها: "مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبعها المؤسسة بقصد حماية موجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية[2]".

حيث أنه في هذه الفترة كانت المؤسسات الفردية هي الشكل السائد للمشروعات، وقد كان مفهوم الرقابة الداخلية مقتصرا على التدقيق الحسابي للاحتياط ضد الأخطاء والتلاعب في القيود، ثم امتدت هذه الوسائل لتشمل بعض الأصول الأخرى من أهمها الحفاظ على المخزون[3].

أما تعريف مكتب المحاسبة العام الأمريكي **(GAO)** فقد عرف الرقابة الداخلية على أنها: "خطة للتنظيم وكل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها المؤسسة والمحافظة عليها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة، الإنتاجية، الكفاءة، الاقتصاد الفاعلية وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة[4]".

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن نظام الرقابة الداخلية أضحى مفهوم أوسع وشامل للجوانب المالية والإدارية وتقييم الأداء، وهذا في ظل التوسع الذي حصل في حجم المؤسسات وأنشطتها.

ويشير معيار التدقيق الدولي رقم **315** إلى أن الرقابة الداخلية هي: "عملية تصمم وتنفذ من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة فيما يتعلق بما يلي[5]:

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص81.

[2] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009 ص45.

[3] جليل إبراهيم صالح، **أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية**، مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11 العدد 2، جامعة بغداد، 2013، ص ص83-84.

[4] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2006 ص299.

[5] أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص98.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- موثوقية تقديم البيانات المالية؛
- فاعلية وكفاءة العمليات؛
- الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة.

في حين تطرقت اللجنة الراعية للمنظمات **(COSO)** إلى تعريف الرقابة الداخلية بأنها: "الإجراءات المطبقة من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة أو الموظفين من أجل توفير ضمان معقول بتحقق الأهداف التالية[1]:

- دقة التقارير المالية؛
- الالتزام بالقوانين؛
- حماية الموجودات؛
- الكفاءة الإنتاجية.

وفق مفهوم لجنة **(COSO)** للرقابة الداخلية يمكن الوقوف على مجموعة من القواعد الرئيسية لمفهوم نظام الرقابة الداخلية أبرزها ما يلي[2]:

- **الرقابة الداخلية هي عمليات:**

حيث يجب أن تكون الرقابة جزءا من عمليات المؤسسة وليست عمليات مضافة للإجراءات الاعتيادية.

- **الرقابة الداخلية تتأثر بالأفراد:**

الرقابة الداخلية تتأثر بأفراد المؤسسة سواء كانوا أعضاء مجلس الإدارة الذين يعتبرون جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية، والذين يقومون بإصدار التوجيهات ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة، أو موظفي المؤسسة الذين يقومون بتنفيذ السياسات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة.

- **الرقابة الداخلية تزود مجلس الإدارة و الإدارة العليا بتأكيد معقول:**

أي أنها لا تزودهم بتأكيد تام حول تحقيق الأهداف، وذلك لعدة أسباب كإمكانية وجود عيوب في نظام الرقابة الداخلية أو اختراقه في حالة وجود تواطؤ بين موظفين مثلا.

وبناءا على ما سبق سنقوم بتقديم مفهوم شامل وملم للرقابة الداخلية وذلك على أنها خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها، وتحقيق دقة البيانات والمعلومات

[1] علي حسين الدوغجي، **تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة بغداد، 2010، ص405.

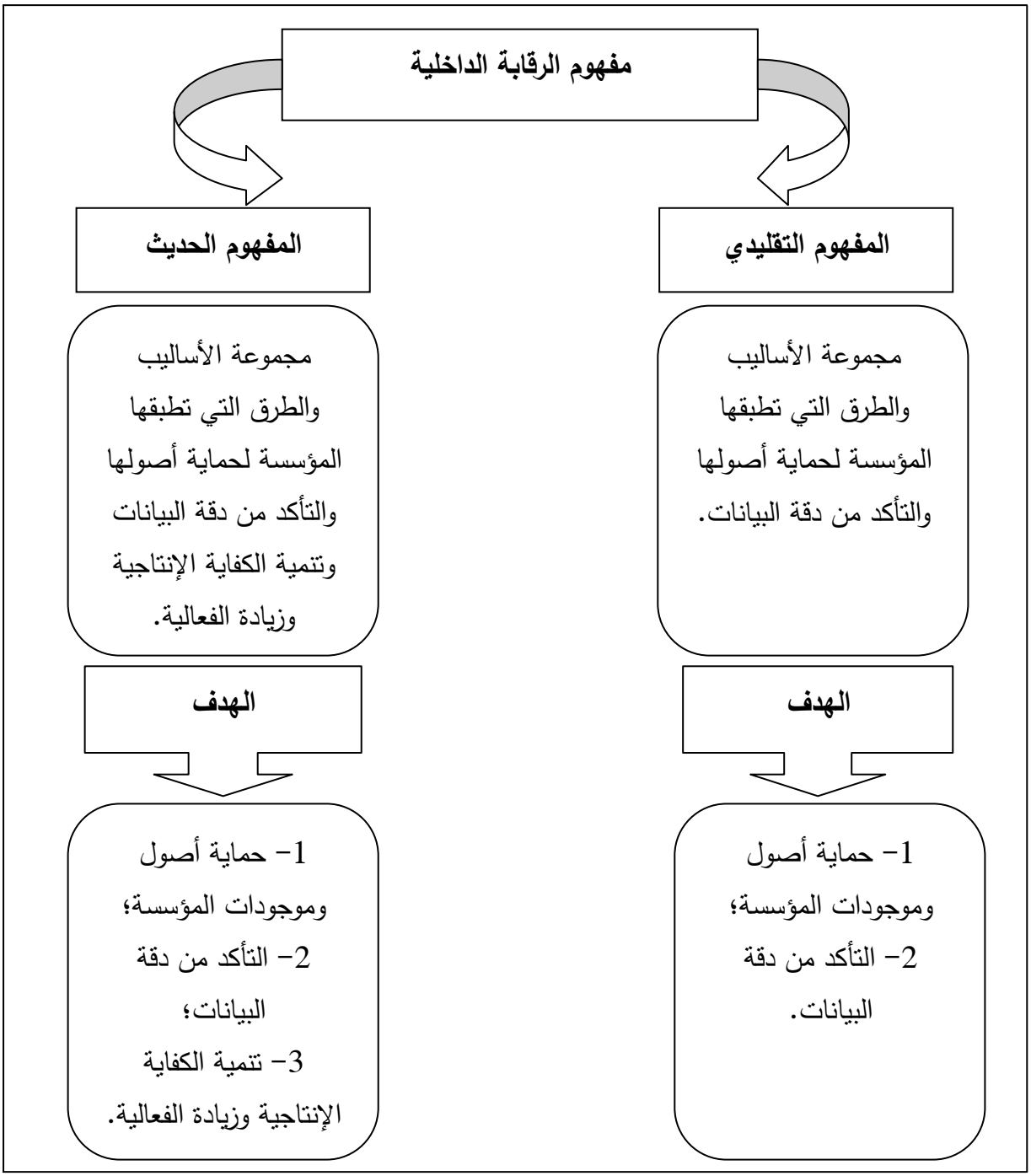
[2] كبرى محمد طاهر وآخرون، **متطلبات الرقابة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية**، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 28 جامعة تكريت، 2013، ص272.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المالية التي ينتجها النظام المحاسبي وتحقيق كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية والمالية بطريقة مثلى، وذلك من خلال الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تحكم طبيعة العمل داخل المؤسسة.

ويمكن ملاحظة تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-1): تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية



المصدر: اتحاد المصارف العالمية، **التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية**، الطبعة الثالثة، 1999، ص 12.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يتكون من كثير من السياسات والإجراءات الخاصة المصممة لتزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن الغايات والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها سوف يتم الوفاء بها[1]. ومن بين الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية لتحقيقها ما يلي:

1- توفير الحماية لموجودات الشركة:

أي أنها عملية تسعى إلى الوقاية من الأخطاء المتعمدة في معالجة العمليات بقصد إخفاء الغش أو الإختلاس، وقد يقصد بالحماية الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة نتيجة التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية[2]. وذلك من خلال ما يلي[3]:

- التلاعب في الحسابات بغرض إظهار الأرباح لإخفاء سوء الإدارة؛
- إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور اليومية بصورة يصعب اكتشافها بسهولة مما يترتب على ذلك اختلاس هذه المبالغ؛
- أخطاء السهو أو النسيان في تسجيل بعض القيود؛
- أخطاء نتيجة الجهل بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

2- ضمان دقة و جودة المعلومات:

يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير معلومات تتصف بالدقة والجودة والتي تساعد على[4]:

- تقويم الأداء المالي والتشغيلي؛
- إعداد الموازنات والخطط؛
- اتخاذ قرارات سليمة؛

ويتطلب تحقيق هذا الهدف إتباع الآتي[5]:

- توثيق العمليات المالية للمؤسسة بطريقة صحيحة؛

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص254.

[2] تامر محمد مهدي، **أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 4 جامعة القادسية، 2010 ، ص180.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص236- 239.

[4] تامر محمد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص181.

[5] سمية أجغيم ، **ممارسات التدقيق المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص75.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الالتزام بالمعايير المحاسبية في القياس والإفصاح؛
- حماية السجلات المحاسبية من وصول غير المرخص لهم إلى هذه السجلات؛
- استخدام الوسائل الرقابية التي تكفل محاسبة سليمة عن العناصر المحاسبية.

وبالتالي وجود أي ثغرات في نظام الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى عدم الثقة في المعلومات، والذي قد يؤثر سلبا على المؤسسة وعلى المتعاملين معها.

3- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية:

أي العمل على تجنب الإسراف في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، وتتعدد الأساليب المستخدمة للوصول إلى هذا الهدف ومن أهمها[1]:

- الموازنات التخطيطية؛
- التكاليف المعيارية؛
- دراسة الحركة والزمن؛
- أساليب الرقابة على الجودة.

4- تحقيق الالتزام بالقوانين والسياسات والتعليمات:

نظرا لازدياد حجم المؤسسات وتوسع أعمالها وانتشارها الجغرافي، أصبح من الصعب على مجلس الإدارة والإدارة العليا الإشراف على المؤسسة مباشرة، حيث لا يمكنهم ببساطة إدارة كافة أنشطة المؤسسة بأنفسهم والرقابة عليها، وإنما يحاولون أن يحققوا أهدافهم المخططة من خلال أنشطة الرقابة الداخلية[2].

5- توفير مصادر المعلومات:

توفر النظم الرقابية مصادر هامة للمعلومات بشأن أنواع ومخاطر التحريفات الجوهرية الممكنة، متضمنة تحريفات الإدارة التي يمكن أن تحدث على مستوى القوائم المالية، فضلا عن أنها تعد المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بالعمليات والطرق والسجلات والتقارير التي تستخدمها المؤسسة لإعداد قوائمها المالية[3].

المطلب الرابع: أنواع نظام الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية ينقسم إلى ثلاث أنظمة فرعية ومتكاملة أو متبادلة التأثير. وهذه الأنظمة الفرعية تتمثل في:

---

[1] فائز عبد الحسن جاسم، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 16، جامعة واسط، 2014، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص14.

[3] تامر محمد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص181.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- نظام الرقابة الإدارية؛

2- نظام الرقابة المحاسبية؛

3- نظام الضبط الداخلي.

1- نظام الرقابة الإدارية:

ويختص هذا النظام برفع الكفاية الإنتاجية في المؤسسة وتحقيق الفعالية عن طريق ضمان تنفيذ الخطط والسياسات بالطريقة والمستوى المحددين من قبل[1].

ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب التالية[2]:

- تحديد الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وكذلك الأهداف التكتيكية على مستوى الإدارات والأقسام، والتي تساعد في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، مع وضع توصيف دقيق لمثل هذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها؛
- وضع نظام للرقابة على الخطة التنظيمية في المؤسسة لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة؛
- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المؤسسة على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية ومنها:
  - قواعد وأسس تقدير المبيعات؛
  - قواعد وأسس تقدير الإنتاج؛
  - قواعد وأسس تقدير عناصر المصروفات والإيرادات ...إلخ.
- وضع نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروعات للاسترشاد بها ومنها:
  - سياسات وإجراءات الشراء والبيع والإنتاج؛
  - سياسات التوظيف والترقي بالنسبة للعاملين ...إلخ.
- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها.

ومن أهم أساليب الرقابة الإدارية ما يلي[3]:

- الموازنات التخطيطية؛
- التكاليف المعيارية؛

[1] اتحاد المصارف العالمية، **التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية**، الطبعة الثالثة، 1999، ص10.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص232-234.

[3] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سبق ذكره، ص89.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- دراسات الحركة والزمن؛
- الرقابة على الجودة؛
- البرامج التدريبية؛
- نظام تقييم الأداء؛
- الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية.

2- نظام الرقابة المحاسبية:

يتضمن هذا النظام الرقابة على البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية وسجلات الأصول المختلفة ومراجعة القيود التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية وترحيلها إلى دفاتر الأستاذ، وفحص الإجراءات والقواعد المحاسبية، وأساليب حماية الأصول من الضياع أو التلف أو الإسراف، وتقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها[1]. ويتحقق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية[2]:

- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط المؤسسة؛
- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المؤسسة؛
- وضع نظام سليم لجرد الأصول وممتلكات المؤسسة وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها؛
- وضع نظام لمراقبة وحماية موارد المؤسسة وأصولها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخداماتها فيما خصصت له؛
- وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسئول واحد أو أكثر في المؤسسة.

ومن أهم الأساليب التي تستخدم لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية ما يلي[3]:

- نظرية القيد المزدوج؛
- توافر نظام مستندي سليم؛
- إتباع نظام الجرد المستمر؛
- فصل واجبات إدارة الحسابات عن الإدارات الأخرى؛
- التدقيق الداخلي.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص185.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص231.

[3] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص90.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3– نظام الضبط الداخلي:

هو مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها[1].

ولتعميق وإرساء قواعد الضبط الداخلي يمكن إتباع الأساليب التالية[2]:

- تطبيق نظام التأمين الشامل على الأصول؛
- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر وإنشاء ملفات لها؛
- مقارنة وتحليل النتائج المالية مع مبالغ الموازنات التخطيطية؛
- تحديد حرية الوصول الفعلي والمباشر إلى الأصول والسجلات؛
- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الأفراد داخل المؤسسة؛
- التدريب.

[1] المرجع نفسه، ص ص98–100.

[2] المرجع نفسه، ص100.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل (1-2): أنواع نظام الرقابة الداخلية



المصدر : من إعداد الطالبة .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية، مقوماته وطرق تقييمه

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية ذا فعالية في تحقيق أهداف المؤسسة لابد من توافره على مجموعة من المكونات والمقومات الأساسية لتحقيق هذه الفعالية، كما يجب إخضاع نظام الرقابة الداخلية وبصورة مستمرة للتقويم عبر مجموعة من الأساليب والطرق، وذلك لمعرفة ما إذا كان هيكل الرقابة الداخلية يعمل وفقا للتصميم الموضوع له، وما إذا كانت هناك حاجة لتعديل بعضا من مكونات الرقابة الداخلية لتتماشى مع التغيرات في ظروف التشغيل.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مكونات نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول، وإلى مقومات نظام الرقابة الداخلية في المطلب الثاني، وإلى طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية

تمثل هذه المكونات الحد الأدنى من الجودة المطلوبة لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات بشكل عام ومؤسسات المساهمة بشكل خاص[1]، ولقد تعددت وتطورت وجهات النظر حول مكونات الرقابة الداخلية فشملت من وجهة نظر الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، والأفراد، ومن وجهة نظر أخرى تضمنت الهيكل التنظيمي النظام المحاسبي، التدقيق الداخلي، ونوعية وتدريب العاملين[2]، وقد قام كل من تقرير لجنة **(COSO)** والمعيار الدولي للتدقيق رقم **315** بالتمييز بين مكونات الرقابة الداخلية التالية:

1- بيئة الرقابة:

وتعني الموقف العام للمدراء والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته للمؤسسة[3]. ولبيئة الرقابة تأثير على الطريقة التي يتم بموجبها هيكلة أنشطة المؤسسة، والطريقة التي على أساسها يتم تحديد الأهداف وتقييم المخاطر، كما أنها تحدد أسلوب المؤسسة الذي يؤثر على وعي أفرادها بالرقابة[4].

---

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] أمينة دوب ، **مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015 ص24.

[3] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص56.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص259.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتشمل بيئة الرقابة ما يلي[1]:

النزاهة والقيم الأخلاقية: التزام الإدارة بنشر المعايير الأخلاقية اللازمة لأداء العمل، والإجراءات اللازمة لإزالة أو تقليل الدوافع والإغراءات التي قد تدفع الموظفين إلى الدخول في إجراءات غير شريفة وغير قانونية.

– **الالتزام بالكفاءة:** مدى امتلاك الموظفين للمعرفة والتأهيل والمهارات التي تمكنهم من القيام بمهامهم سواء الرقابية أو التنفيذية.

– **السياسات المتعلقة بالموارد البشرية:** توفر السياسات الكفأة والفعالة والمعايير اللازمة لتوظيف، تدريب، ترقية الموظفين، وتقييم أعمالهم.

– **تحديد المسؤوليات وتفويض الصلاحيات:** وجود تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات لدى كافة المستويات الوظيفية وفهمها من قبل الموظفين المعنيين، ووجود نظام لمراقبة هذه الصلاحيات.

– **فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي:** وتشمل أسلوب الإدارة في تزويد العاملين لكيفية تلقي ومتابعة المخاطر ومواقفها وإجراءاتها في معالجة المعلومات وإعداد التقارير المالية.

– **دور أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق:** فوجود مجلس إدارة ولجنة تدقيق يتصفان بالكفاءة والفعالية يؤدي إلى إشراف هام ضمن البيئة الرقابية للمؤسسة.

– **الهيكل التنظيمي:** يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة خطوط الاتصال والتبعية لمختلف المستويات الإدارية فهو الإطار الذي يتم من خلاله تخطيط وتنفيذ ومراقبة وتدقيق أنشطتها لتحقيق أهدافها.

2- تقييم المخاطر:

قد تحدث ظروف خارجية تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها كتغير احتياجات العميل والتي تؤثر على تطوير المنتج وتسعيره وضمانات ما بعد البيع والخدمة، كما يمكن أن تفرض التشريعات واللوائح الجديدة تغيرات في الاستراتيجيات التشغيلية، من ناحية أخرى يمكن أن تحدث ظروف داخلية مثل: إدخال تقنيات جديدة في عمليات الإنتاج أو نظم المعلومات، إدخال موظفين جدد يمكن أن يكون تركيزهم وفهمهم مختلف للرقابة الداخلية، فهذه الظروف تعتبر كمخاطر يجب على المؤسسة أن تعمل على تحديدها، وتقدير أهميتها واحتمالات وقوعها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الواجب إتباعها للتقليل من تأثيرها إلى حد مقبول[2].

[1] حسين جاسم فلاح، **اعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع (ERM) لتأكيد جودة الرقابة**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 17، جامعة الكوفة 2015، ص20.

[2] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث** ، مرجع سبق ذكره، ص ص193-195.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما يختلف تقدير الإدارة للمخاطر عن تقدير المدقق لها ولكن هناك ارتباط بينهما، فالإدارة تقوم بتقدير المخاطر كجزء من عملية تقييم الرقابة الداخلية وتطبيقها للتقليل من الأخطاء والتلاعب، أما المدقق فيقدر المخاطر لتقرير حجم نطاق التدقيق، فإذا قامت الإدارة بتقدير فعال للمخاطر المحيطة بها يقوم المدقق بتصغير نطاق التدقيق وهذا ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف التدقيق[1].

3- أنشطة الرقابة:

وهي عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة وهي تضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر[2]. وبشكل عام يمكن تصنيف أنشطة الرقابة إلى[3]:

- **مراجعة الأداء:** تشمل مراجعات وتحليل الأداء الفعلي مقابل الموازنات والتوقعات، وأداء الفترات السابقة ومراجعة الأداء الوظيفي مثل: مراجعة مدير لتقارير حول قروض استهلاكية مصرفية حسب الفرع والمنطقة ونوع القروض من أجل الموافقة على القروض وتحصيلها.
- **الرقابة المادية:** وتشمل توفير الحماية الفعلية للأصول.
- **فصل المهام:** إن توكيل أفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيلها والاحتفاظ بالأصول يؤدي إلى تقليل فرص السماح لأي شخص أن يكون في موقف يرتكب فيه ويخفي الأخطاء، أو الاحتيال أثناء التنفيذ العادي للمهام.
- السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم المعلومات المحاسبية.

4- المعلومات والاتصال:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى الأطراف التي تحتاجها داخل المؤسسة وخارجها وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى، وحتى تستطيع المؤسسة أن تعمل وتراقب عملياتها، يجب أن يكون لها نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها.

ويهدف نظام المعلومات الملائم إلى إضفاء الثقة في التقارير المالية، ويتكون من طرق وسجلات لتسجيل معاملات المؤسسة، وتجميعها وتصنيفها بغية المحافظة على الأصول والالتزامات ذات العلاقة، والاتصال يهدف إلى إيضاح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية[4].

---

[1] سمية أجغيم ، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص277.

[3] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص ص203-204.

[4] أمينة دوب ، مرجع سبق ذكره، ص26.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

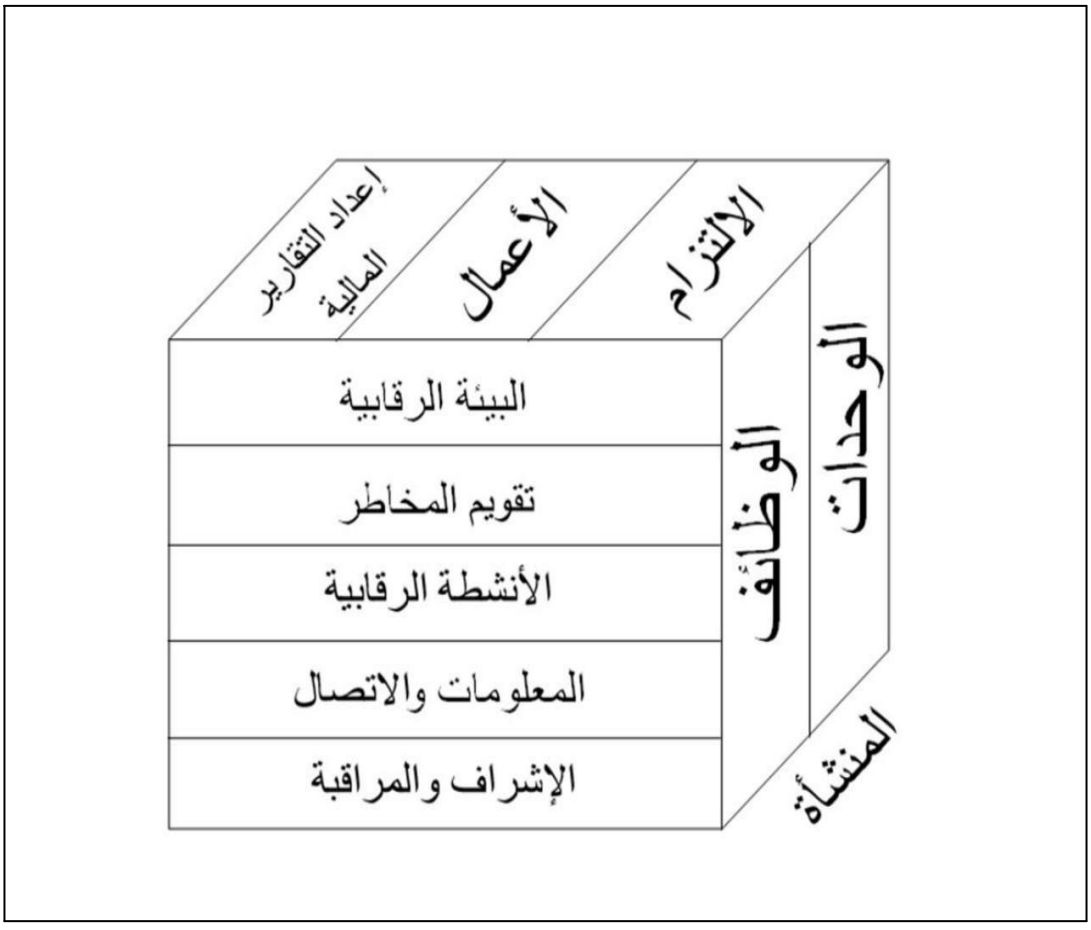
5 – متابعة ضوابط الرقابة الداخلية:

تتطلب نظم الرقابة الداخلية أن يتم متابعتها ومراقبتها، وعن طريق المتابعة يمكن للإدارة أن تتأكد من أن ضوابط الرقابة الداخلية تعمل بالطريقة السليمة، وأنه قد تم تعديلها في مواجهة تغيرات الظروف المحيطة بها على نحو ملائم[1].

إن معلومات المتابعة المستمرة تأتي من مصادر عديدة كالتغذية العكسية والمرتدة من العاملين والشكاوى من العملاء، بالإضافة إلى تقارير المدققين الداخليين، هذه الأخيرة تعد أكثر أهمية حيث تساعد المدققين الخارجيين على تخفيض متطلبات أدلة الإثبات[2].

ويمكن توضيح مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق **(COSO)** من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-3): مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق (COSO).



المصدر: فائز عبد الحسن جاسم، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 16، جامعة الكوفة، 2014، ص9.

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص204.

[2] المرجع نفسه، ص204.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

تختلف أنظمة الرقابة الداخلية من مؤسسة لأخرى وفقا لطبيعة النشاط وحجم المؤسسة وإدارتها، ومع ذلك هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في فعالية نظام الرقابة الداخلية[1]، ولا شك أن توفر هذه المقومات كلها أو بعضها يبين الحكم على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، وعلى هذا الأساس يكون هناك احتمالين للمدقق على النحو التالي[2]:

الأول: أن هناك نظام رقابة قوي وفعال لتوافر هذه الخصائص والمقومات بشكل جيد ومتكامل، فيترتب على ذلك أن يخفض المدقق نطاق اختباراته الأساسية المطلوبة لفحص العمليات المختلفة، والقوائم المالية الختامية.

الثاني: أن خصائص نظام الرقابة هذه لا تتوافر بالشكل الملائم والجيد والمتكامل وفي ذلك إشارة إلى ضعف هذا النظام الرقابي الداخلي في المؤسسة، أو أن جانبا منه ضعيف لعدم توافر بعض هذه المقومات الهامة وينبغي على المدقق في هذه الحالة أن يأخذ ذلك في اعتباره بتوسيع نطاق اختباراته الأساسية للعمليات المختلفة والقوائم المالية الختامية.

وعليه تتمثل المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في ما يلي:

1- هيكل تنظيمي إداري:

يتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المؤسسة وحجمها وشكلها القانوني، حيث يراعى في وضعه تسلسل الاختصاصات، وتوضح الإدارات الرئيسية مع تحديد مسؤولياتها وسلطاتها عن طريق دليل مطبوع تصدره المؤسسة ليكون مرجعا ومرشدا، ولابد أن تراعى فيه البساطة والمرونة لمقابلة أي تطورات مستقبلية[3].

2- نظام محاسبي سليم:

يعتبر النظام المحاسبي الجيد من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والأطراف في خارج المؤسسة بالبيانات والمعلومات، ولقد كان في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات ذات الطابع المالي وتسجيلها دفتريا وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، ولكن أصبح ينظر إليه في الحاضر إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفتري للعمليات على أنه[4]:

---

[1] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1986، ص209.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص253.

[3] عبد الوهاب نصر وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص56.

[4] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سابق، ص ص197-198.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- نظام لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة؛
- يوفر الأساس المطلوب لاتخاذ القرارات؛
- يوفر الأساس اللازم للرقابة على الأنشطة والبرامج؛
- يساعد بما يوفره من بيانات على تقييم أداء الأنشطة والعمليات الجارية في المؤسسة.

3- اختيار موظفين أكفاء:

رغم التقدم التكنولوجي السائد في العالم عن طريق استخدام الحاسبات الآلية المتقدمة بأشكالها وأنواعها وبرامجها المتعددة، إلا أن نجاح أي نظام مازال وسيظل يتوقف بدرجة كبيرة على مدى كفاءة ومهارة العاملين والمسئولين عن تنفيذ هذا النظام[1]. ويمكن للمراجع التعرف على نوعية العاملين بفحص معايير المؤسسة في تعيين الموظفين وسياساتها في التدريب ورفع الكفاءة المهنية[2]، ولتحقيق كفاءة الأفراد العاملين ينبغي على إدارة المؤسسة مراعاة العوامل التالية[3]:

- يجب وضع سياسة سليمة وملائمة لتعيين وترقية وتحفيز الموظفين؛
- يجب أن تتناسب مؤهلات الموظفين العلمية مع طبيعة الأعمال الموكلة إليهم؛
- يجب تعيين العدد الكافي والمناسب من الموظفين؛
- يجب وضع برنامج دوري لتدريب الموظفين على أحدث الأساليب في أداء المهام والأعمال بصفة مستمرة لزيادة خبرتهم وكفاءتهم ومسايرتهم للتطورات الحديثة.

4- وجود إجراءات للتحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية:

يعتمد على البيانات والتقارير المحاسبية في اتخاذ العديد من القرارات الإدارية داخل المؤسسة، وبالتالي فلابد من وجود إجراءات للتحقق من صحة ودقة تلك البيانات والتقارير المحاسبية، وتعتمد تلك الدقة على صحة تسجيل العمليات وتشغيلها من خلال الدورة المحاسبية، ويتطلب ذلك تقسيم للعمل مع وجود مراجعة لكل عملية من الناحية المستندية أو من ناحية تسجيلها، ووجود إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي تلعب دورا كبيرا في هذا الشأن[4].

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مرجع سابق، ص265.

[2] عبد الفتاح الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص211.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ص266- 267.

[4] عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية**، دار التعليم الجامعي، مصر الطبعة الأولى، 2014، ص20.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- استخدام كافة الوسائل الآلية:

يجب استخدام كافة الوسائل الآلية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والحفاظ على أصول المؤسسة وموجوداتها من أي تلاعب أو اختلاس[1].

المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن نتائج تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية تؤثر على طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها والمتمثلة أساسا في تحديد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به المدقق[2]. ولا يقتصر فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مؤسسة على تلك الأنظمة كما وضعتها الإدارة في كراريس أو كتيبات أو نشرات، بل يتعداها إلى دراستها كما هي منفذة. ومن الوسائل التي يستخدمها المدققون للتعرف على النظام المطبق وتقييم مدى كفاءته مايلي:

1- الاستبيان:

ويضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المؤسسة للإجابة عليها وردها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات وذلك للحكم على درجة متانة النظام.

ومن مزايا الاستبيان سهولة تطبيقه في مختلف المؤسسات، ومرونة الأسئلة بما يضمن إبراز معظم خصائص النظام المحاسبي وتوفير الوقت. وبالرغم من هذه الخصائص إلا أنه يعيب عليه أنه لا يتغلغل في التفاصيل الدقيقة والضرورية للحكم على صلابة نظام الرقابة الداخلية[3].

2- التقرير الوصفي:

يقوم المدقق بوصف الإجراءات المتبعة في المؤسسة لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية، ويخلص التقرير إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة. وهي طريقة مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد ما[4].

---

[1] ابتسام أحمد فتاح وآخرون، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7 العدد 20، جامعة بغداد، 2012، ص241.

[2] علي محمد ثجيل المعموري، **الوعي الرقابي للقيادات الإدارية ودوره في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحقيق المساءلة العادلة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 3، جامعة القادسية، 2015، ص198.

[3] زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص140.

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص170.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة الداخلية وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب النظام في ذلك التقرير.

3- خرائط التدفق:

يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المؤسسة في شكل خريطة تدفق، وهي عبارة عن أشكال ورموز ورسومات توضح للإدارات المتخصصة أداء العمليات والمستندات التي تعد في كل خطوة والدفاتر التي تثبت بها، والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها.

وتتميز هذه الخرائط بأنها تعطي لمعدها وقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة، وتمكنه بسهولة الحكم على مدى جودته، ولكن يعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتا طويلا، كما أنها قد تكون صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلا أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية والتي قد تعد ذات أهمية في التقييم[1].

4- فحص النظام المحاسبي:

وهنا يحصل المدقق على قائمة للسجلات المحاسبية وأسماء المسئولين عن إنشائها وعهدتها وتدقيقها وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندية...إلخ. ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية. وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مؤسسة، ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المؤسسات الكبيرة خاصة إذا قام المدقق بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات وما شابه[2].

[1] المرجع نفسه، ص170.

[2] المرجع نفسه، ص ص 170- 171.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلق بالإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية، توصلنا إلى جملة من النتائج، ومن أهمها:

- ✓ إن نظام الرقابة الداخلية لم يعد يقتصر دوره في الحفاظ على أموال المؤسسة وضمان الدقة المحاسبية في تسجيل عمليات المؤسسة، بل أصبح أيضا ذلك النظام الذي يضمن الالتزام بالقوانين والسياسات الموضوعة من قبل الإدارة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية.
- ✓ تختلف أنظمة الرقابة الداخلية من مؤسسة لأخرى وفقا لطبيعة النشاط وحجم المؤسسة وإدارتها، إلا أن نظام الرقابة الداخلي الفعال يقوم على مجموعة من المقومات والمتمثلة أساسا في: الهيكل التنظيمي الكفء، النظام المحاسبي السليم، اختيار موظفين أكفاء، وجود إجراءات للتحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية، واستخدام كافة الوسائل الآلية.
- ✓ توضح مقومات نظام الرقابة الداخلية مدى قوة أو ضعف، الأمر الذي يحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به المدقق، ولكي يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يعتمد على مجموعة من الوسائل كالاستبيان وخرائط التدفق.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني:

فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسات، لذلك اتجهت هذه الأخيرة إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة خاصة منها نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر من أهم نظم المعلومات.

وأمام التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات خصوصا في عالم المال والأعمال، فضلا عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع أنشطة المؤسسة وزيادة حجم أعمالها، ظهرت الحاجة إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية واستخدام الحاسب الآلي، حيث أن استخدامه في معالجة البيانات ساهم في زيادة قدرة الأفراد على استخدام المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة.

ولكن قد يصاحب هذا التطور في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التعرض إلى أخطار جسيمة من سرقات واختلاسات، لذا كان لزاما على المؤسسة أن يكون لها نظام رقابة داخلية فعالا وديناميكيا ومرنا، يساهم في متابعة ومراقبة وتقييم نظام المعلومات المحاسبي، وذلك لضمان إنتاج معلومات ملائمة وموثوق فيها لاتخاذ القرارات السليمة.

وفي سياق دراستنا لهذا الفصل، سوف نعمل على دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب من خلال مبحثين حيث:

يتناول **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي؛

بينما يتناول **المبحث الثاني:** نظام المعلومات المحاسبي المحوسب والرقابة عليه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

يمثل نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، والذي ينتج معلومات ذات طبيعة خاصة، وقد نشأ نتيجة لاحتياجات الإدارة إلى معلومات صحيحة وملائمة لتساعد في عملية التخطيط والرقابة على أنشطة المؤسسة، بالإضافة إلى توفير المعلومات المفيدة إلى الأطراف الخارجية، والتي تساهم في اتخاذ القرارات المختلفة.

وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وبيان أهميته في المؤسسة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي، في حين نتناول في المطلب الثالث النظم الفرعية ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي، أما في المطلب الرابع فسنتطرق إلى التطور من نظام المعلومات المحاسبي اليدوي إلى المحوسب.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميته

1- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

من أجل تعريف نظام المعلومات المحاسبي لابد من تناول المفاهيم المكونة له بصورة مستقلة.

1- 1- تعريف النظام:

إن كلمة النظام متداولة كثيرا في حياتنا اليومية مثل النظام الكوني، نظام جسم الإنسان، النظام الاقتصادي أو السياسي لبلد ما...إلخ. وقد ظهرت الحاجة إلى استخدام مفهوم النظام في مجال الإدارة والأعمال مع الزيادة في حجم التنظيمات الإدارية، وزيادة استخدامها للتقنيات المتطورة وخاصة تقنيات المعلومات[1]. ومن أهم تعاريف النظام نذكر ما يلي:

يعرف **النظام** بأنه: "مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف معين[2]".

كما يعرف النظام على أنه: "مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض، والتي تخدم غرض مشترك ويمكن أن يحتوي النظام على مجموعة من الأدوات والآلات والإجراءات والمستخدمين[3]".

---

[1] عاطف جابر طه، **نظم المعلومات للموارد البشرية**، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص3.

[2] بشار يزيد الوليد، **نظام المعلومات الإدارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص113.

[3] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص9.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويعني أيضا بأنه: "مجموعة الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...إلخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام)، وتعمل كوحدة لتحقيق أهداف معينة[1]".

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف النظام على أنه عبارة عن مجموعة من العناصر أو المكونات والتي تشكل في مجموعها النظام الكلي، وهذه العناصر تتفاعل مع بعضها البعض، ويعتمد كل منها على الآخر، في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

1-2- تعريف البيانات والمعلومات والفرق بينهما:

تستخدم في الحياة العملية كلمتي البيانات والمعلومات بطرق متداخلة ومتبادلة، أما في منظمات الأعمال وعند المتخصصين فهناك فرق بين الكلمتين[2].

حيث تعني كلمة **البيانات:** "الحقائق أو الأرقام في صورة خام تعبر عن مقياس لمشاهدات أو أحداث معينة[3]".

كما تعرف على أنها: "عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم، ليتم معالجتها وترجمتها وإيصالها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج[4]".

وتعتبر أيضا: "عناصر من الحقيقة تفتقر إلى معنى عام، تحتاج إلى عملية معالجة وتحليل، بهذا فهي تعتبر بمثابة المادة الأولية التي تدخل في تركيب المنتج (المعلومة)[5]".

أما **المعلومات** فتعرف على أنها: "البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى وتضيف معرفة وتصبح كأساس لعملية اتخاذ القرار[6]".

وتعرف المعلومات أيضا على أنها: "البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات، والعلاقة التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض[7]".

---

[1] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص13.

[2] سيد محمد جاد الرب، **نظم المعلومات الإدارية (الأساسيات والتطبيقات الإدارية)**، جامعة قناة السويس، مصر، 2009، ص47.

[3] صبحي محمود الخطيب وآخرون، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص34.

[4] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص13.

[5] المرجع نفسه، ص14.

[6] إبراهيم الجزراوي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص15.

[7] عايدة غاشوش، **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما أنها تعني: "بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذي القرارات، أي أن المعلومات تمثل إضافة جديدة لمتخذي القرارات لأنها تحد من درجة عدم التأكد وتزيد من درجة المعرفة المتعلقة بالمشكلة محل القرار[1]".

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكننا تعريف البيانات على أنها حقائق مجردة تعبر عن أحداث معينة بهيئة رموز أو أحرف أو أرقام أو رسوم بيانية، تكون بصيغة غير مرتبة يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة. وهناك أمثلة كثيرة على البيانات في الحياة العملية منها أرقام الإنتاج، أرقام المبيعات، أرقام المخزون، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، البرامج التدريبية للعاملين، أذواق المستهلكين، والإحصاءات المختلفة...إلخ.

ثم يتم إجراء العمليات اللازمة على هذه البيانات وترتيبها لإنتاج المعلومات، حيث يمكننا تعريف هذه الأخيرة على أنها بيانات يتم إعدادها في شكل أكثر فائدة للأفراد ولها قيمة لمتخذ القرار، أي أنها بيانات أصبحت لها قيمة بعد تحليلها وتفسيرها وتجميعها في شكل ذو معنى، يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها.

إذن العلاقة بين البيانات والمعلومات كالعلاقة بين المادة الخام والمنتج التام، حيث تعتبر البيانات هي المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، وإذا طبقنا النظم على تلك العلاقة فإن البيانات تمثل مدخلات يتم معالجتها للحصول على المخرجات، التي هي عبارة عن المعلومات التي ينتجها النظام[2].

ويجب أن تكون للمعلومات خواص معينة لكي تساهم في ترشيد قرارات مستخدمها. والتي يلخصها الجدول التالي:

[1] صبحي محمود الخطيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] سلوى أمين السامرائي وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص ص42-43.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (2-1): الخصائص النوعية للمعلومات

الخصائص	البيان
الملاءمة	إذا عملت على تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.
الموثوقية	إذا كانت متحررة من الأخطاء والتحيز.
التكامل	إذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة للأحداث أو الأنشطة القابلة للقياس.
الوقت الملائم	إذا توفرت في الوقت المناسب ليتمكن متخذ القرار باستعمالها في الوقت المحدد.
قابلية الفهم	إذا قدمت بشكل مفهوم.
قابلية التحقق	أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومة محاسبيا.

المصدر: إبراهيم الجزراوي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص15.

1-3- تعريف نظام المعلومات:

أصبح يستخدم مصطلح" نظام المعلومات" كأسلوب معاصر من الأساليب الإدارية الحديثة، التي تساعد في ترشيد العملية الإدارية لمواجهة التحديات في عصر يتسم بالتغيير المستمر التي تسيره المعلومة باعتبارها موردا أساسيا[1].

ويعرف نظام المعلومات على أنه: "مجموعة العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم[2]".

كما يعرف على أنه: "إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد (بشرية وكمبيوتر) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة[3]".

[1] عاطف جابر طه، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الأردن، 2008، ص10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وهو يعني أيضا أنه: "مجموعة الأفراد والمعدات والإجراءات والمستندات ووسائل الاتصال الذي يجمع البيانات، ويقوم بعمليات تشكيل وتخزين واسترجاع وعرض المعلومات لاستخدامها في التخطيط والموازنات التخطيطية، المحاسبة، والرقابة وغيرها من العمليات الإدارية[1]".

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، حيث يتم تجميع البيانات وتشغيلها والرقابة عليها بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال.

1-4- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر الوظائف الإدارية من أعقد الوظائف داخل المؤسسة، والتي هي في حاجة ماسة إلى معلومات محاسبية دقيقة تستمد من نظام قائم بذاته يعمل على معالجة كل البيانات الناتجة عن نشاطات المؤسسة المختلفة من أجل تقديم معلومات جاهزة لاتخاذ القرارات، هذا النظام يسمى نظام المعلومات المحاسبي.

ويعرف بأنه: "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة[2]".

كما يعرف على أنه: "عبارة عن عمليات تجميع بيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاته، ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات، ثم يولد منها ما يتلاءم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات[3]".

ويعرف أيضا أنه: "نظام يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن العمليات الخارجية أو الداخلية، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية، وتترجم بعد ذلك إلى معلومات مالية في صورة مخرجات[4]".

استنادا إلى التعاريف السالفة الذكر يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن ذلك النظام الفرعي من نظام المعلومات الإداري، الذي يتكون من مجموعة مكونات تتفاعل داخل إطار معين، ووفقا

---

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص51.

[2] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص47.

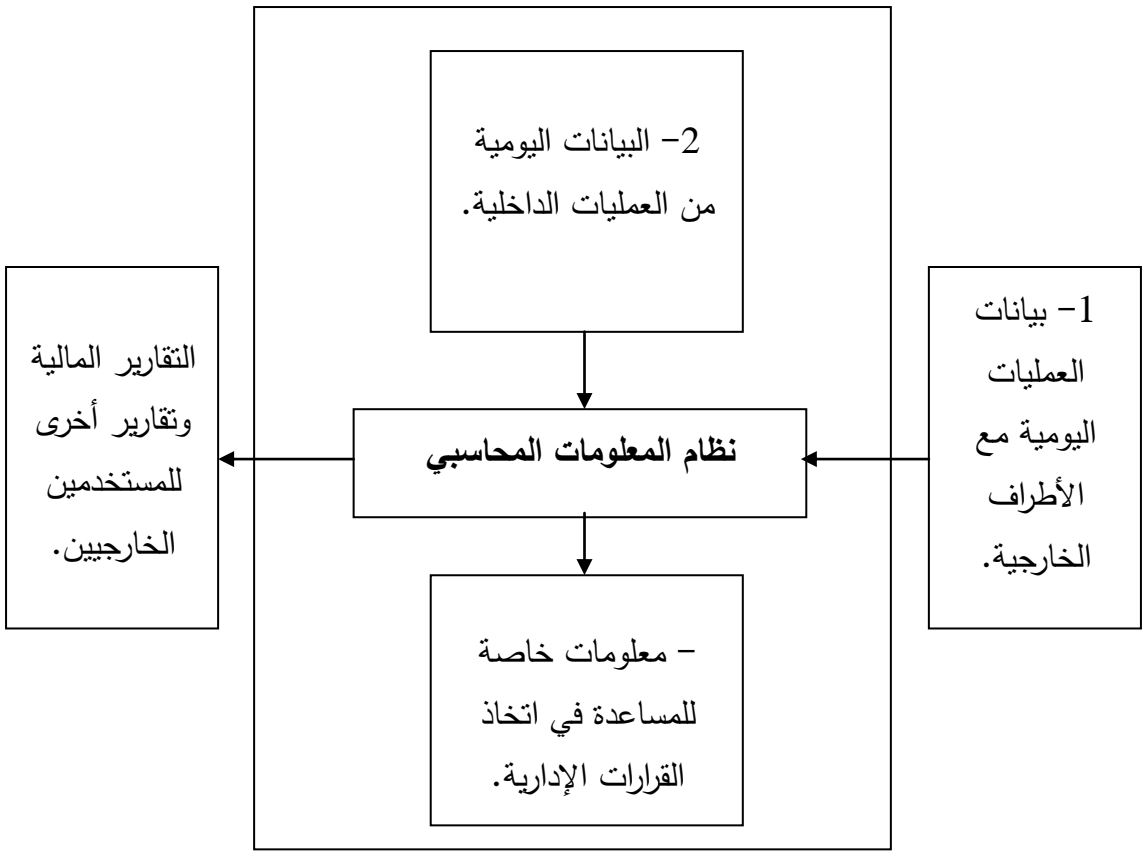
[3] محمد لمين صلعاء، **دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص26.

[4] فاطمة سواحي، **تقييم نظام الرقبة الداخلية لوظيفة التموين**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص42.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لمجموعة من السياسات والإجراءات لمعالجة بيانات مرتبطة بأحداث اقتصادية من داخل وخارج المؤسسة لتوفير معلومات تساهم في اتخاذ القرارات. والشكل التالي يوضح تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي:

الشكل رقم (2-1): تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص49 بتصرف.

من خلال هذا الشكل، نلاحظ أن البيانات في نظام المعلومات المحاسبي تمثل عمليات الأحداث اليومية التي تتم داخل المؤسسة أو عمليات الأحداث التي تتم مع أطراف خارجية متعاملة مع المؤسسة، حيث يتم معالجة هذه البيانات على مستوى نظام المعلومات المحاسبي، فيعطي هذا الأخير معلومات خاصة للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية على مستوى المؤسسة، ومعلومات على شكل تقارير مالية أو تقارير أخرى للمستخدمين الخارجيين.

2- أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث ويستند ذلك إلى العديد من التغيرات أهمها النمو الكبير في حجم المؤسسات، حيث أن ازدياد حجم معظم المؤسسات من حيث زيادة العمليات التي تحدث فيها، قد أدى إلى نمو واضح في كلٍ من عدد العاملين

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ازدياد رؤوس الأموال المستثمرة فيها وتعدد الجهات ذات المصالح المشتركة فيها، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج معلومات وتقديمها بصورة مستمرة ودائمة. كما أن تعدد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية المؤسسات في الوقت الحاضر أدى لضرورة وجود قنوات اتصال في ما بينها لأغراض التنسيق في مختلف الأعمال الضرورية، ومن الملاحظ تعدد أهداف المؤسسة حيث أنه لم يعد محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل أصبحت تشمل خفض التكاليف، تحسين الإنتاجية، إرضاء المستهلكين، النمو والتنوع، تحسين الجودة، المساهمة في تحقيق الرضاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة، الأمر الذي أدى إلى وجوب وجود نظام معلومات محاسبي لكي يتمكن من وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف[1].

ويمكن أن نوجز أهمية نظام المعلومات المحاسبي في النقاط الأساسية التالية[2]:

- نظام المعلومات المحاسبي هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية متكاملة وصحيحة عن المؤسسة الاقتصادية؛

- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات؛

- يمكن لنظام المعلومات المحاسبي من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما من الصحة وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

1- أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

إن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين (الزبائن، الموردين، البنوك، مصلحة الضرائب). وتتمثل أهداف نظام المعلومات المحاسبي في الآتي[3]:

- توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية والموارد المالية بصورة فعالة، والرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة؛

---

[1] عبد المقصود ديبان وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص ص23-24.

[2] عبد الباسط بوحايك، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص8.

[3] راضية ليتيم، **دور حوسبة نظم المعلومات المحاسبية في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص34.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– توفير معلومات تساعد الإدارة على أداء مهامها باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة والتقرير عنها، وذلك لمعاونتهم في اتخاذ قراراتهم بالاستمرار في النشاط؛

– توفير معلومات تفيد في مجال تسيير الوظائف الاجتماعية والرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة المعايير والمبادئ المقبولة قبولا عاما لدى الهيئات العلمية في المجال المحاسبي، التي تهتم بتطويرها باستمرار ومتابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصالح دون تمييز؛

– قياس نتائج الأعمال خلال فترات زمنية وتحديد المركز المالي في نهاية كل من هذه الفترات بصفة دورية منتظمة، ثم تقديم المعلومات التفصيلية المتعلقة بالعمليات التي يؤديها كل قسم من أقسامها إلى المستويات الإدارية المختلفة لتساعدها في اتخاذ قراراتها.

2- وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

يقوم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة مجموعة من الوظائف من أهمها[1]:

2-1- جمع و تخزين بيانات عمليات وأنشطة المؤسسة:

حيث يتم الحصول على البيانات من نظام العمليات ثم تسجيلها في المستندات والوثائق الملائمة بعد التحقق من صحتها والتأكد من شمولية المستندات وكمالها.

2-2- معالجة البيانات:

وذلك عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص، ويتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا؛
- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة؛
- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والقسمة والضرب بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموعة العمليات المسجلة.

2-3- إنتاج معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وتوفيرها للمستفيدين:

يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير، ويتضمن إعداد القوائم المالية سلسلة من العمليات تبدأ من التسجيل في اليومية حتى إعداد القوائم المالية، وهنالك تقارير إدارية يجب أن يكون النظام المحاسبي قادراً على تزويدها للإداريين والمتعلقة أساسا بالمعلومات التشغيلية التفصيلية حول أداء المؤسسة.

2-4- تأمين الرقابة الكافية والفعالة على أصول البيانات:

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص 175-176.

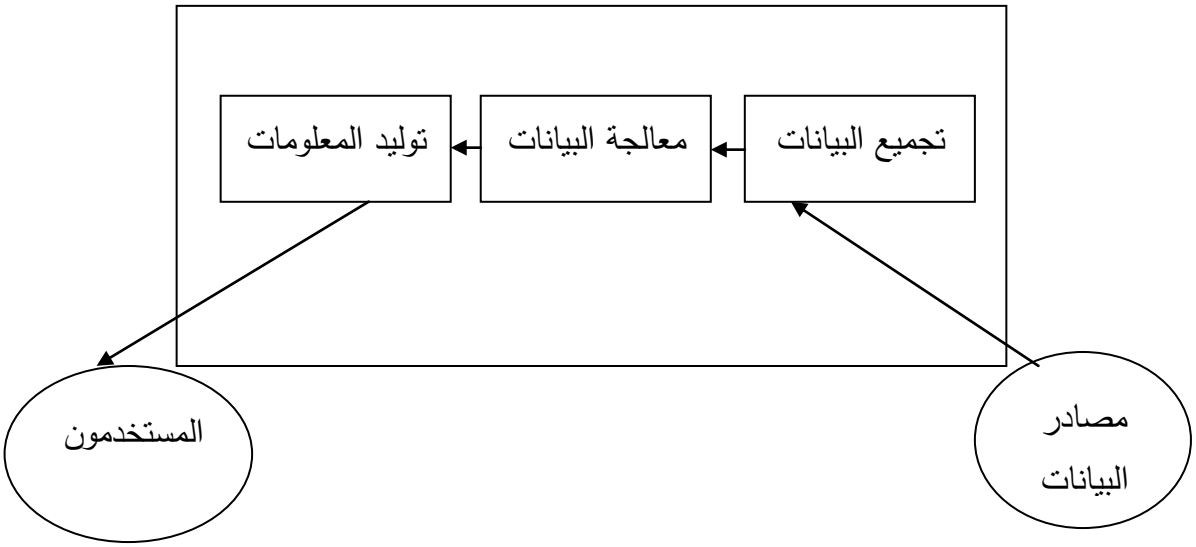
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في هذه المرحلة يجب أن يوفر النظام المحاسبي ثلاثة تأكيدات رئيسية هي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام؛
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفء ودقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية؛
- حماية أصول المؤسسة وبياناتها، حيث تهدف الرقابة على البيانات التأكد من حماية أصول المؤسسة من المخاطر، والتأكد من حماية وصحة البيانات المسجلة ودقتها، كما يجب أن تتم الرقابة على عملية المعالجة والمخرجات.

ويمكن توضيح وظائف نظام المعلومات المحاسبي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2) : وظائف نظام المعلومات المحاسبي .



المصدر: إبراهيم الجزراوي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص30.

المطلب اثالث: النظم الفرعية ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي

1- النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة المكونة لنظام المعلومات الإداري داخل المؤسسة، إذ يقوم بجمع تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة إلى إدارة المؤسسة وإلى الأطراف الخارجية.

ومن أجل قيام هذا النظام بكل الوظائف المنوطة به ينبغي وجود أنظمة فرعية تساعد على تسهيل تجهيز بيانات العمليات المتنوعة، فيضم كل نظام فرعي مجموعة من الوظائف لها نفس الطبيعة[1].

[1] مسعود صديقي، **المحاسبة المالية (طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويمكن أن نميز الأنظمة الفرعية التالية[1]:

1-1- النظام الفرعي للإيرادات:

يشمل النظام الفرعي للإيرادات على أنظمة فرعية أخرى تسعى إلى متابعة كل العمليات المتعلقة بالإيرادات انطلاقا من طلبات العملاء إلى غاية تحقيق الإيراد الفعلي. ويمكن ذكر وظائف النظام الفرعي للإيرادات كالآتي:

1-1-1- العملاء:

- متابعة طلبات العملاء؛
- التفاوض على أسعار البيع؛
- إعداد تقارير دورية حول العملاء؛
- متابعة الخدمات ما بعد البيع؛
- التقيد بكل الإجراءات المحاسبية.

1-1-2- المبيعات:

- دراسة إمكانية تلبية الطلبية؛
- إعداد التقارير حول المبيعات؛
- التفاوض حول كيفية تنفيذ الطلبية؛
- متابعة فوترة المبيعات؛
- متابعة الرقم التسلسلي للفواتير؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1-1-3- التحصيل:

- متابعة تحصيل الحق؛
- إعداد التقارير حول الحقوق؛
- متابعة الحقوق لدى الزبائن؛
- التفاوض على كيفية التحصيل؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

[1] المرجع نفسه، ص ص 13-16.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- 2- النظام الفرعي للمصروفات:

يحتوي هذا النظام على عدة وظائف يمكن أن نفرق بينها في النقاط التالية:

1- 2- 1- الموردون:

- متابعة الموردين؛
- التفاوض على أسعار الشراء؛
- إعداد تقارير دورية حول الموردين؛
- متابعة الطلبات المعدة من طرف المؤسسة؛
- التفاوض على خدمات ما بعد البيع؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1- 2- 2- المشتريات:

- دراسة إمكانية تنفيذ الطلبية من طرف المورد؛
- متابعة الطلبيات المعدة من طرف المؤسسة؛
- إعداد التقارير حول المشتريات؛
- التفاوض حول كيفية تنفيذ الطلبية؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1- 2- 3- الدفع:

- متابعة مراحل الدفع؛
- دراسة الديون وتأثيرها؛
- إعداد التقارير حول الديون؛
- التفاوض على كيفية الدفع؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1- 3- النظام الفرعي للإنتاج:

يمكن أن نميز بين الوظائف في هذا النظام الفرعي من خلال النقاط التالية:

1- 3- 1-على مستوى المخزونات:

- متابعة المخزونات من المواد؛
- متابعة الاستهلاكات؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- إعداد التقارير حول المخزونات والاستهلاكات؛
- دراسة التكاليف المتعلقة بالمخزونات؛
- إعداد وصول الاستلام والمحافظة على الرقم التسلسلي لهم؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1- 3- 2- على مستوى الإنتاج:

- متابعة مراحل إنتاج السلع؛
- دراسة تكاليف الإنتاج؛
- إعداد التقارير حول الإنتاج؛
- دراسة المدة المستغرقة في الإنتاج؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1- 3- 3- على مستوى تخزين الوحدات المنتجة:

- متابعة الوحدات المنتجة؛
- إعداد التقارير حول الوحدات المنتجة؛
- دراسة تقييم الوحدات المنتجة؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1- 4- النظام الفرعي للتمويل:

يشتمل هذا النظام على عدة وظائف يمكن حصرها في النقطتين التاليتين:

1- 4- 1- على المستوى الداخلي:

- دراسة الحالة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة؛
- إعداد التقارير حول التمويل الذاتي للمؤسسة؛
- دراسة إمكانية التمويل؛
- متابعة النقدية داخل المؤسسة؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

1- 4- 2- على المستوى الخارجي:

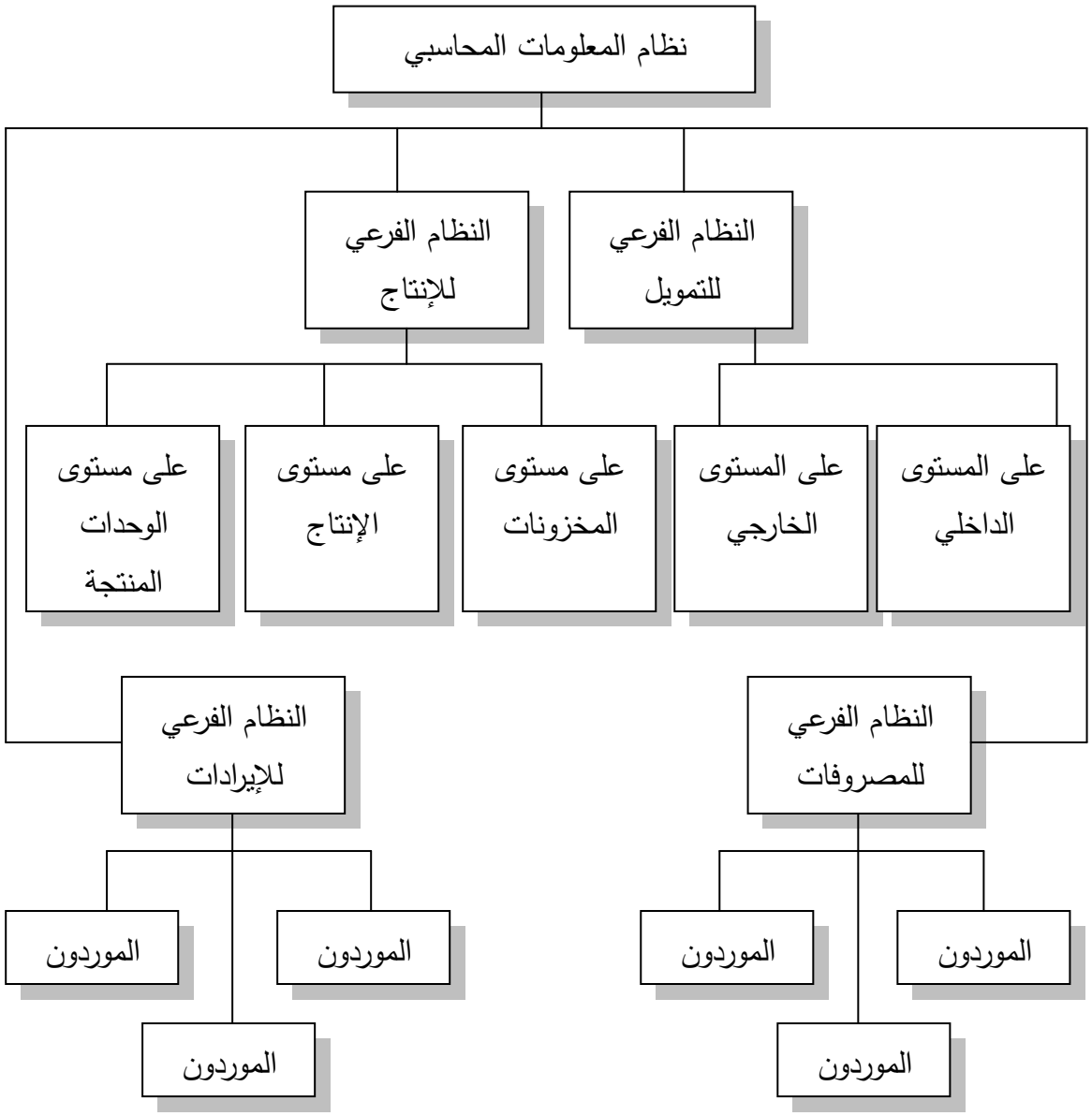
- دراسة طرق التمويل الخارجي؛
- متابعة أشكال التمويل الخارجي،

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- إعداد التقارير حول التمويل الخارجي؛
- تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

ويمكن توضيح الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي



المصدر: مسعود صديقي، **المحاسبة المالية (طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص17.

2- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتحويل البيانات إلى معلومات، وعملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المعلومات على المستخدمين المتعددين في المؤسسة، وبالتالي فهذه التقارير هي أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات المحاسبي بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدم[1].

ومن أهم هذه التقارير نذكر ما يلي[2]:

2-1- التقارير التخطيطية:

يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من الموازنات التقديرية التي تعتبر أداة تخطيط، حيث تقوم بترجمة أهداف المؤسسة وخططها إلى مجموعة من البيانات الكمية والمالية المنسقة والمبوبة، تعطي الإدارة صورة عن النتائج التي يمكن التوصل إليها. وتعتبر هذه التقارير أداة هامة على مساعدة الإدارة في:

- تفادي الأزمات التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة؛
- تحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة وطرق اكتساب وتوزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمؤسسة.

وإن من أهم الخواص التي يجب أن تتمتع التقارير التخطيطية بها هي خاصية المرونة، نظرا لأن معظم العمليات الجارية في المؤسسة تتميز بالحركة، والمرونة ومن الطبيعي أن تختلف الموارد المستخدمة باختلاف مستويات النشاط.

2-2- التقارير الرقابية:

تختلف عملية الرقابة عن عملية التخطيط من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها، بالنسبة لأغراض الرقابة فلا تعتبر مفاهيم التنبؤ وتقدير المخاطر على درجة كبيرة من الأهمية، وذلك لأن المعلومات الخاصة برقابة القرارات تميل لأن تركز على الأحداث بعد وقوعها حتى ولو كانت عمليات الرقابة هذه وقائية.

ولكي تكون المعلومات مفيدة من أجل عمليات الرقابة فإنها يجب أن تكون دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب، وبالطبع يجب أن تكون المعلومات ملائمة أي وثيقة الصلة بالقرار الذي يقوم المدير باتخاذه، ولكن هذا الشرط لا يكون مشكلة عادة في نظام الرقابة من خلال الموازنة لأنه يمكن المقابلة بسهولة بين الأرقام الفعلية والأرقام بالموازنة، كما تعد وقتية المعلومات المحاسبية هامة لأغراض الرقابة، فالاكتشاف المبكر لانحراف ما يساعد في التخلص من المشكلة قبل أن تصبح خارجة عن السيطرة.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] المرجع نفسه، ص ص 127-132.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتساعد التقارير الرقابية المديرين في التأكد من العمليات أنها تسير وفق الخطة الموضوعة، فكل التقارير الرقابية تحتوي عنصرين أساسين هما معايير الأداء التخطيطية والنتائج الفعلية، وثم تجري عملية المقارنة بين هذه العنصرين لاكتشاف الانحرافات المادية وأسبابها.

فإذا كانت الأسباب الواردة في التقرير غير كافية فإنه يتوجب إجراء عمليات تحليل وبحث لمعرفة الأسباب التفصيلية لحدوث مثل هذه الانحرافات، ثم تقديم الاقتراحات واتخاذ القرارات الضرورية لتجاوز هذه الانحرافات وبالتالي فإن التقارير الرقابية تهدف إلى قياس مدى نجاح أو فشل أقسام المؤسسة في تحقيق الأهداف الموكل إليها بموجب الخطة، ومن أمثلة التقارير الرقابية: تقرير انحراف الإنتاج اليومي، وتقرير استهلاك المواد...إلخ.

2- 3- التقارير التشغيلية:

وتعكس هذه التقارير أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل المؤسسة، ويتمثل الهدف الأساسي من هذه التقارير في تقديم تدعيم للأفراد المسئولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للمؤسسة في مجال الأعمال. ويمكن تقسيم هذه التقارير التشغيلية بدورها إلى نوعين:

2- 3-1- تقارير وصفية:

وتصف هذه التقارير حالة وظروف نشاط معين داخل المؤسسة في نقطة زمنية معينة، فمثلا تصف الميزانية العمومية للمؤسسة، المركز المالي لها في تاريخ معين وهو تاريخ إعداد هذه الميزانية.

2- 3-2- تقارير النشاط:

وهي تقارير تلخص وتعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل المؤسسة نتيجة لعمليات التشغيل خلال فترة معينة مثل قائمة الدخل، وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون، التقارير الدورية من المبيعات...إلخ.

2-4- القوائم المالية:

تعد القوائم المالية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، فهي عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لإتخاذ القرارات الإقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة إستغلال الإدارة لموارد المؤسسة[1]. وتضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية[2].

[1] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2014، ص46.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص22.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتشتمل القوائم المالية على[1]:

2-4-1- الميزانية: تصف الميزانية بصفة خاصة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

2-4-2- جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح/الكسب أو الخسارة).

2-4-3- جدول سيولة الخزينة: الهدف منه هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المالية.

2-4-4- جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

2-4-5- الملاحق: تبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

المطلب الرابع: التطور من نظام المعلومات المحاسبي اليدوي إلى المحوسب

ظهرت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كنتيجة لطبيعة العالم التي باتت تسوده التكتلات الاقتصادية وتعاظم التجارة العالمية وضخامة الاستثمارات والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، فقد أدى استخدام الحاسب الآلي في معالجة البيانات إلى زيادة قدرة الأفراد على استخدام البيانات لتدعيم أنشطتهم المختلفة، فالحاسب أداة لن تكون له قيمة كبيرة ما لم يوضع في نظم معلومات جيدة التصميم، مما يساهم في تحسين أداء الأفراد العاملين واتخاذهم لقرارات سليمة تساهم في تطوير وتنمية المؤسسة. وبالتالي فلحوسبة نظم المعلومات المحاسبية دور كبير في تسيير المؤسسة الاقتصادية، والذي يعتبر بالغ الأهمية للتقليل من حالة عدم اليقين عند المستفيد الأمر الذي يجعله قادرا على اتخاذ القرار السليم[2].

وعليه يمكن أن نتناول تعريف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كما عرفها الباحثون على أنها: "استخدام الحاسب الآلي في تجميع وتشغيل وتخزين ونشر المعلومات، ويلاحظ أن الحاسبات الآلية بما تتضمنه من المكونات المادية والبرمجيات تعد بمثابة الأدوات التي تستخدمها نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي، لذلك فإن معرفة كيفية تشغيل واستخدام الحاسبات الآلية والبرمجيات يعتبر أمرا هاما في تصميم

[1] المرجع نفسه، ص ص22-27.

[2] ليتيم راضية، مرجع سبق ذكره، ص39.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نظم المعلومات الحديثة، مع الأخذ في الاعتبار أن الحاسبات الآلية هي جزء فقط من نظم المعلومات وليس هي كل النظام كما يعتقد البعض[1]".

وبعبارة أخرى تعرف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على أنها: "الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة المستخدمة والتي تعتمد على الحاسب الآلي في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والأعمال والإجراءات والترتيبات التي تتم عن طريقها تحليل وتجميع وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية[2]".

إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كغيرها من النظم لابد أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص والمواصفات، وذلك على النحو التالي[3]:

1- السرعة: وتتمثل هذا الخاصية في النقاط التالية:

- سرعة إدخال البيانات في النظام ومعالجتها وإعداد التقارير؛
- سرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي.

2- الدقة: وتتمثل في النقاط التالية:

- ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقارير والمخرجات من النظام؛
- قدرة النظام المطبق الحالي على توفير معلومات دقيقة.

3- الكفاءة والفاعلية: وتتمثل هذه الخاصية في النقاط التالية:

- يؤدي النظام المطبق الحالي إلى تخفيض التكلفة وتأدية الأعمال بإنتاجية عالية ويوفر لمستويات الإدارة التقارير اللازمة؛
- يعمل على تقليص الإجراءات الروتينية المستخدمة في الشركة؛
- استخدام البرمجيات الحالية تمكن مستخدمي النظام من تبادل المعلومات بكل سهولة.

4- الموثوقية: وتتمثل في النقاط التالية:

- صحة وسلامة البيانات وتطابقها مع الواقع الفعلي وإمكانية الاعتماد عليها؛
- توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.

5- الملائمة: وتتمثل هذه الخاصية في النقاط التالية:

[1] المرجع نفسه، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] المرجع نفسه، ص44-48.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- يستطيع النظام الآلي من تقديم المعلومة المرغوبة فقط واستبعاد المعلومات الثانوية؛
- ملائمة النظام مع حاجات المؤسسة.

6- الشمولية: وتتمثل هذه الخاصية في النقاط التالية:

- يعتبر النظام الآلي نظاما متكاملا فهو يقدم تقارير مختلفة دورية أو خاصة تعطي كافة جوانب العمل؛
- يوفر النظام معلومات كافية لجميع جوانب العمل.

7- أمن المعلومات والبيانات: وتتمثل هذه الخاصية في النقاط التالية:

- يوفر عنصر السرية والأمنية في الدخول إلى المعلومات وتحديد الصلاحيات للمستخدمين في النظام؛
- توفر قواعد البيانات المستخدمة حاليا حماية جيدة للبيانات حيث تتطلب مستويات أمنية جيدة؛
- النظام يمكن من استرجاع البيانات والمعلومات حال فقدانها.

8- الصيانة والخدمة: وتتمثل هذه الخاصية في النقاط التالية:

- توفر عنصر الصيانة وسرعة تقديمها وجودة الخدمة المقدمة من المؤسسة المنتجة للنظام؛
- يوجد زيارات دورية للصيانة الوقائية تقوم بها المؤسسة المنتجة للنظام.

9- تكلفة البرامج: وتتمثل هذه الخاصية في النقاط التالية:

- توفر عنصر التكلفة الاقتصادية في سعر شراء و في تكاليف الصيانة السنوية في النظام المطبق؛
- تتناسب تكلفة شراء البرنامج مع الخدمات المستفادة منه.

10- الرقابة الذاتية: وتتمثل هذه الخاصية في النقاط التالية:

- لا يمكن مسح أو تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها وطباعة المكشوفات والتقارير ولا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات؛
- النظام المطبق الحالي يمكنه اكتشاف الأخطاء وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء؛
- قواعد البيانات في النظام المطبق الحالي توفر معلومات تساعد على التعرف على المشكلة.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي المحوسب والرقابة عليه

كان نظام المعلومات المحاسبي سابقا يعتمد على الفرد البشري، بقيامه بكل الأعمال المحاسبية انطلاقا من إدخال البيانات، مرورا بمعالجتها ثم إخراجها، ومع التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، ووسائل الاتصال اتجهت كافة العلوم على مواكبة هذا التطور، والمحاسبة كغيرها من التخصصات اتجهت نحو تبني هذا التطور وقد أصبح من النادر إيجاد نظام محاسبي يدوي والذي يعتمد على الأسلوب اليدوي في جمع ومعالجة البيانات خاصة في المنشآت الكبيرة والمتوسطة، ومن المعروف بأن الحاسوب يتصف بالقدرة العالية على التخزين

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والسرعة العالية في إيجاد المعلومات ومعالجتها بالإضافة على الدقة العالية في جميع أعماله والعديد من المميزات الأخرى، إلا أن هذا يصاحبه بعض الأخطار لما قد تتعرض إليه المؤسسة من حالات غش واختلاس في ظل استخدام الحاسوب، لذا يجب على المؤسسة تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية بما يناسب هذا التغير في نظام المعلومات المحاسبي.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أسباب اختلاف السياسات الرقابية في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي وفي المحوسب في المطلب الأول، وإلى أهداف الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي في المطلب الثاني، وإلى الرقابة العامة على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المطلب الثالث، وإلى الرقابة التطبيقية على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المطلب الرابع.

المطلب الأول: أسباب اختلاف الإجراءات الرقابية في النظام المعلومات المحاسبي اليدوي والمحوسب

من أهداف الإدارة العليا الوصول إلى حماية عالية للمعلومات والرقابة عليها، سواء كان في النظم الآلية أو اليدوية، وبالتالي تبقى أهداف الرقابة الداخلية واحدة في النظم اليدوية أو المحوسبة، إلا أن الإجراءات الرقابية تختلف بين كلا النوعين من الأنظمة للأسباب التالية[1]:

1- تغيرات في الهيكل التنظيمي:

يؤدي استخدام أسلوب المعالجة المركزية إلى تجمع البيانات وتراكم العمليات من مختلف أقسام المؤسسة في قسم الحاسب والذي يقوم بكامل عمليات المعالجة، وهذا ما يؤدي إلى التأثير في عنصر مهم من عناصر العملية الرقابية، ألا وهو الرقابة الآتية عن طريق تقسيم العمل، حيث ينجز العمل من قبل عدة أشخاص.

إن استخدام الحاسب يلغي هذا التقسيم وينجز كل هذه العمليات، من خلال مجموعة من البرامج مما يؤدي إلى إلغاء الرقابة الناتجة عن التقسيم التقليدي للعمل.

2- تغير الوثائق التقليدية:

تعد الوثائق والمستندات والسجلات أدلة تثبت العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة (فواتير المبيعات، فواتير الشراء، الشيكات الملغاة...إلخ)، وهي عناصر أساسية من عناصر الرقابة الداخلية في ظل الأنظمة اليدوية.

إن استخدام الحاسب يؤثر على مجموعة الوثائق والمستندات، ويختلف هذا التأثير بحسب النظام الآلي وتعقيداته، فعندما يستعمل الحاسب فقط لتسريع العمليات الحسابية فإن التأثير على الوثائق يكون قليلا أما في الأنظمة الأكثر تعقيدا ذات نظم المعالجة المباشرة فإن الوثائق تكاد تكون معدومة.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص383-384.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- اختلاف طريقة معالجة البيانات:

لاستخدام الحواسيب تأثير كبير في سرعة الحصول على البيانات واستخراجها مع توفير الثقة فيها والاعتماد عليها، فالتماثل والوحدة في معالجة البيانات تمكن من التأكد من أن كل العمليات التي هي من طبيعة معينة تعالج بنفس الطريقة وتعالج بنفس البرامج.

المطلب الثاني: أهداف الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي

إن من الأهداف التي تسعى إليها الرقابة الداخلية لتحقيقها على نظام المعلومات المحاسبي ما يلي[1]:

1- ضمان صحة المدخلات:

يرمي هذا الهدف إلى أن يحتوي النظام فقط على بيانات صحيحة، وبالتالي إذا كانت المدخلات (البيانات) صحيحة فإن مخرجات النظام ستكون صحيحة (بافتراض صحة التشغيل)، وتكون المعلومات الخارجة من النظام ذات درجة ثقة عالية.

2- ضمان اكتمال المدخلات:

يعني هذا الهدف ضرورة إدخال كافة البيانات الصحيحة المتعلقة بالتعامل في ملف المعاملات المناسب وبالتالي فإن هذا الهدف يختص بعدد المعاملات المسجلة في ملف المعاملات، وهذا يعني الإجابة على السؤالين الآتيين:

- هل كل المعاملات الحادثة تم الحصول عليها؟
- هل كل المعاملات التي حصلنا عليها قد أدخلت في ملف المعاملات؟

3- ضمان دقة المدخلات:

يعني هذا الهدف أن البيانات التي تم إدخالها في ملف المعاملات يجب أن تكون هي تماما البيانات التي حصلنا عليها نتيجة التعامل، أي أننا في هذه الحالة نقصد الدقة الحسابية والكتابية للبيانات، وبالتالي فإن تحقيق هدف دقة البيانات المدخلة للنظام يعني إدخال كل البيانات الهامة عن المعاملة محل التسجيل.

4- ضمان اكتمال التعديلات:

يتعلق هذا الهدف بالتأكد من أن كل البيانات المدخلة يتم تسجيلها في الملفات الرئيسية المتعلقة بها.

[1] صبحي محمود الخطيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص304-310.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- ضمان دقة التعديلات:

يتم هذا الهدف بضمان أن البيانات التي يتم إدخالها إلى الكمبيوتر في مرحلة سابقة يتم إدخالها كتعديلات على الملفات الرئيسية بصورة صحيحة ودقيقة، وعلى هذا الأساس فإن هدف ضمان دقة التعديلات يرمي أساسا إلى التأكد من صحة تشغيل البيانات التي تم إدخالها في مرحلة سابقة.

وعادة ما ترجع أخطاء تشغيل البيانات إلى أحد السببين:

- أخطاء البرمجة:

وهي تمثل الأخطاء الفنية التي قد تحدث أثناء تنفيذ برامج تشغيل البيانات، أو التي تحدث عن خطأ في إعداد تلك البرامج أو في تشغيلها، فعلى سبيل المثال قد يقوم البرنامج (بناء على تعليمات معد البرنامج) بإضافة المبالغ التي دفعها العملاء سدادا لحساباتهم من أرصدة تلك الحسابات بدلا من خصم تلك المبالغ.

- أخطاء تشغيلية:

ترجع هذه الأخطاء إلى مشغلي البيانات أنفسهم، فمثلا قد يقوم مشغل البيانات باستخدام أرصدة حسابات العملاء عن يوم سابق، بدلا من استخدام الرصيد الأخير لتلك الحسابات مما يترتب عليه الوصول إلى أرصدة عملاء غير صحيحة.

وتعتبر كل هذه الأخطاء الممكن حدوثها في البرامج أو في التشغيل مثالا قويا لما قد يحدث عند تشغيل البيانات بعد مرحلة تسجيلها الأولي في النظام، ويعني ذلك أن مجرد ضمان صحة ودقة إدخال البيانات الأساسية للنظام غير كافي للرقابة على صحة عمل وتشغيل النظام بل إن الضمان الأساسي يجب أن يتبعه ضمان صحة ودقة تعديل الملفات الرئيسية في المرحلة التالية للتسجيل الأولي للبيانات.

المطلب الثالث: نموذج (COBIT) لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تركز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبشكل خاص على أنظمة المعلومات وأدائها وإدارة مخاطرها، وفي نفس الوقت على مدى توافقها مع استراتيجيات المؤسسة وأهدافها، مع ضمان عوائد الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقليل المخاطر المرتبطة بها، وبالشكل الذي يحقق أعلى درجات السيطرة على تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها بإشراك جميع أصحاب المصالح بأقل التكاليف[1].

[1] أمين بن سعيد، **أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 08، جامعة الوادي، 2015، ص 8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

لم تحظ تكنولوجيا المعلومات كغيرها من المصطلحات الجديدة بتعريف موحد، بل تعددت هذه التعريفات وتنوعت تبعا لرؤية كل طرف لها، ومن هذه التعريفات مايلي:

تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: "استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بالتقاط ومعالجة، وتخزين واسترجاع، وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة[1]".

كما تعرف على أنها: "مجموعة الأجزاء المترابطة ببعضها البعض حيث تشتمل على أساليب المعالجة السريعة للمعلومات باستخدام الحاسوب وتطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية في حل المشكلات ومحاكاة التفكير من خلال برامجيات الحاسوب[2]".

وتعد أيضا على أنها: "نتاجا مناسبا للتلاحم والتكامل بين كل من تكنولوجيا الحاسبات الآلية وتكنولوجيا الاتصال[3]".

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال.

2- مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

ينبثق مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات من مفهوم حوكمة المؤسسات، فهذه الأخيرة هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف القيادة الإستراتيجية للمؤسسة لضمان تحقيق الأهداف، وإدارة المخاطر على نحو ملائم والتحقق من أن موارد المؤسسة تستعمل جيدا[4].

فالاهتمام بحوكمة المؤسسات يتطلب مراقبة تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة، وذلك باعتبار أن نظم تكنولوجيا المعلومات هي عنصر ضروري في ضمان نجاح المؤسسة على الأمد الطويل، فتزايد الطلب على الرقابة على المعلومات هي العنصر الأساسي لحوكمة المؤسسات، أي أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعكس نفس مبادئ حوكمة المؤسسات عند التركيز على استخدام وإدارة تكنولوجيا المعلومات بهدف تحقيق أهداف المؤسسة[5].

---

[1] ياسمينة ياسع ، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص34.

[2] المرجع نفسه، ص 34.

[3] المرجع نفسه، ص 34.

[4] أمين بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص14.

[5] المرجع نفسه، ص15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مما سبق يمكننا تقديم تعاريف متعددة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث تعرف على أنها: "تحديد القرارات التي يجب أن تتخذ، وتحديد أولئك الذين يجب أن يتخذوها، لتعظيم فعالية وفوائد النشاطات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة[1]".

ويعرفها معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أنها: "مسؤولية مجلس الإدارة والمشرفين والمديرين التنفيذيين وهي جزء متكامل من حوكمة المؤسسة، وتتكون من الهياكل والعمليات التنظيمية والقيادية التي تضمن استدامة وتعزيز تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة[2]".

كما تم تعريفها على أنها: "عملية تقوم من خلالها المؤسسة بتوجيه أعمالها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهدافها، وكذا تحديد المسؤولية بشأن تلك الأعمال ونتائجها[3]".

مما سبق يمكن إعطاء تعريف لحوكمة تكنولوجيا المعلومات على أنها جزء من نظام الحوكمة العام للمؤسسة وتتضمن المسؤوليات، السياسات، الاستراتيجيات، الهياكل، العمليات، لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

3- نموذج (COBIT) لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يمكن توفير حوكمة تكنولوجيا المعلومات عن طريق العديد من المعايير الدولية والبرامج والتطبيقات، أهمها مقترحات التحكم الخاصة بالمعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة **(COBIT)**[4].

حيث أن نموذج **(COBIT)** عبارة عن هيكلية تهدف إلى ربط تقنية المعلومات بأهداف ومتطلبات أعمال المؤسسة عن طريق إيجاد نموذج عام لأنشطة تقنية المعلومات في المؤسسة، مما يؤدي إلى التعرف على موارد تقنية المعلومات المهمة وتعزيزها وربط ذلك كله بضوابط تحكم هذه العمليات والأنشطة والموارد، وجاء تصميمه لمساعدة ثلاث فئات مختلفة[5]:

- ✓ **المدراء:** الذين هم بحاجة لتحقيق التوازن بين المخاطر ومراقبة الاستثمار في بيئة تكنولوجيا المعلومات التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان.

---

[1] رياض عيشوش وآخرون، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي6-7 ماي 2012، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص8.

[3] أمين بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] المرجع نفسه، ص17.

[5] المرجع نفسه، ص18.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ **المستخدمين:** الذين يحتاجون للحصول على تأكيدات على أمن تكنولوجيا المعلومات التي يعتمدون عليها لتقديم منتجات وخدمات المؤسسة إلى عملائها الداخليين والخارجيين.
- ✓ **مراجعي الحسابات:** الذي يمكن استخدامه لإثبات آرائهم وتقديم المشورة للإدارة بشأن أنظمة الرقابة الداخلية.

صمم نموذج **(COBIT)** خصيصا للرقابة على تكنولوجيا المعلومات ومساعدة المؤسسة على تحقيق التوافق لاستخدام التكنولوجيا بغرض تحقيق أهدافها، حيث اشتمل نموذج **(COBIT)** على 34 معيار رئيسي، ينبثق منهم أكثر من 215 معيار ثانوي، تتضمن الضوابط والممارسات التطبيقية المثلى، ينتمون كلهم إلى أربعة مجالات هي[1]:

3-1- التخطيط والتنظيم:

يهتم هذا المجال بتحديد الأولويات التي تقوم عليها أنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الكفاءة والفعالية، وهذا من حيث البنية التحتية التي تقوم عليها تكنولوجيا المعلومات وكيفية تنظيم هذه الموارد من أجل تحقيق الأهداف الطويلة وقصيرة المدى المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، حيث ينبغي أن عملية التخطيط والتنظيم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف العامة للمؤسسة والمخاطر الداخلية والخارجية التي قد تهدد هذا المورد وهذا ضمن تفاعل إيجابي بين أهداف هذه التكنولوجيا وأهداف المؤسسة[2]، ويشمل هذا المجال عشر معايير هي[3]:

3-1-1- الخطة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات؛

3-1-2- هيكلة تكنولوجيا المعلومات؛

3-1-3- تحديد التوجهات التكنولوجية؛

3-1-4- تنظيم جهاز تكنولوجيا المعلومات؛

3-1-5- إدارة استثمار تكنولوجيا المعلومات؛

3-1-6- التواصل بشأن توجهات الإدارة؛

3-1-7- إدارة العناصر البشرية الفنية؛

3-1-8- إدارة الجودة؛

3-1-9- تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالتقنية؛

---

[1] المرجع نفسه، ص19.

[2] The IT Governance Institute, COBIT 4.1, **Executive Summary Framework** ,USA,2007,P13

[3] أمين بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص19

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-1-10- إدارة مشاريع التكنولوجيا.

3-2- الاكتساب والتنفيذ:

يعني تحديد متطلبات التكنولوجيا والحصول عليها ثم تنفيذها من خلال العمليات الجارية داخل المؤسسة، ومن خلال تطوير الخطة المتعلقة بالمحافظة على المعلومات، وعلى أصول المؤسسة والتي تساعد في إطالة عمر تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمؤسسة ومكوناتها، من أجل بقاء هذه الأنشطة تعمل باستمرار ، ويتم تصميم العمليات داخل مجال الاكتساب والتنفيذ لتحديد وتطوير واكتساب حلول تقنية للمعلومات، ولتنفيذها وتكاملها في معالجة أعمال المؤسسة، ويتم القيام بالصيانة وتغييرات الأنظمة الموجود في هذا المجال للتأكد من استمرار دورة حياة المؤسسة[1]، ويشمل هذا المجال سبعة معايير هي[2]:

3-2-1- تعريف النظم المعلوماتية؛

3-2-2- اقتناء وصيانة النظم التطبيقية؛

3-2-3- اقتناء وصيانة البنية التحتية للتكنولوجيا؛

3-2-4- تمكين عمليات التشغيل والاستخدام؛

3-2-5- توفير العناصر والكفاءات التكنولوجية؛

3-2-6- إدارة التغيير؛

3-2-7- اعتماد الحلول والتعديلات.

3-3- تقديم الخدمات والدعم:

يشمل هذا المجال تحقيق الحوكمة في أثناء تقديم الخدمات المعلوماتية، سواء الخدمات ذات الصفة الفنية أو اللوجسية والمساندة للمستخدمين، ويشمل إدارة اتفاقيات الخدمات، والعمليات الخاصة باستمرارية الخدمات المعلوماتية، وإدارة الإعدادات التي تتعلق بالمتغيرات الخاصة بالنظم والأجهزة لضبطها كي تعمل بالتناسق مع بعضها البعض، ويشمل أيضا تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم، إدارة المخاطر والأحداث الطارئة، إدارة وتحسين الأداء[3]، ويشمل هذا المجال 13 معيار هي[4]:

3-3-1- إدارة خدمات المقاولين ومقدمي الخدمات؛

---

[1] لطيف زيود وآخرون، **أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT على جودة التقارير المالية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 36، العدد 02، جامعة البعث، 2014، ص218.

[2] أمين بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] المرجع نفسه، ص20.

[4] المرجع نفسه، ص20.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-3-2- إدارة السعات والأداء؛

3-3-3- تأكيد استمرارية الخدمات؛

3-3-4- تأكيد أمن المعلومات؛

3-3-5- تعريف وتوزيع التكاليف؛

3-3-6- تعليم وتدريب المستخدمين؛

3-3-7- تطوير وإدارة اتفاقيات مستوى الخدمة؛

3-3-8- إدارة الخدمات ومكتب المساندة؛

3-3-9- إدارة الإعدادات؛

3-3-10- إدارة الأعطال والطوارئ؛

3-3-11- إدارة البيانات؛

3-3-12- إدارة بيئة التجهيزات الفنية؛

3-3-13- إدارة العمليات التشغيلية.

3-4- المتابعة والتقييم:

ويهدف هذا المفهوم إلى التأكد من مدى انسجام أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية، مع ما صمم وخطط له من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، كما يهدف أيضا للوصول إلى التقييم المستقل وغير المنحاز لفعالية وكفاءة أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الأعمال وعمليات الرقابة على المؤسسات من خلال المدققين الداخليين والخارجيين، ويعني ذلك أن جميع عمليات وموارد تكنولوجيا المعلومات تحتاج إلى قياس منتظم بشكل دائم من أجل الحصول على الجودة، والالتزام بمتطلبات الرقابة، وتحقيق الإشراف الإداري على عمليات الرقابة في المؤسسة، وتزويدها بتأكيدات مستقلة من خلال المدقق الداخلي والخارجي[1]، يتضمن هذا المجال أربعة معايير هي[2]:

3-4-1- مراقبة وتقييم أداء تكنولوجيا المعلومات؛

3-4-2- مراقبة وتقييم الضوابط الداخلية؛

3-4-3- تأكيد التوافق مع المتطلبات التشريعية؛

[1] لطيف زيود وآخرون، **تحديد مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق في المصرف التجاري السوري باللاذقية وفق إطار عمل COBIT**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد02، جامعة تشرين، 2014، ص198.

[2] أمين بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-4-4- تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الرابع : إجراءات الرقابة العامة

إجراءات الرقابة العامة على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لا تتعلق مباشرة بالعمليات المحاسبية ولكنها تمثل سياسات رقابية إدارية وتنظيمية يتم تطبيقها على إدارة نظم المعلومات، حيث أنها تمثل المعايير والتوجيهات التي يلتزم بإتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها، وتدخل تحت نطاق مهام مركز قسم معالجة البيانات الكترونيا[1]، وتشتمل هذه الإجراءات على:

1- الفصل بين الوظائف:

كثيرا من المهام كانت تؤدى في النظام اليدوي بصورة منفصلة ومستقلة، ولكن أصبحت الآن مركزة في نظام الحاسب، ولذلك تصبح عملية الاستقلال التنظيمي أو الفصل الملائم بين المهام في بيئة الحاسوب من الأمور الهامة والحساسة جدا[2]. وفي هذا الصدد توجد ناحيتين للفصل بين المهام في بيئة الحاسوب هما:

1-1- فصل المسؤوليات بين الأقسام:

ويقصد به الفصل بين قسم الحاسوب وبين الأقسام التشغيلية الأخرى المستخدمة والمستفيدة من خدمات قسم الحاسوب، فلا يسمح لمن يعمل في قسم الحاسوب أن يكون أمينا على أصول الأقسام الأخرى (النقدية المخازن، الأوراق المالية...إلخ)، كما لا يجب السماح له بالتصريح بالعمليات (بيع أو شراء أو سداد نقدية ...إلخ)، أو أن ينشئ أي تغييرات في الملفات الرئيسية، أو أن يقوم بأي تسويات على مخرجات الحاسوب. وأخيرا يجب الفصل بقدر الإمكان بين المبرمجين وبين المحاسبين حيث يمكن بالتواطؤ بين هاتين الخبرتين لاجتياز أي حاجز رقابي[3].

1-2- فصل المسؤوليات داخل قسم الحاسب الآلي:

حيث يجب الفصل بين وظيفة تطوير الأنظمة ووظيفة تشغيل البيانات، وتهتم وظيفة تطوير الأنظمة بتحليل وتصميم ووضع البرامج التي تطلبها الأقسام المستفيدة من خدمات قسم الحاسب الآلي، ولا يقتصر عمل هذه الوظيفة على التطبيقات الجديدة بل تشمل أيضا التغيرات في التطبيقات الموجودة.

---

[1] عصام محمد البحيصي، **مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة)**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 6، الجامعة الإسلامية، 2014، ص83.

[2] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص375.

[3] المرجع نفسه، ص375.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أما وظيفة تشغيل الحاسب فتختص بتشغيل البيانات لإنتاج المخرجات، وتتضمن هذه الوظيفة إدخال البيانات إلى الحاسب والتحكم في وحدة التخزين الإضافية مثل الشرائط والأسطوانات الممغنطة، وأداء عمليات تشغيل البيانات وفقا لتعليمات التشغيل للحاسب.

ومن استعراض مهام الوظيفتين السابقتين يتضح أهمية الفصل بينهما وظيفيا، فإذا كان نفس الشخص مسئول عن المعرفة المفصلة ببرامج التشغيل (وظيفة تطوير النظم)، وإمكانية التعامل مع الملفات والبيانات (وظيفة تشغيل الحاسب)، فإن هذا الشخص قد يكون قادرا على إجراء تغييرات في الملفات بطريقة غير مصرح بها، وأيضا يجب أن يكون هذا الفصل بين الوظيفتين ماديا، كما أن الأشخاص المسئولين عن تشغيل الحاسب والتعامل مع البيانات والملفات يجب ألا يسمح لهم بتحليل الأنظمة أو تصميمها[1].

2- التوثيق:

تعد إجراءات التوثيق من الإجراءات الرقابية العامة الهامة، ويقصد بتوثيق النظام الوصف الكتابي وخرائط التدفق، والقوائم، والمطبوعات، ونماذج المستندات والتقارير، وأي وسائل تعبير أخرى للتعريف بأهداف وملامح نظام المعلومات والطريقة التي يعمل بها. ويخدم هذا التوثيق في عملية فهم المدقق للرقابة لأنه يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات عن من المسئول عن تشغيل النظام، وعن تحسين النظام ومن ثم تقليص وقت وتكلفة التدقيق، كما أنه يقدم معلومات تفيد محللي النظم، معدي البرامج والمشرفين على النظام، ويقدم الأساس الجيد لتدريب الأفراد الجدد على النظام. وتوجد خمس فئات للتوثيق في بيئة الحاسب وهي: توثيق الإجراءات، توثيق النظام، توثيق البرامج، توثيق العمليات، توثيق البيانات. وفي ما يلي شرح مختصر لكل منها[2]:

2- 1- توثيق الإجراءات:

وهو الخطة الرئيسية للنظام ككل مثل: العمليات التي يؤديها النظام، معايير التوثيق معايير تحليل النظم معايير كتابة البرامج، إجراءات الاختبارات، إجراءات تسمية ومناولة الملفات، معايير تشغيل الحاسب، معايير تعريف البيانات، معايير الأمن...إلخ.

2- 2- توثيق النظم:

مثل دليل المستخدم، والذي يصف الغرض من نظام التشغيل، ويشتمل على خرائط تدفق النظام وصف المدخلات، وصف المخرجات، وصف الملفات، قوائم الرقابة. كما أنه يحدد أيضا مسؤولية القيام بكل إجراء

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008 ص ص173-174.

[2] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص377-378.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تشغيل وإجراء رقابة، كما يحدد إجراءات تصحيح الأخطاء، وهي وثائق هامة جدا لمحللي النظم وللمدققين ولمستخدمي النظم.

2- 3- توثيق البرامج:

مثل دليل تشغيل البرامج، والذي يصف الغرض من البرنامج ويشتمل على خرائط تدفق البرنامج ملامح الرقابة، شكل ومكونات السجل، شكل المدخلات والمخرجات، نتائج اختبار البرنامج وتعليمات التشغيل، وهي وثائق هامة للمبرمجين.

2- 4- توثيق العمليات:

مثل مرشد التشغيل، الذي يستخدمه المسؤول عن تشغيل الحاسب والذي يتضمن تعليمات تشغيل البرنامج ملفات المدخلات، المخرجات المطلوبة، ووحدات التخزين التي توجد عليها هذه الملفات وإجراءات الإعداد للتشغيل، والإجراءات الواجب إتباعها عند وجود مشاكل في التشغيل، وهي وثائق هامة جدا للمسؤولين عن تشغيل أجهزة النظام.

2- 5- توثيق البيانات:

مثل قاموس البيانات، والذي يحتوي على تعريف لكل مفردة أو عنصر من عناصر البيانات المستخدمة في النظام، كما يصف المنظور الكلي والجزئي للبيانات في نظام قاعدة البيانات، وهي وثائق هامة لإدارة قاعدة البيانات.

وتجدر الإشارة هنا إلى عدم السماح باستخدام هذه الوثائق إلا للشخص المسؤول فقط، فعلى سبيل المثال لا يسمح للمسؤول عن تشغيل الحاسب بالإطلاع على دليل تشغيل البرنامج، كما لا يسمح له أيضا بالإطلاع على قاموس البيانات.

3- الحماية المادية للأصول:

يقصد به إجراءات الأمن الخاصة بالمحافظة على الوجود المادي للأجزاء المادية للحاسب والتجهيزات الخاصة بها، ومن الإجراءات التي يمكن أن تستخدم لتأمين مثل هذه الحماية المادية[1]:

- الحماية من الظروف البيئية لمكان تواجد نظام الحاسوب، فيجب أن يوجد في غرفة مجهزة ضد أخطار الحرائق والمياه والكوارث الطبيعية؛

[1] المرجع نفسه، ص ص383- 384.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– يجب أن لا يصل إلى تجهيزات الحاسوب إلا الأشخاص المسموح لهم فقط مثل مشغلي الحاسب، ومن الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الغرض وجود دوائر مراقبة تلفزيونية، بطاقات شخصية ممغنطة لفتح أبواب غرفة الحاسوب؛

– التأمين على الأجهزة والبيانات مثل الحريق، السرقة، الفيضان؛

– وجود خطة لاستعادة النظام في حالة فقده لأي سبب من الأسباب، مثل الاحتفاظ بحاسوب أقل كفاءة من الحالي ولكنه يؤدي الغرض.

4– الرقابة على الوصول إلى البيانات:

يجب أن يصل المستخدمون فقط إلى البيانات والمخولون بسلطة استخدامها، على أن يقوموا فقط بإجراء وتنفيذ عمليات محددة ومرخصة مثل: القراءة والنسخ والإدخال والتعديل والحذف...إلخ.

وتتم الحماية على الوصول المنطقي إلى البيانات باستخدام مجموعة من الإجراءات والضوابط مثل[1]:

– تزويد المستخدم بكلمة سر خاصة بكل مستخدم تمكنه من الوصول إلى النظام وتحديث هذه الكلمات بصورة مستمرة؛

– ربط كل نوع من أنواع العمليات بكود خاص، بحيث لا يتمكن المستخدم من إجراء العملية إلا بواسطة الكود المخصص لها وربط الكود بكلمة السر؛

– تسجيل كافة عمليات الدخول إلى النظام في ملف خاص يتضمن اسم المستخدم ووقت الوصول.

5– الرقابة على نقل البيانات وتداولها:

قد تتبادل المؤسسة المعلومات إلكترونيا عن طريق الشبكات مع المؤسسات الأخرى، وقد تتعرض هذه البيانات إلى السطو أثناء النقل عبر خطوط الاتصال بين الشبكات، مما يجعلها عرضة للتلاعب والتبديل أثناء النقل، ولذلك لابد من توافر إجراءات رقابية على نقل البيانات وتداولها[2].

المطلب الرابع: إجراءات الرقابة على التطبيقات

إن الهدف الرئيسي للرقابة على التطبيقات هو التأكد من دقة التطبيقات من حيث المدخلات والملفات والبرامج والمخرجات، أكثر من كونها رقابة عامة على النظام.

ويطلق اسم أساليب الرقابة على التطبيقات على تلك الأساليب المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. وتعرف نشرة معايير المراجعة التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1974

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص389.

[2] المرجع نفسه، ص400.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أساليب الرقابة على التطبيقات أنها: "تختص أساليب الرقابة على التطبيقات بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونيا، وتهدف إلى توفير درجة تأكيد معقولة من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير[1]".

ويمكن تقسيم الرقابة على التطبيقات إلى الأنماط التالية:

- الرقابة على المدخلات؛
- الرقابة على التشغيل؛
- الرقابة على المخرجات.

1- الرقابة على المدخلات:

الهدف من رقابة المدخلات هو التحقق من أن البيانات الخاصة بالعمليات تم تسجيلها في الوقت المناسب وبشكل صحيح، وأن أي بيانات غير صحيحة قد تم اكتشافها وتصحيحها. ولذلك فإن وسائل الرقابة السليمة للمدخلات يجب أن تكتشف هذه الأخطاء مثل عدم وجود (أو عدم صحة) أرقام حسابات العملاء أو كميات المبيعات.

ورقابة المدخلات مهمة لنظم المعلومات المحوسبة حيث يتم اكتشاف وتصحيح الأخطاء عند نقطة دخول البيانات وبالتالي تكون البيانات التي يتم تشغيلها وتخزينها بعد ذلك في الملفات خالية من الأخطاء. وهذه الإجراءات ضرورية بصفة خاصة لنظم التشغيل المباشرة لأن الأخطاء إذا لم تكتشف يتم انتشارها خلال نظم التشغيل ويكون من الصعوبة اكتشافها بعد نقطة الإدخال. فعملية واحدة تحتوي على أخطاء تؤثر على العديد من الملفات وتؤدي إلى استخراج مستندات أو تقارير إدارية غير دقيقة، وبالتالي قد يترتب عليها قرارات غير سليمة[2].

ويمكن تجميع إجراءات الرقابة على المدخلات وفقا لخطوات إدخال البيانات إلى الحاسب وهي: التصريح التسجيل، الإعداد، والإدخال، كما يلي[3]:

[1] آلان عجيب مصطفى هلدني وآخرون، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني**، مجلة العلوم الانسانية، العدد45، جامعة السليمانية، 2010 ص15.

[2] زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص74.

[3] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص388-392.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- 1- التصريح بالعمليات:

فيجب أن توجد إجراءات للتصريح بالعمليات التي سيترتب عليها بيانات مدخلات للنظام التطبيقي المعين. فإذا تطلب النظام التطبيقي وجود مستندات أساسية فيجب أن يكون هذا المستند موقعا أو مختوما من الشخص المسؤول.

أما في حالة الإدخال المباشر للعمليات بدون وجود مستندات أساسية، فيجب أن يشتمل البرنامج نفسه على نظام التصريح، فمثلا قد يطلب من المستخدم أن يدخل الرقم السري الخاص به قبل إدخال العملية، كما يمكن أيضا السماح لهذا المستخدم بإدخال نوع معين من العمليات فقط دون الأنواع الأخرى، وأيضا يمكن أن يوجد أيضا أرشيف لكل عمليات الدخول على النظام، ثم بتدقيق محتويات هذا الأرشيف يمكن اكتشاف أي عمليات دخول غير عادية.

1- 2- تسجيل العمليات:

يجب استخدام المستندات الأساسية بقدر الإمكان لتسجيل العمليات، حيث تعتبر هذه المستندات هي نقطة البداية لمسار التدقيق، ويجب أن تكون هذه المستندات سابقة الترقيم ومتسلسلة بحيث يسهل اكتشاف أي مستند مفقود. وفي حالة عدم استخدام المستندات الأساسية، يجب أن يظهر على الشاشة تخطيط منظم لشكل المستند يساعد على إدخال البيانات.

1- 3- إعداد البيانات:

ويقصد به تحويل بيانات المستند بعد إعداده بلغة مفهومة للإنسان إلى لغة مفهومة للحاسب، وتعتبر خطوة إعداد البيانات مصدر رئيسي للأخطاء في البيانات وذلك لسببين:

- عملية الإعداد تتم بطريقة روتينية مملة وغالبا بصورة يدوية (أي تدخل كبير للعنصر البشري)؛
- غالبا ما تبدأ عمليات الغش في هذه المرحلة حيث يمكن إضافة أو حذف أو تغيير أو تعديل البيانات التي تستخدم في التشغيل.

ومن أهم إجراءات الرقابة المستخدمة في هذه المرحلة، إجراء الرقابة باستخدام رقم الاختبار، إجراء الرقابة بالمجاميع.

- **رقم الاختبار:**

وهو رقم إضافي يضاف إلى كود الحساب أو العنصر المعين بغرض اكتشاف أي أخطاء في إدخال البيانات إلى الحساب، وبالتالي يزيد من الثقة في البيانات الداخلة.

- **الرقابة بالمجاميع:**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وهي من أبسط وأكثر الإجراءات فعالية في الرقابة على عمليات إعداد البيانات، ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من عدم فقدان أي بيانات أثناء عملية النقل من المستند إلى وحدة التخزين أو إلى ذاكرة الحاسب.

ويبدأ هذا الإجراء بإعداد مجاميع للمستندات التي سيتم إدخالها على أن يقوم بهذه المهمة شخص مستقل مثل المدقق الداخلي، ثم يتم مقارنة هذه المجاميع مع الإحصاءات التي يخرجها الحاسب بعد إدخال بيانات هذه المستندات. وهناك ثلاثة أنواع من مجاميع الرقابة التي يمكن استخدامها في الرقابة على إعداد البيانات وهي:

- مجموع القيمة: وهو مجموع القيمة النقدية للعمليات التي تم إدخالها؛
- مجموع مختلط: مثل مجموع أرقام المستندات التي تم إدخالها؛
- عدد المستندات: وهو يشير إلى عدد المستندات أو عدد السجلات التي تم إدخالها.

1- 4- إدخال البيانات:

ويقصد به قيام الحاسب بقراءة البيانات، وعادة ما يقوم الحاسب بقراءة بيانات عدد كبير من العمليات التي تم إدخالها بواسطة أفراد قد لا يكونوا على درجة كافية من التدريب. لذلك يمكن أن تحدث أخطاء كثيرة في البيانات ونظرا لضخامة حجم البيانات فلابد من الاستفادة من إمكانيات الحاسب في تصحيح هذه الأخطاء ولذلك غالبا ما يشتمل البرنامج التطبيقي المعين على روتين لتدقيق البيانات واختبارها قبل عملية التشغيل.

2- الرقابة على التشغيل:

تهدف الرقابة على عمليات التشغيل إلى المحافظة على الأصول وسلامة البيانات أثناء الفترة بعد إدخال البيانات، وقراءتها إلى أن يتم تسليمها كمخرجات إلى مستخدم المعلومات[1]. ويمكن أن تحدث أخطاء في عملية التشغيل بافتراض أن البيانات المطلوب تشغيلها مصرح بها ودقيقة وكاملة، لسببين رئيسين هما[2]:

- قد يحتوي البرنامج التطبيقي الذي سيقوم بتشغيل هذه البيانات على جزء غير صحيح أو غير مسموح به أو يوجد خطأ في كتابة البرنامج نفسه؛
- يمكن أن تحدث عيوب في الجهاز أو في برامج النظام تؤدي إلى تشغيل خاطئ للبيانات.

لذلك تهدف الرقابة على التشغيل إلى التأكد من أن عملية تشغيل البيانات تكون مسموح بها ودقيقة وكاملة كما تهدف أيضا إلى تكوين مسار التدقيق، ويستخدم في ذلك أرشيف العمليات والقوائم المطبوعة للعمليات (اليوميات)[3].

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص228.

[2] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص392.

[3] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص228.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وبصفة عامة تحتاج عملية تشغيل البيانات إلى عنصرين هما: البيانات المطلوب تشغيلها، والبرنامج التطبيقي (الأستاذ العام، المخزون، المرتبات، حسابات العملاء...إلخ) الذي سيقوم بتشغيل هذه البيانات وبافتراض صحة وسلامة البيانات، إذن يستلزم الأمر التأكد من صحة وسلامة البرنامج التطبيقي. وتوجد بعض الملامح الرئيسية التي يجب توافرها في البرنامج الجيد منها[1]:

- البحث المتسلسل لملفات العمليات وللملف الرئيسي أثناء عمليات التشغيل بحيث لا يتم فقد أي سجلات أو بيانات أثناء التشغيل؛
- التأكد من تشغيل كل السجلات في ملف العمليات قبل إقفال هذا الملف؛
- ضرورة التأكيد على القيام بعملية صيانة الملفات بصورة مستقلة ومنفصلة قبل عملية تحديث أو تجديد الملفات؛
- طبع بيانات رقابية عن الجداول الداخلية المستخدمة في التشغيل كقوائم الأسعار والخصومات الممنوحة للتأكد من صحة وسلامة هذه الجداول قبل وأثناء عملية التشغيل؛
- تقليل تدخل مشغل الأجهزة إلى أدنى حد ممكن لتقليل احتمالات الخطأ في التشغيل وخصوصا في الحالات التي تتطلب إدخال بيانات أثناء عملية التشغيل.

ويمكن التحقق من توافر هذه الصفات في البرنامج التطبيقي المعين والرقابة عليه أثناء التشغيل باستخدام ما يسمى بيانات الاختبار، ويقصد بها تحضير مجموعة من البيانات التي تعبر تعبيرا وافيا عن كل حالة ممكنة من حالات النظام بما في ذلك بعض البيانات الخاطئة عند كل نقطة من نقاط الرقابة. وبتشغيل هذه المجموعة من بيانات الاختبار، ومقارنة نتائج التشغيل بالنتائج المعروفة والمحددة مقدما لهذه البيانات يمكن الحكم على مدى صحة وكفاءة البرنامج التطبيقي وعمليات التشغيل، ويمتاز هذا الأسلوب بأنه يستخدم الحاسب في عملية الرقابة، كما أنه لا يحتاج إلى خبرة عميقة في مجال الحاسبات.

3- الرقابة على المخرجات:

تهدف الرقابة على المخرجات في نظام الحاسوب إلى تحقيق هدفين رئيسين[2]:

- المحافظة على سلامة المعلومات التي يتم إنتاجها وتوزيعها إما في شكل تقرير مطبوع أو مرئي على الشاشة إلى المستخدم، أو تخزينها على وحدة تخزين ثانوي بغرض الاستخدام فيما بعد؛
- العمل على الإنتاج الكفء والاستخدام الفعال لتقارير النظام التطبيقي.

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص394-395.

[2] زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص75.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

حيث تهدف عملية الرقابة على التقارير إلى حماية خصوصية البيانات والمعلومات التي تحتويها هذه التقارير، فمخالفة خصوصية البيانات والمعلومات التي يحتويها التقرير المعين يمكن أن يؤدي إلى خسائر لأسباب عديدة منها[1]:

- يمكن أن تحتوي التقارير على بيانات ومعلومات تمكن من الدخول غير المصرح به إلى النظام وخصوصا على ذاكرة الحاسب؛
- يمكن بعد معرفة المعلومات التي يحتويها التقرير أن يتم بيعها للمنافسين، فالأسرار الخاصة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع، واستراتيجيات التسويق، والموقف الائتماني للمؤسسة...إلخ، لاشك تعتبر من المعلومات الهامة التي يحرص المنافسون على معرفتها؛
- يمكن أن تستخدم المعلومات التي تحتويها تقارير المخرجات كوسيلة لابتزاز المؤسسة.

وتتم الرقابة على التقارير من خلال التصميم الجيد للتقارير، وذلك للتسهيل من عملية ترتيب تدفق التقارير خلال عملية المخرجات، وكذلك بالإدارة الجيدة للتقرير وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات منها[2]:

- ضرورة وجود نظام محاسبي محكم للمحاسبة على المطبوعات أي نظام للتخزين؛
- ضرورة تخزين المطبوعات في أماكن آمنة؛
- التأكد من أن الذي يعمل هو البرنامج الصحيح؛
- التأكد من وجود الشخص المصرح به للتشغيل؛
- التحقق من عدم وجود إمكانية لتعديل محتويات هذه الملفات؛
- التأكد من عدم نسخ زيادة من التقارير؛
- يجب على المراقب أن يراجع جدول التشغيل مع التقارير الناتجة للتأكد من عدم فقد أي تقرير؛
- التأكد من وصول التقرير للشخص المصرح له فقط لذلك يجب أن توجد قائمة معتمدة ومصرح بها للتقارير الرسمية التي تخرج وأسماء المستخدمين المصرح لهم بالحصول عليها.

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص396.

[2] المرجع نفسه، ص ص399-401.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل المتعلق بفعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تشكيلة تعتمد على الحاسب الآلي في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والأعمال والإجراءات والترتيبات التي تتم عن طريقها تحليل وتجميع وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية.
- ✓ يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بالسرعة في إدخال البيانات ومعالجتها، وتوفير معلومات دقيقة وملاءمة لاتخاذ القرارات.
- ✓ اختلاف طبيعة مشكلات الرقابة في ظل كل من نظام المعلومات اليدوي والمحوسب، أدى بالضرورة إلى اختلاف إجراءات الرقابة الداخلية في كل منها.
- ✓ تتمثل إجراءات الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على إجراءات الرقابة العامة وإجراءات الرقابة على التطبيقات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

تمهيد:

استكمالا للجانب النظري، فقد تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية، حيث تم اختيار فروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري لإجراء الدراسة التطبيقية، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة أسلوب جمع وتحليل البيانات والمعطيات باستخدام الاستبيان، وهذا من أجل معرفة مدى توفر إجراءات الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

وللإلمام أكثر بالدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: سنتناول فيه تقديم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)**.

المبحث الثاني: سنتطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة وعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: تقديم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)

عرف قطاع الصناعة في الجزائر تغيرات جذرية تولد عنها منظومة صناعية قطاعية، عدت صناعة الإسمنت من أهم هذه القطاعات الصناعية، والتي يجسدها المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA).** وسنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى التعريف بالمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في المطلب الأول، وإلى الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** وأنشطته في المطلب الثاني، وإلى التعريف بفروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري في المطلب الثالث، ومهام إدارات شركة الإسمنت حجر السود سكيكدة **(S.C.H.S)** في المطلب الرابع.

المطلب الأول: التعريف بالمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)

1- لمحة تاريخية عن المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA):

لقد مر تطور صناعة الإسمنت بالجزائر بعدة مراحل أهمها:

- **من 1962 إلى 1967:**

كان التسيير خلال هذه الفترة بين يدي الشريك لافارج إلى غاية سنة 1967 التي صدر فيها مرسوم التأميم والذي انبثق عنه الشركات التالية:

- شركة الإسمنت مفتاح بطاقة إنتاج 50.000 طن/السنة؛
- شركة الإسمنت زحانة بطاقة إنتاج 200.000 طن/السنة؛
- شركة الإسمنت الريس حميدو بطاقة إنتاج 400.000 طن/السنة.

كما تم إنشاء الشركة الوطنية لمواد البناء والتي نشاطها الأساسي إنتاج الإسمنت بالإضافة إلى نشاطها في مجال منتجات البناء الحمراء، الخرسانة، السيراميك والرخام.

- **من 1967 إلى 1983:**

تميزت هذه الفترة بإعادة هيكلة الشركة الوطنية لمواد البناء، حيث باشرت هذه الأخيرة برنامج استثمار واسع النطاق لأجل تجديد خطوط الإنتاج المتوارثة عن لافارج، وإنشاء 12 خط إنتاج جديد حيث أصبحت الطاقة الإجمالية تقدر ب10.000.000,00 طن/السنة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **من 1983 إلى 2005:**

تميزت هذه الفترة بإطلاق خط إنتاج جديد بين عين توتة (باتنة) والماء لبيض (تبسة) بطاقة إنتاج تقدر ب11.500.000,00 طن/السنة، حيث:

- **في 1983:**

أعادت الشركة الوطنية لمواد البناء تنظيمها، فانقسمت إلى أربع شركات: الغرب، الشلف، الوسط والشرق.

- **في 1996:**

تم إنشاء شركات قابضة بدلا من صناديق الأسهم، وبالتالي فقد صنفت شركات الإسمنت ضمن محفظة الشركة القابضة لمواد البناء والتشييد.

- **في 1997:**

تم الإعلان عن برنامج واسع من طرف الشركة القابضة لمواد البناء والتشييد يقضي بتجريد الدولة من وحدات الإنتاج.

- **في 1998:**

تميزت هذه المرحلة بالتحول القانوني لوحدات الإنتاج إلى شركة ذات أسهم تابعة للمجموعات الإقليمية (الشركة الجهوية لإسمنت الشرق، الشركة الجهوية لإسمنت الوسط، شركة الإسمنت ومشتقاته للشلف، الشركة الجهوية لإسمنت الغرب)

- **في 2002:**

تميزت هذه المرحلة بخصخصة الشركات العامة الاقتصادية، واستبدال الشركات القابضة بشركة إدارة الاستثمارات "صناعة الاسمنت" والتي تضمنت المجموعات الجهوية الأربعة والشركات التابعة لها.

- **في 2009:**

خلال هذه المرحلة تم إنشاء المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** بقرار من الجمعية العامة الاستثنائية نتيجة للتحول القانوني للشركة السابقة لإدارة الاستثمارات "صناعة الاسمنت" بتاريخ 2009/11/26

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وذلك على شكل شركة ذات أسهم برأسمال يقدر ب25.358.000.000,00 دج، ويقوم بتسيير 23 فرع واثنين من الاستثمار في الأسهم، حيث مقره الاجتماعي طريق دار البيضاء، مفتاح، ولاية البليدة.

2- مهام المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA):

تتلخص مجالات نشاط وصلاحيات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** أساسا فيما يلي:

- تصميم إستراتيجية التنمية للمجمع في المجال الصناعي، التجاري، المالي والموارد البشرية في نشاطات الاسمنت، الحصى، الخرسانة الجاهزة للاستعمال؛
- إدارة محفظة الأسهم وحصص الشركات التابعة لها؛
- ترقية وتطوير النشاطات في مجال الشراكة؛
- القيام بجميع التدابير اللازمة التي تهدف إلى توسيع المجمع؛
- المساهمة في نشاطات التضامن الوطني عند الحاجة؛
- تعزيز الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

3- قيم العمل في المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA):

إن سير العمل في المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** تحكمه مجموعة من المبادئ والقيم من أهمها:

- **الكفاءة:**

يعتبر المجمع الصناعي **(GICA)** الكفاءة في العمل من أولوياته، حيث تقيم كفاءة الموظفين حسب استخدام معارفهم وخبرتهم النظرية والتطبيقية وكذا أبعادهم السلوكية.

- **المسؤولية:**

حيث يسعى المجمع الصناعي **(GICA)** إلى غرس قيم المسؤولية والاستقلالية في مساهميه.

- **تحقيق الشفافية:**

حيث تعتبر الشفافية كمبدأ جوهري في اتخاذ المواقف.

- **الاتصال:**

حيث يقصد بالاتصال تكوين علاقات مع الغير، واستعمال مختلف الوسائل التي تسمح بنقل المعلومة، كما أن المجمع يشجع الاتصال الأفقي والعمودي وذلك لتحقيق مختلف أهدافه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **رضا الزبون:**

يسعى المجمع على نجاح سياسته التسويقية من خلال نوعية منتجاته وخدمات فروعه.

- **الولاء للشريك:**

يسعى المجمع الصناعي **(GICA)** من خلال ولائه لشركاءه والتزامه بمسؤولياته إلى ضمان ربحية الاستثمارات.

- **المحافظة على البيئة:**

يحرص المجمع على احترام القوانين واللوائح البيئية، ويسعى للسيطرة على استهلاكه للموارد الطبيعية والأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة فيها.

- **الموضوعية:**

تعتبر موضوعية وحياد المسيرين قيما أساسية في المجمع وذلك لأجل السير الحسن لنشاطاته، ويتجلى ذلك من خلال التنسيق بين الهياكل المركزية وفروع المجمع.

- **الخصوصية:**

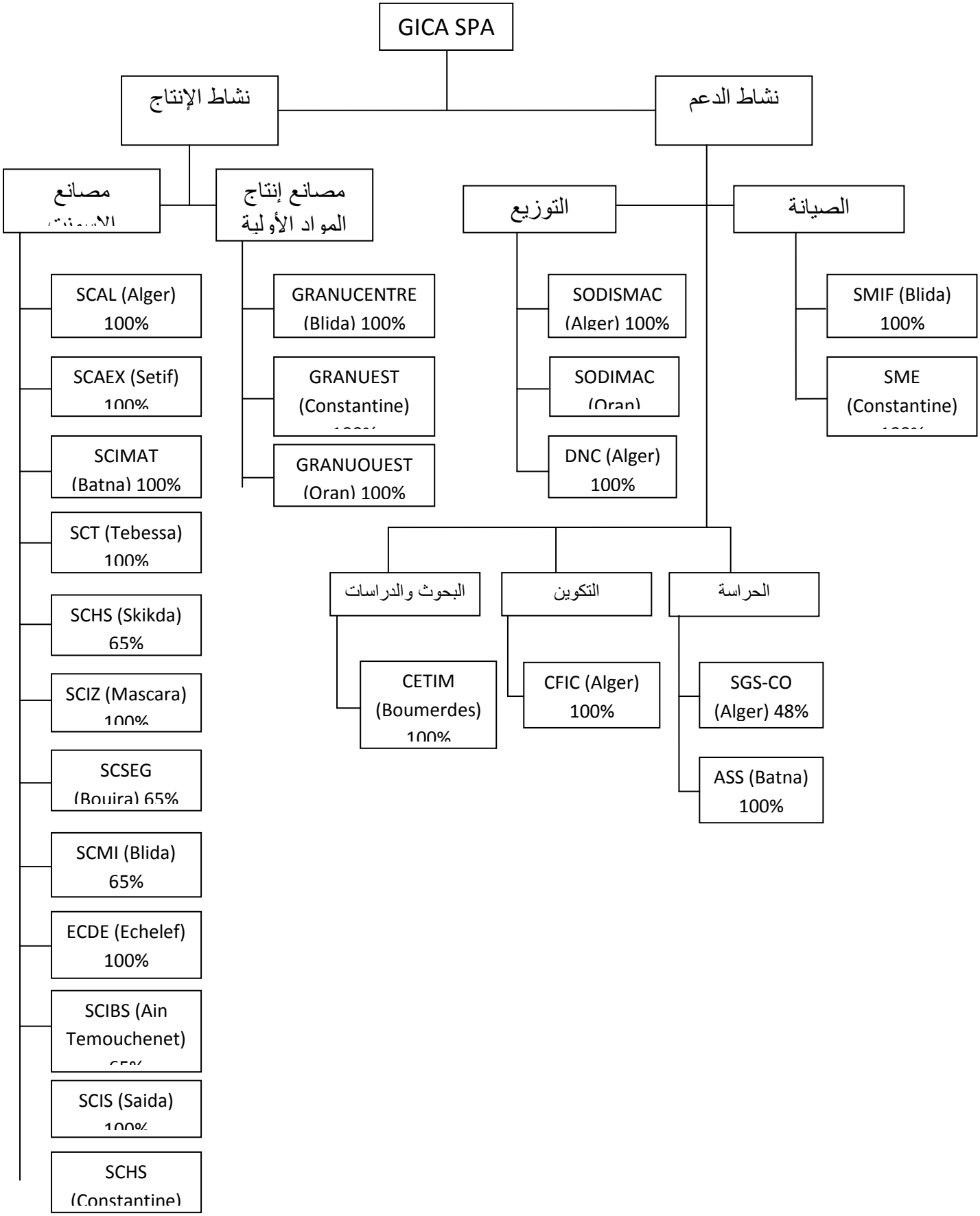
تشكل النزاهة واحترام خصوصية المعلومات المتعلقة بالمساهمين، القاعدة التي ترتكز عليها العلاقة بين المسيرين والمساهمين.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) وأنشطته

1- الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- أنشطة المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA):

تتمثل أنشطة المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في:

1- نشاط الإنتاج: وينقسم هذا النشاط ما بين إنتاج الإسمنت، وإنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت.

1-1- إنتاج الإسمنت: يتم إنتاج الإسمنت على مستوى 12 شركة لإنتاج الإسمنت والتي تتمثل في:

- ✓ شركة الإسمنت سعيدة **(S.C.I.S)**: حيث 100%نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة الإسمنت تبسة **(S.C.T)**: حيث 100%نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة الإسمنت عين توتة باتنة **(S.C.A.T)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة الإسمنت الجزائرية الجزائر **(S.C.A.L)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة الإسمنت زحان معسكر **(S.C.I.Z)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ مؤسسة الإسمنت ومشتقاته الشلف **(E.C.D.E)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة **(S.C.H.B)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة الإسمنت عين الكبيرة سطيف **(S.C.A.E.K)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة الإسمنت حجر السود سكيكدة **(S.C.H.S)**: حيث 65% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)** و35% نسبة مساهمة الشركة الإيطالية **(BUZZI)**؛
- ✓ شركة الإسمنت سور الغزلان بويرة **(S.C.S.E.G)**: حيث 65% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)** و35% نسبة مساهمة الشركة الإيطالية **(BUZZI)**؛
- ✓ شركة الإسمنت متيجة بليدة **(S.C.M.I)**: حيث 65% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)** و35% نسبة مساهمة الشركة الفرنسية **(Lafarge)**؛
- ✓ شركة الإسمنت بني صاف عين تموشنت **(S.C.I.B.S)**: حيث 65% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)** و35% نسبة مساهمة الشركة السعودية **(فرعون)**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-2-إنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت: ويتم ذلك على مستوى 3 شركات تتمثل في:

- ✓ شركة إنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت الشرق قسنطينة **(GRANUEST)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة إنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت الغرب معسكر **(GRANUOUEST)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**؛
- ✓ شركة إنتاج المواد المضافة لصناعة الإسمنت الوسط بليدة **(GRANUCENTRE)**: حيث 100% نسبة مساهمة المجمع الصناعي **(GICA)**.

2- نشاط الخدمات: والذي يسهر على تقديم الخدمات الضرورية لنشاطات المجمع من توزيع للمنتج، الصيانة البحوث والدراسات، التكوين والأمن.

2-1- توزيع المنتج: يقوم بتوزيع و تسويق منتج الإسمنت 3 شركات تتمثل في:

- ✓ شركة توزيع مواد البناء **(SODISMAC)**
- ✓ شركة توزيع مواد البناء **(SODMAC)**

2-2- الصيانة: حيث يتم التصليح العلاجي أو الوقائي للمعدات وآلات الإنتاج، وتتكفل بذلك شركتين:

- ✓ شركة الصيانة الصناعية والأفران **(S.M.I.F)**؛
- ✓ شركة الصيانة الشرق **(S.M.E)**.

2-3- البحوث والدراسات: حيث يتم إجراء التحاليل الكيميائية للمواد الأولية التي تدخل في صناعة الإسمنت ومراقبة نوعيته، ويقوم بذلك مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء **(CETIM)**.

3-4- التكوين: حيث يتم تكوين الإطارات في مختلف الاختصاصات (كيمياء، كهرباء، ميكانيك...إلخ)، ويتم ذلك على مستوى مركز التكوين لصناعة الإسمنت **(CFIC)**.

3-5- الأمن: يتم إمداد مختلف فروع المجمع الصناعي **(GICA)** بالعاملين في الحراسة الذين يسهرون على أمن الفروع، وتقوم بذلك شركة الحراسة والأمن **(S.G.S)** وشركة خدمات الأمن أوراس **(A.S.S)**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: التعريف بفروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) في الشرق الجزائري

لقد اعتمدنا للقيام بالدراسة الميدانية على فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** المتواجدة بالشرق الجزائري، والتي تعد من الشركات الكبرى التي تنشط الاقتصاد الوطني والتي تعمل على تدعيم ولايات الشرق بمنتوج الإسمنت، وتتمثل هذه الفروع في:

- شركة الإسمنت حجر السود سكيكدة **(S.C.H.S)**؛
- شركة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة **(S.C.H.B)**؛
- شركة الإسمنت عين الكبيرة سطيف **(S.C.A.E.K)**؛
- شركة الإسمنت عين توتة باتنة **(S.C.A.T)**؛
- شركة الإسمنت تبسة **(S.C.T)**.

1- تعريف شركة الإسمنت حجر السود سكيكدة (S.C.H.S):

هي شركة مساهمة يقدر رأسمالها ب1550 مليون دينار جزائري، بنيت على مساحة تقدر ب26 هكتار وتقع على بعد 50 كلم شمال شرق ولاية عنابة، في دائرة عزابة، ، في مثلث يتكون من الطريق الوطني رقم 44 والطريق الولائي رقم 128، وخط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وقسنطينة.

وقد تم فتح رأسمال الشركة بنسبة 35% بالنسبة إلى شركة **(BUZZI)** الإيطالية.

2- تعريف شركة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة (S.C.H.B):

هي شركة مساهمة يقدر رأسمالها ب2200 مليون دينار جزائري، تم تأسيسها في جوان 1998 بنيت على مساحة 39,6 هكتار، وتقع على بعد 10 كلم شرق ولاية قسنطينة في دائرة حامة بوزيان على الطريق الوطني رقم 03.

3- تعريف شركة الإسمنت عين الكبيرة سطيف (S.C.A.E.K):

هي مؤسسة مساهمة يقدر رأسمالها ب1550 مليون دينار جزائري، تم إمضاء عقد تأسيسها في 1974/07/23، وكان تاريخ بداية الإنتاج في سبتمبر 1978، بنيت على مساحة 24 هكتار، وتبعد 20 كلم شمال مقر ولاية سطيف و ب7 كلم جنوب دائرة عين الكبيرة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- تعريف شركة الإسمنت عين توتة باتنة (S.C.A.T):

هي شركة مساهمة يقدر رأسمالها ب2250 مليون دينار جزائري، تم إمضاء عقد تأسيسها في 1883/05/25، وكان تاريخ بداية الإنتاج في 30 سبتمبر1989، بنيت على مساحة 20 هكتار، وتقع على مسافة 50 كلم غرب ولاية باتنة، على الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين دائرة عين توتة ودائرة بريكة، وتبعد عن مقر دائرة عين التوتة ب 15 كلم، ويمر بالشركة خط السكة الحديدية العابر للهضاب العليا بين دائرة عين توتة وولاية المسيلة.

5- تعريف شركة الإسمنت تبسة (S.C.T):

هي شركة مساهمة يقدر رأسمالها ب 2700 مليون دينار جزائري، تم إنشاءها في 1993/11/29، بنيت على مساحة 32 هكتار، وهي تقع جنوب مدينة تبسة حوالي 26 كلم بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16.

المطلب الرابع: مهام إدارات شركة حجر السود سكيكدة (S.C.H.S)

بما أن الهيكل التنظيمي لفروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** متشابه من حيث تقسيماته الأساسية حيث الاختلاف فقط في بعض التسميات، ارتأينا اختيار الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت حجر السود سكيكدة **(S.C.H.S)** **(أنظر الملحق رقم 3)** كنموذج لباقي فروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري حيث أن الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت حجر السود سكيكدة **(S.C.H.S)** مقسم على وظائفه الكبرى، ومن أهم المهام والمصالح المشكلة للمخطط التنظيمي ما يلي:

1- مديرية الموارد البشرية: مكلفة بتسيير المستخدمين للقضايا القانونية والاجتماعية، متابعة تنفيذ البرنامج المهني وتأهيل العمال، وهذه المهام تضمن بقاء، استمرارية، وفعالية الفرع. وتتبع هذه المديرية دائرة الموارد البشرية وطبيب الفرع، بالإضافة إلى الترجمة. دائرة الموارد البشرية متكونة من أربع مصالح هي:

1-1- مصلحة تسيير المستخدمين: ومن مهامه الأساسية هو الإشراف على الأعمال التي تنحصر في الاهتمام بالعامل ومتابعته يوميا من تسجيل حضور العمال وغيابهم، كذلك الحالات المدنية له، ويأخذ هذا القسم بعين الاعتبار العمال الذين على أبواب التقاعد والذي عادة بعد خدمة 35 سنة، وتنقسم المستويات التعليمية في هذه الوحدة إلى ثلاث مستويات:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ **المستويات العليا:** تكون هذه المناصب مشغولة من طرف أشخاص جامعيين مثل حاملي شهادات ليسانس والمهندسين في مختلف الاختصاصات.
- ✓ **المستويات المتوسطة:** ويشغلها عادة التقنيين السامين والتقنيين وحاملي شهادات الدراسات التطبيقية الجامعية في مختلف المستويات.
- ✓ **المستويات السفلى:** تكون هذه المناصب مشغولة من طرف أشخاص ليس لديهم شهادات مثل العمال التطبيقيين أو التنفيذيين.

1-2- مصلحة التكوين: من مهامها تكوين العمال وترقية مستواهم العملي وفقا لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة من أجل تكوين أحسن لجميع المستويات، كما تقوم على بعث عمال متخصصين في مجال عملهم لحضور ملتقيات عبر التراب الوطني، وتختص كذلك باستقبال المتربصين والإشراف عليهم ومتابعتهم طيلة التربص.

1-3- مصلحة الإعلام الآلي: دورها ضمان السير الحسن لتجهيزات الإعلام الآلي الموجودة في مختلف مصالح الوحدة مع ضبط وصيانة الأجهزة ومتابعة استغلال مختلف البرامج المستعملة وكذلك إدارة الشبكات التي يتم تركيبها حديثا، كما تقوم بعدة مهام أخرى متعلقة بالتطورات الحاصلة في الإعلام الآلي.

1-4- مصلحة المنازعات القانونية: تسير غالبا القضايا القانونية والحرص على تحديث وضعية المؤسسة اتجاه القوانين الجديدة.

2- مديرية التجارة: تنقسم إلى:

2-1- مصلحة البرمجة: تعتمد هذه المصلحة بالدرجة الأولى على الإعلام الآلي، وكل ما يخص عملية البيع يكون مبرمج في ذاكرة الجهاز، من بين ما يوجد في هذا الجهاز اسم الزبون، الكمية المباعة، تكاليفها وإحصاء الزبائن وتصنيفهم وتسجيلهم، حيث يتم الإعلان عن الكميات المباعة وتواريخ سحب السلعة وترتيب الزبائن في هذه الحالة حسب كثرة الطلب والتسديد الفوري.

2-2- مصلحة التحصيل: تتم عملية الدفع إما عن طريق فاتورة الدفع الفوري أو فاتورة الدفع بشيك بنكي أو فاتورة بأجل والدفع يكون عن طريق مراحل وقنوات محددة في كل عشرة أيام أو شهر، وتتم عبر ثلاثة مراحل هي:

- من 1 إلى 10 أيام تسمى المرحلة **A**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- من 11 إلى 21 يوما تسمى المرحلة **B**
- من 21 إلى 30 يوما تسمى المرحلة **C**

3- مديرية التموين: تتضمن مشتريات الموارد واللوازم التي تحتاجها المؤسسة تتبع لها دائرة المشتريات، تتبعها دائرة التموين التي تتكون من:

- **مصلحة المشتريات:** تهتم هذه المصلحة بجلب احتياجات الوحدة من الداخل والخارج، والمتمثل في قطع الغيار والأغلفة والمواد الاستهلاكية المساعدة في الإنتاج، والمواد الكيميائية ومختلف التجهيزات والأدوات المكتبية، ومن مهامه تحديد احتياجات الوحدة قصد شراءها من المورد.

يتقدم رئيس مصلحة المشتريات بطلب إلى قسم المحاسبة للحصول على شيك بقيمة المواد والسلع التي يود شرائها، والفاتورة تحول إلى المخزن مع وصل الاستلام، مع تقديم نسخة إلى المصلحة العامة من أجل التسجيل في الدفتر اليومي للمشتريات.ومن أهم البنوك التي تتعامل معها الوحدة بالدرجة الأولى البنك الخارجي الجزائري **(BNA).**

4- مديرية التطوير: مشكلة من دائرة التطوير والتي بدورها تنقسم إلى مصلحتين:

4-1- مصلحة الدراسات: دراسة المشاريع المزعم القيام بها.

4-2- مصلحة التحقيق: التحقيق في المشاريع المزعم القيام بها.

5- مديرية المالية والميزانية: تسهر على ضمان العمليات المالية وضبط محاسبة المؤسسة، تتبع لها دائرة المالية والمحاسبة، وتتكون هذه الدائرة من ثلاثة مصالح:

5-1- مصلحة الميزانية: مكلفة بضبط سجل الصندوق والبنك والإيرادات والنفقات ومتابعة الميزانية.

5-2- مصلحة المحاسبة العامة: مكلفة بإجراء القيود المحاسبية، ضبط المحاسبة العامة للشركة عن طريق القيام بالقيود المحاسبية اللازمة لجميع العمليات، مكلفة بحماية المؤسسة، تحليل حسابات المؤسسة وضبط جميع الدفاتر اليومية.

5-3 مصلحة المحاسبة التحليلية: حساب سعر التكلفة، متابعة مراكز التكلفة، والقيام بلائحة المخزونات التسيير المحاسبي وغير المحاسبي للمنقولات، وغير المنقول، والإهتلاكات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- مديرية التدقيق ومراقبة التسيير: تنقسم إلى قسمين:

6-1- التدقيق: مهمته السهر على حسن تطبيق القوانين من قبل جميع المديريات بمختلف مصالحها ودوائرها وفروعها، حتى تكون المؤسسة في وضعية قانونية وبعيدة عن الأخطاء.

6-2- مراقبة التسيير: هي عبارة عن من المراقبة التنظيمية داخل المؤسسة بأبعاد معينة تتوافق ومحيط المؤسسة حيث تتركز مهمتها في المساعدة على تحديد الأهداف وطرق تحقيقها، وذلك من خلال وسائل مختلفة من بينها لوحة القيادة، التحليل المالي، متابعة الأهداف المسطرة للميزانية التقديرية والمحاسبة التحليلية، وكل ما يراه مراقب التسيير من أجل أن يعرف درجة تحقيق الأهداف، كل هذا من أجل فعالية ونجاعة المؤسسة على المدى القصير المتوسط.

7- مساعد الأمن المكلف بالأمن الداخلي: تتبع له دائرة الوقاية والأمن التي تنقسم إلى:

7-1- مصلحة الأمن والوقاية: تسهر هذه المصلحة على توفير الأمن وحماية الوحدة من أي خطر تتعرض له وكذلك التدخل السريع في الوقت المناسب، ويعمل هذا القسم بنظام التناوب.

7-2- مصلحة التدخل.

7-3- مراقبة الكاميرات.

8- المدير العملياتي: تتكون هذه المديرية من:

- **مديرية الصيانة:** تقوم بمهمة التصليح العلاجي أو الوقائي للمعدات وآلات الإنتاج، وتتكون هذه المديرية من أربعة دوائر هي:

- **دائرة الصيانة.**

- **دائرة المنهجة والدراسات.**

- **دائرة الكهرباء والآلية.**

- **دائرة الماء والهواء.**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

9- دائرة المواد الأولية: تسهر هذه الأخيرة على تزويد الوحدة بمختلف المواد الأولية لتغطية احتياجاتها وضمان سير العملية الإنتاجية، وتنقسم هذه الدائرة إلى مصلحتين:

9-1- مصلحة الاستغلال: ومن بين مهامها:

- ✓ تحديد احتياجات الوحدة من المواد الأولية، ويتم على أساسه استخراج هذه المواد؛
- ✓ القيام بعمليات التحاليل اللازمة قبل الاستخراج؛
- ✓ القيام بعمليات التفجيرات للحصول على المادة الأولية.

9-2- مصلحة العتاد: يوجد على مستوى محجرة الكلس والطين، مهامه التدخل لإصلاح أعمال البساط المتحرك أو الشاحنات.

10- نيابة مديرية الجودة والنوعية: تتكون من مصلحتين:

10-1- مصلحة المراقبة والنوعية: تحليل مختلف المواد انطلاقا من المواد الأولية، إلى المواد النصف المصنعة انتهاء إلى المنتوج النهائي الإسمنت إذا كان مطابق للمواصفات المطلوبة.

10-2- مصلحة الجودة والبيئة: الحفاظ على المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسة.

11- مديرية الإنتاج: تعتبر هذه المديرية أساس الوحدة، تتبع لها دائرة الإنتاج التي تقوم بمتابعة العملية الإنتاجية، وتنقسم إلى:

11-1- مصلحة الصيانة العامة.

11-2- مصلحة الطرائق.

11-3- مصلحة الشحن.

11-4- مهندس رئيس المركز.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإجراءات المتبعة في الدراسة، بالإضافة إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة على مستوى فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري.

المطلب الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة

1- مجتمع وعينة الدراسة:

1-1-مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري والمتمثلة في خمسة شركات هي:

- شركة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة **(S.C.H.B)**؛
- شركة الإسمنت عين الكبيرة سطيف **(S.C.A.E.K)**؛
- شركة الإسمنت عين توتة باتنة **(S.C.A.T)**؛
- شركة الإسمنت حجر السود سكيكدة **(S.C.H.S)**؛
- شركة الإسمنت تبسة **(S.C.T)**.

1-2- عينة الدراسة: ارتأينا اختيار عينة تتكون من المدققين الداخليين والمدراء الماليين والمحاسبين التابعين للفروع محل الدراسة للإجابة على الاستبيان المقدم لهم مباشرة.

2- أداة الدراسة:

2-1- الاستبيان: بعد الإطلاع على أدبيات البحث والدراسات السابقة، تم تصميم الاستبيان بما يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وأيضا بناءا على فرضياتها، وينقسم الاستبيان إلى جزئين **(أنظر الملحق رقم 1)** كالتالي:

الجزء الأول: يتضمن الخصائص الشخصية لأفراد العينة، والمتمثلة في: المؤهل العلمي، التخصص العلمي الوظيفة، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: يتضمن **32** فقرة مقسمة كالتالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب:** يتضمن 8 فقرات.
- **مدى فعالية إجراءات نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:** يتضمن **24** فقرة، وقد خصصت **13** فقرة لإجراءات الرقابة العامة حيث **4** فقرات متعلقة بتوثيق وتطوير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، و**4** فقرات لإجراءات الرقابة على الوصول إلى البيانات، و5 فقرات لإجراءات الرقابة على الأجهزة والملفات. أما إجراءات الرقابة على التطبيقات فقد خصصت لها **11** فقرة حيث **3** فقرات متعلقة بأساليب الرقابة على المدخلات، و**3** فقرات لأساليب الرقابة على معالجة البيانات، و**5** فقرات لأساليب الرقابة على المخرجات.

تمت صياغة الأسئلة بالصيغة المغلقة من أجل تسهيل معالجتها إحصائيا، وذلك باستعمال مقياس ليكارت الخماسي **(Likert Scale)**، الذي يحتمل خمسة بدائل بالنسبة للإجابات. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: مجدوب رميساء، التدقيق الداخلي كأداة فعالة لحوكمة الشركات، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص75.

وقد قمنا بحساب الوسط الفرضي من خلال تقسيم مجموع بدائل الإجابة على عددها، وبما أننا استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في بناء الاستبيان نجدأن:

- عدد البدائل 5؛
- مجموع البدائل (1+2+3+4+5) = 15؛
- المتوسط الحسابي الفرضي المطلق = مجموع البدائل / عدد البدائل = 5/15= 3.

ثم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل إيجابي أو سلبي عن طريق تحديد الفئة التي تقع فيها قيمة المتوسط الحسابي، حيث:

- المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى = 5-1 = 4؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- طول الفئة: المدى / عدد التكرارات = 5/4 = 0.8.

ثم تصنيف النتيجة بالتدرج إبتداءا من الفئة الأولى كالتالي:

- الفئة الأولى: **(1- 1.79)** تمثل الإجابة غير موافق بشدة؛
- الفئة الثانية: **(1.8- 2.59)** تمثل الإجابة غير موافق؛
- الفئة الثالثة: **(2.6- 3.39)** تمثل الإجابة محايد؛
- الفئة الرابعة: **(3.4- 4.19)** تمثل الإجابة موافق؛
- الفئة الخامسة: **(4.2- 5)** تمثل الإجابة موافق بشدة.

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب من أجل حوصلة النتائج لإجابات عينة الدراسة، وقد تم ترتيب العبارات اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي.

2-2- تحكيم الاستبيان:

قبل نشر الاستبيان خضع لعملية تحكيم من قبل أساتذة مختصين في الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي من جامعة **20** أوت **1955** سكيكدة، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب خاصة من حيث:

- التأكد من صياغة الأسئلة بأسلوب واضح بعيد عن كل إلتباس أو غموض؛
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

وفي الأخير وبناءا على الملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

3-2- توزيع الاستبيان:

تم توزيع **70** استمارة على أفراد العينة بطريقة مباشرة، وبعد جمع الاستمارات تحصلنا على **63** استمارة صالحة، كما هو مبين في الجدول التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم(3-2): توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
الاستمارات الصالحة للتحليل	63	90
الاستمارات المفقودة	1	1.4
الاستمارات الملغاة	6	8.6
مجموع الاستمارات الموزعة	70	100

المصدر: من إعداد الطالبة، بناءا على الاستبيان.

2-4- الأساليب الإحصائية المستعملة:

- برنامج **(EXCEL)** لعرض وتمثيل البيانات في صورة أشكال؛
- تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي**(SPSS)** باستخراج المقاييس التالية:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان؛
- استخراج المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أفراد العينة؛
- استخراج الانحراف المعياري لمعرفة انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية؛
- اختبار الفرضيات.

2-5- اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ:

لغرض اختبار ثبات الاستبيان، وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، والذي تتراوح قيمته نظريا بين الصفر (0) والواحد (1)، وتعتبر قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر أو تساوي 0.6، وقد كانت قيمة ألفا كرونباخ الإجمالية تساوي **0.91** وهي أكبر من **0.60**، وهذا يعبر عن درجة ثبات عالية، أما بالنسبة للمحاور فكانت كالتالي:

- قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول، والمتعلق بخصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تساوي **0.77** وهي أكبر من **0.60**، وهذا يدل على درجة ثبات جيدة؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني، والمتعلق بإجراءات الرقابة العامة تساوي **0.79** وهي أكبر من **0.60**، وهذا يدل على درجة ثبات جيدة؛

- قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الثالث، والمتعلق بإجراءات الرقابة على التطبيقات تساوي **0.82** وهي أكبر من **0.60**، وهذا يدل على درجة ثبات جيدة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص العينة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي والخبرة المهنية.

1- توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة: يبين الجدول التالي التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف مستواهم الوظيفي.

الجدول رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

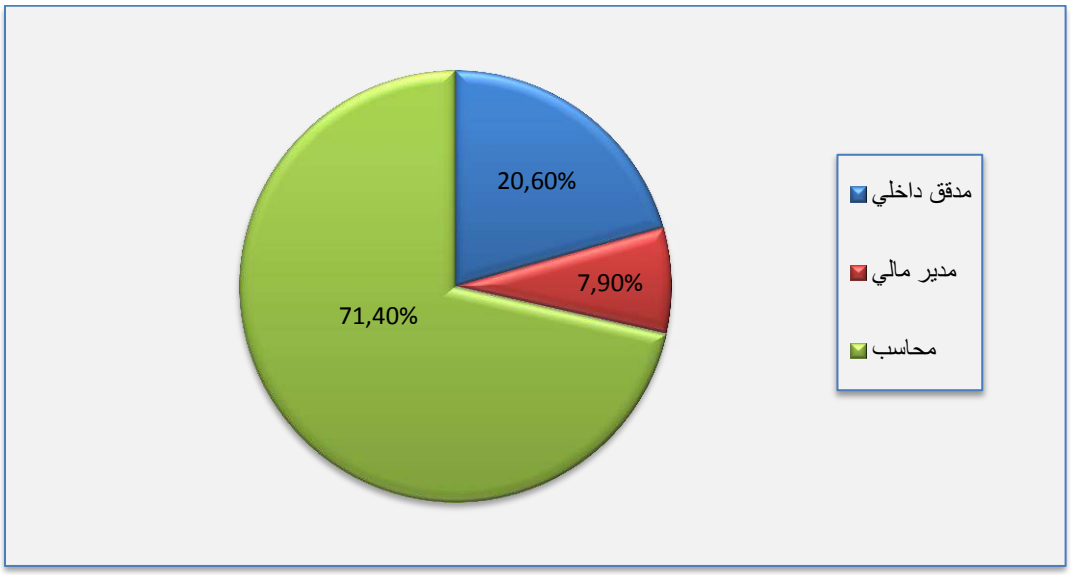
الوظيفة	التكرار	النسبة (%)
مدقق داخلي	13	20.6
مدير مالي	5	7.9
محاسب	45	71.4
المجموع	63	100

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الوظيفة لأفراد العينة حيث يتكون من ثلاثة فئات، ونلاحظ أن الفئة الأكثر تكرارا هي فئة المحاسبين بنسبة **71.4%**، ثم فئة المدققين الداخليين بنسبة **20.6%**، و أخيرا فئة المدراء الماليين بنسبة **7.9%**، وهذا يعني أن المبحوثين لديهم إلمام تام بموضوع الاستبيان بحيث يمكنهم الإجابة عليه. والشكل التالي يمثل ذلك:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

2- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي: يبين الجدول التالي التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف مستواهم العلمي.

الجدول رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

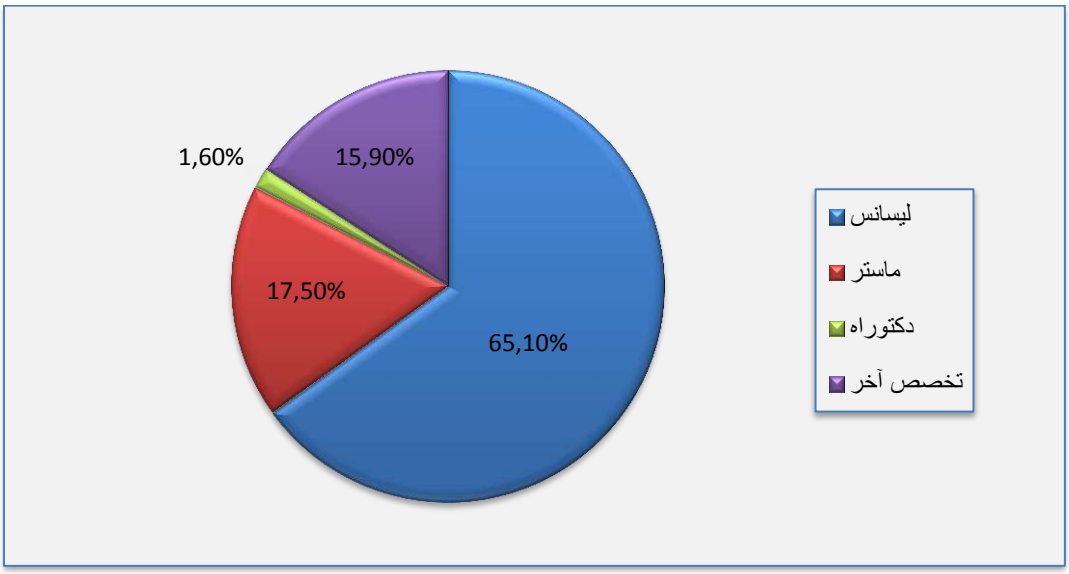
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة (%)
ليسانس	41	65.1
ماستر	11	17.5
دكتوراه	1	1.6
تخصص آخر	10	15.9
المجموع	63	100

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة حيث تتكون من أربعة فئات، ونلاحظ أن الفئة الحاصلة على شهادة الليسانس هي الفئة الأكثر تكرارا بنسبة **65.1 %**، تليها الفئة الثانية بنسبة 17.5%، ثم الفئة الرابعة بنسبة 15.9%، في حين أخذت الفئة الثالثة أقل الفئات تكرارا بنسبة **1.6%**. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي: يبين الجدول التالي التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف تخصصهم العلمي.

الجدول رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

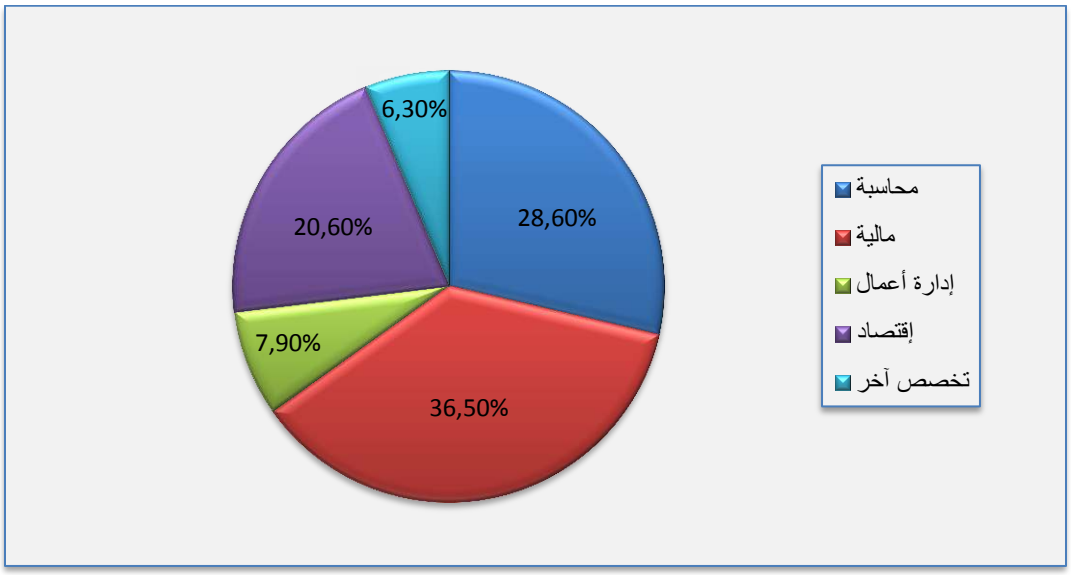
التخصص العلمي	التكرار	النسبة (%)
محاسبة	18	28.6
مالية	23	36.5
إدارة أعمال	5	7.9
إقتصاد	13	20.6
تخصص آخر	4	6.3
المجموع	63	100

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة حيث تتكون من خمسة فئات، ونلاحظ أن الفئة الثانية هي أكثر الفئات تكرارا بنسبة **36.5%**، تليها الفئة الأولى بنسبة **28.6%**، ثم الفئة الرابعة بنسبة **20.6%**، ثم الفئة الثالثة بنسبة **7.9%**، أما أقل الفئات تكرارا بنسبة **6.3%**هي الفئة الخامسة، وهذا ما يعني أن أغلبية المبحوثين هم من تخصصات ذات علاقة بنظم المعلومات المحاسبية، مما يعني أنهم قادرون على فهم الأسئلة والإجابة عليها بدقة. والشكل التالي يمثل ذلك:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

4- توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية: يمثل الجدول التالي التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب الخبرة المهنية التي يمتلكونها.

الجدول رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	25	39.7
من 5 إلى 10 سنوات	17	27
من 11 إلى 15 سنة	14	22.2
أكثر من 15 سنة	7	11.1
المجموع	63	100

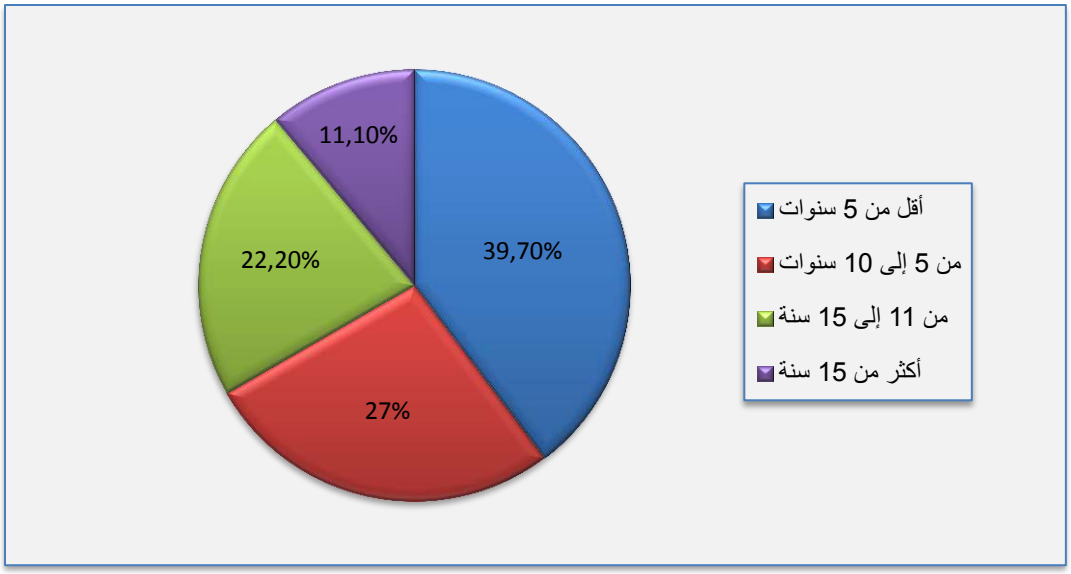
المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون من أربع فئات، ونلاحظ بأن الفئة ذات التكرار الأكبر هي الفئة الأولى بنسبة **39.7%**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أي أن أغلبية العاملين في الفروع محل الدراسة للمجمع ذو خبرة أقل من 5 سنوات، في حين الفئة الرابعة أقل الفئات تكرارا بنسبة**11.1%**. والشكل التالي يمثل ذلك:

الشكل رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على **SPSS**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج آراء عينة الدراسة المتعلقة بخصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب (أنظر الملحق رقم 2)

جدول رقم (3-7): نتائج آراء عينة الدراسة حول محور خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

العبارة	التكرار / النسبة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
	ت / %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1- يساهم استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تخفيض وجود أخطاء وتناقضات في التقارير والمخرجات من النظام.	ت	22	38	3	-	-	4.30	0.55	موافق بشدة
	%	34.9	60.3	4.8	-	-			
2- يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على تخفيض التكاليف من خلال تخفيض حجم العمال.	ت	12	34	15	2	-	3.88	0.74	موافق
	%	19	54	23.8	3.2	-			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بالسرعة الفائقة في أداء العمليات المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.	ت	26	31	3	3	-	4.26	0.76	موافق بشدة
	%	41.3	49.2	4.8	4.8	-			
4- يمكن لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تبادل المعلومات فيما بينهم بسهولة.	ت	28	31	4	-	-	4.38	0.60	موافق بشدة
	%	44.4	49.2	6.3	-	-			
5- يقدم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تقارير دورية أو خاصة تغطي كافة جوانب العمل .	ت	11	38	11	3	-	3.90	0.73	موافق
	%	17.5	60.3	17.5	4.8				

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- يوفر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني التقارير اللازمة في الوقت المناسب.	ت	18	32	10	3	-	4.03	0.80	موافق
	%	28.6	50.8	15.9	4.8	-			
7- يعمل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.	ت	9	35	15	4	-	3.77	0.77	موافق
	%	14.3	55.6	23.8	6.3	-			
8- يعمل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على عرض المعلومات حسب حاجة المستفيد من مخططات ورسوم بيانية.	ت	13	37	11	2	-	3.96	0.71	موافق
	%	20.6	58.7	17,5	3.2	-			
المتوسط العام لخصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب							4.06	0.44	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بخصائص نظام المعلومات المحاسبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام **(4.06)** بانحراف معياري **(0.44)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي **(3.4 – 4.19)** وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق. وهذا يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب للعينة محل الدراسة يتميز بخصائص تجعله نظاما معلوماتيا حيويا، حيث تأتي الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(4.38)** وانحراف معياري **(0.60)**، وهي المتعلقة بخاصية تمكن مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي المحوسب من تبادل المعلومات فيما بينهم بسهولة، تليها الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي **(4.30)** وانحراف معياري **(0.55)**، والمتمثلة في خاصية مساهمة استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تخفيض وجود أخطاء وتناقضات في التقارير والمخرجات من النظام، ثم تأتي الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي **(4.26)** وانحراف معياري **(0.76)** والمتعلقة بتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية السرعة الفائقة في أداء العمليات المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة. فتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بهذه الخصائص يؤدي إلى توفير معلومات ملاءمة وموثوق فيها، الأمر الذي يمثل الأساس اللازم لجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة و فعالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- عرض وتحليل نتائج آراء عينة الدراسة المتعلقة بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. (أنظر الملحق رقم 2)

2-1- مدى الالتزام بإجراءات الرقابة العامة:

2-1-1- توثيق وتطوير النظام:

الجدول رقم (3-8): نتائج آراء عينة الدراسة حول توثيق وتطوير النظام

العبارة	التكرار / النسبة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
9- تحتفظ الإدارة بمستندات توثق فيها طريقة عمل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ومعالجته.	ت	20	31	10	2	-	4.09	0.77	موافق
	%	31.7	49.2	15.9	3.2	-			
10- يتم الاحتفاظ بالنسخ الأصلية للملفات والبرامج في أماكن أمينة.	ت	26	28	8	1	-	4.25	0.73	موافق بشدة
	%	41.3	44.4	12.7	1.6	-			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

11- يتم الحصول على الموافقات الرسمية عن كل خطوة من خطوات تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.	ت	23	27	12	1	-	4.14	0.77	موافق
	%	36.5	42.9	19	1.6	-			
12- يتم مراعاة اختبار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية.	ت	18	33	10	2	-	4.06	0.75	موافق
	%	28.6	52.4	15.9	3.2	-			
المتوسط العام لتوثيق وتطوير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب							4.13	0.57	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بتوثيق وتطوير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، حيث بلغ المتوسط العام **(4.13)** بانحراف معياري **(0.57)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي **(3.40- 4.19)** وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق، وقد تم ترتيب فقرات هذا الجزء حسب أعلى متوسط حسابي على النحو التالي:

1- الفقرة رقم (10): "يتم الاحتفاظ بالنسخ الأصلية للملفات والبرامج في أماكن أمينة"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(4.25)** وانحراف معياري **(0.73)**، ويشير هذا المتوسط الحسابي إلى الإجابة بموافق

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بشدة، حيث أنه في الفروع محل الدراسة يتم وضع ملفات وبرامج نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في قسم خاص لحفظ الأشرطة والأسطوانات وباقي وسائط تخزين البيانات والبرامج، ويعتبر هذا من أهم الإجراءات لضمان حماية الملفات والبرامج من التلف والسرقة.

2- الفقرة رقم (11): "يتم الحصول على الموافقات الرسمية عن كل خطوة من خطوات تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب"، جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي **(4.14)** وانحراف معياري **(0.77)** ويشير هذا المتوسط الحسابي إلى الإجابة بموافق، حيث أنه في الفروع محل الدراسة يتم شراء البرنامج الأصلي المستخدم في المحاسبة من شركة مختصة في تصميم هذه البرامج، وهذا بعد الحصول على تصريح وموافقة رسمية من الإدارة، ويتم تصميم البرنامج بناءا على طلبات وحاجات المستخدمين، كذلك الأمر في حالة ما إذا كان هناك تطوير في البرنامج.

3- الفقرة رقم (9): "تحتفظ الإدارة بمستندات توثق فيها طريقة عمل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ومعالجته"، جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي **(4.09)** وانحراف معياري **(0.77)**، ويشير هذا المتوسط الحسابي إلى الإجابة بموافق، حيث أنه في الفروع محل الدراسة يتضمن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تعليمات التشغيل، ملفات المدخلات، المخرجات المطلوبة، والإجراءات الواجب إتباعها عند وجود مشاكل في التشغيل.

4- الفقرة رقم (12): "يتم مراعاة اختبار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية"، جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي **(4.06)** وانحراف معياري **(0.75)** ويشير هذا المتوسط الحسابي إلى الإجابة بموافق، حيث أنه في الفروع محل الدراسة بعد تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتم اختباره في ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية لفترة معينة، وبعد مراجعة نتائج الاختبار يتم العمل بهذا النظام، كما يتم عقد دورات تدريبية عن كيفية سير النظام.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-1-2- إجراءات الرقابة على الوصول للبيانات:

الجدول رقم (3-9): نتائج آراء عينة الدراسة حول إجراءات الرقابة على الوصول إلى البيانات

العبارة	التكرار / النسبة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
	ت / %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
13- تتوفر إجراءات رقابية يتم بموجبها إبعاد الموظفين غير المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.	ت	21	34	6	2	-	4.17	0.73	موافق
	%	33.3	54	9.5	3.2	-			
14- يستخدم كل موظف كلمة مرور خاصة به للدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في المؤسسة.	ت	33	26	4	-	-	4.46	0.61	موافق بشدة
	%	52.4	41.3	6.3	-	-			

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

15- يتم تقييد كل موظف بالدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب حسب احتياجات المهام المنوطة به.	ت	25	31	7	-	-	4.28	0.65	موافق بشدة
	%	39.7	49.2	11.1	-	-			
16- يتم إلغاء كلمة مرور الموظف فورا عند نقله أو تركه للعمل.	ت	19	32	8	4	-	4.04	0.83	موافق
	%	30.2	50.8	12.7	6.3	-			
المتوسط العام لإجراءات الرقابة على الوصول إلى البيانات							4.24	0.52	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بإجراءات الرقابة على الوصول إلى البيانات حيث بلغ المتوسط العام **(4.24)** بانحراف معياري **(0.52)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكارت الخماسي **(4.20- 5.00)** وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق بشدة، وقد تم ترتيب فقرات هذا الجزء حسب أعلى متوسط حسابي على النحو التالي:

1- الفقرة رقم (14): "يستخدم كل موظف كلمة مرور خاصة به للدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في المؤسسة"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(4.46)** وانحراف معياري **(0.61)** ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق بشدة، وهذا مؤشر إيجابي بأنه يتم استخدام كلمة المرور خاصة بكل موظف للدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

2- الفقرة رقم (15): "يتم تقييد كل موظف بالدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب حسب احتياجات المهام المنوطة به"، جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي **(4.28)** وانحراف معياري **(0.65)**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق بشدة، ففي العينة محل الدراسة يتم تقسيم المسؤوليات بين الموظفين بحيث يتم دخول كل موظف إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب حسب احتياجات المهام المنوطة به.

3- الفقرة رقم (13): " تتوفر إجراءات رقابية يتم بموجبها إبعاد الموظفين غير المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب"، جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي **(4.17)** وانحراف معياري **(0.73)** ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي بوجود إجراءات رقابية يتم بموجبها إبعاد الموظفين غير المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، والمتمثلة أساسا في استخدام كلمات مرور خاصة بكل موظف ومهامه المكلف بها، وهذا الذي تأكده الفقرتين السابقتين.

4- الفقرة رقم (16): " يتم إلغاء كلمة مرور الموظف فورا عند نقله أو تركه للعمل"، جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي **(4.04)** وانحراف معياري **(0.83)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي بأنه يتم إلغاء كلمة مرور الموظف فورا عند نقله أو تركه للعمل.

2-1-3- إجراءات الرقابة على الأجهزة والملفات

الجدول رقم (3-10): نتائج آراء عينة الدراسة حول إجراءات الرقابة على الأجهزة والملفات

العبارة	التكرار / النسبة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
17- توجد إجراءات رقابية لعدم استخدام الحاسوب في غير أوقات العمل الرسمي.	ت	10	24	15	12	2	3,44	1.07	موافق
	%	15.9	38.1	23.8	19	3.2			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

18- توجد إجراءات احتياطية لحماية أجهزة الحاسوب من أخطار الحوادث كالحريق وانقطاع التيار الكهربائي.	ت	20	35	7	1	-	4.17	0.68	موافق
	%	31.7	55.6	11.1	1.6	-			
19- يتم وضع أجهزة الحاسوب في غرف محمية وآمنة وعدم السماح بالدخول إليها للأشخاص غير المصرح لهم بذلك.	ت	13	31	9	9	1	3.73	1.00	موافق
	%	20.6	49.2	14.3	14.3	1.6			
20- يتم تحميل برامج متطورة وكافية لحماية الأجهزة والبرامج من خطر الفيروسات والاختراق من قبل مختصين في مجال البرمجيات.	ت	19	33	9	2	-	4.09	0.75	موافق
	%	30.2	52.4	14.3	3.2	-			
21- تتوفر وسائل أمنية لحماية الحواسيب المستخدمة مثل الغرف المغلقة	ت	16	35	6	6	-	3.96	0.86	موافق

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والأبواب القوية والوسائل الحساسة للحرارة والدخان.	%	25.4	55.6	9.5	9.5	-			
المتوسط العام لإجراءات الرقابة على الأجهزة والملفات							3.88	0.57	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بإجراءات الرقابة على الوصول إلى البيانات حيث بلغ المتوسط العام **(3.88)** بانحراف معياري **(0.57)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي **(3.40- 4.19)**، وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق وقد تم ترتيب فقرات هذا الجزء حسب أعلى متوسط حسابي على النحو التالي:

1- الفقرة رقم (18): "توجد إجراءات احتياطية لحماية أجهزة الحاسوب من أخطار الحوادث كالحريق وانقطاع التيار الكهربائي"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(4.17)** وانحراف معياري **(0.68)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي لوجود إجراءات احتياطية لحماية أجهزة الحاسوب من أخطار الحوادث كالحريق وانقطاع التيار الكهربائي.

2- الفقرة رقم (20): "يتم تحميل برامج متطورة و كافية من قبل مختصين في مجال البرمجيات لحماية الأجهزة والبرامج من خطر الفيروسات والاختراق"، جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي **(4.09)** وانحراف معياري **(0.75)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي بأنه يتم تحميل برامج متطورة وكافية من قبل مختصين في مجال البرمجيات لحماية الأجهزة والبرامج من خطر الفيروسات والاختراق.

3- الفقرة رقم (21): "تتوفر وسائل أمنية لحماية الحواسيب المستخدمة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية والوسائل الحساسة للحرارة والدخان"، جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي **(3.96)** وانحراف معياري **(0.86)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، حيث أنه في الفروع محل الدراسة يتواجد الحاسوب المركزي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الذي يتصل بباقي حواسيب أقسام التشغيل الالكتروني للبيانات في غرفة محمية بأبواب قوية ومزودة بوسائل حساسة للحرارة والدخان.

4- الفقرة رقم (19): "يتم وضع أجهزة الحاسوب في غرف محمية وآمنة وعدم السماح بالدخول إليها للأشخاص غير المصرح لهم بذلك، جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي **(3.44)** وانحراف معياري **(1.07)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، حيث أنه في الفروع محل الدراسة للمجمع الصناعي **(GICA)** يتم وضع الحاسوب المركزي في غرفة خاصة كما سبق وأن أشرنا مزودة بكلمة مرور الشخص المصرح له فقط بالدخول، وهو أيضا يكون مستقلا عن باقي أقسام التشغيل الالكتروني للبيانات.

5- الفقرة رقم (17): "توجد إجراءات رقابية لعدم استخدام الحاسوب في غير أوقات العمل الرسمي"، جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي **(3.44)** وانحراف معياري **(1.07)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق حيث أنه في الفروع محل الدراسة للمجمع الصناعي **(GICA)** إذا كان الموظف لديه مهام يقوم بها خارج أوقات العمل الرسمي، فإنه يجب أن يتحصل على تصريح من قبل الإدارة يسمح له بالدخول إلى الشركة واستخدام الحاسوب.

وكخلاصة للإجابات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة حول هذا المحور والمتعلق بإجراءات الرقابة العامة وجدنا أن المتوسط الحسابي العام بلغ **(4.06)** بانحراف معياري **(0.44)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، ومنه يتضح بأنه في فروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري تتوفر إجراءات الرقابة العامة على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب مما يؤدي إلى فعالية وكفاءة هذا الأخير.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-2- مدى الالتزام بإجراءات الرقابة على التطبيقات:

2-2-1- أساليب الرقابة على المدخلات:

الجدول رقم (3-11): نتائج آراء عينة الدراسة حول أساليب الرقابة على المدخلات

العبارة	التكرار / النسبة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
	ت / %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
22- يتم تصميم نماذج إدخال البيانات في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بالشكل الذي يكشف الخطأ فور وقوعه.	ت	14	32	9	8	-	3.82	0.92	موافق
	%	22.2	50.8	14.3	12.7	-			
23- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة.	ت	11	32	13	6	1	3.73	0.91	موافق
	%	17.5	50.8	20.6	9.5	1.6			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

24- يتم ترتيب المستندات تتابعيا لاكتشاف أي نقص في إدخال البيانات.	ت	11	42	6	4	-	3.95	0.72	موافق
	%	17.5	66.7	9.5	6.3	-			
المتوسط العام لإجراءات الرقابة على المدخلات							3.83	0.66	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بإجراءات الرقابة على المدخلات حيث بلغ المتوسط العام **(3.83)** بانحراف معياري **(0.66)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي **(3.40- 4.19)**، وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق، وقد تم ترتيب فقرات هذا الجزء حسب أعلى متوسط حسابي على النحو التالي:

1- الفقرة رقم (24): "يتم ترتيب المستندات تتابعيا لاكتشاف أي نقص في إدخال البيانات"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(3.95)** وانحراف معياري **(0.72)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر جيد للقيام بترتيب المستندات تتابعيا لاكتشاف أي نقص في إدخال البيانات.

2- الفقرة رقم (22): "يتم تصميم نماذج إدخال البيانات في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بالشكل الذي يكشف الخطأ فور وقوعه"، جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي **(3.82)** وانحراف معياري **(0.92)** ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر جيد لاستعمال الفروع محل الدراسة للمجمع الصناعي **(GICA)** لأنظمة معلومات محاسبية محوسبة تتوفر على إجراءات رقابية، بحيث تعمل على كشف الأخطاء عند إدخال البيانات كالخطأ في إدخال القيود في اليومية مثلا.

3- الفقرة رقم (23): "يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة"، جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي **(3.73)** وانحراف معياري **(0.91)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي لاستطاعة نظام

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في الفروع محل الدراسة على تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة.

العبارة	التكرار / النسبة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
	ت / %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
25- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ضمان إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب للتأكد من معالجة البيانات التي تم إدخالها.	ت	6	39	15	3	-	3.76	0.68	موافق
	%	9.5	61.9	23.8	4.8	-			
26- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها.	ت	20	30	6	7	-	4.00	0.93	موافق
	%	31.7	47.6	9.5	11.1	-			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

27- للرقابة القدرة على التأكد من عدم وجود أي فقدان أو تعديل أو تكرار غير صحيح للمعاملات.	ت	15	33	12	3	-	3.95	0.79	موافق
	%	23.8	52.4	19	4.8	-			
المتوسط العام لإجراءات الرقابة على معالجة البيانات							3.90	0.65	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بإجراءات الرقابة على معالجة البيانات حيث بلغ المتوسط العام **(3.90)** بانحراف معياري **(0.65)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي **(3.40- 4.19)** وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق وقد تم ترتيب فقرات هذا الجزء حسب أعلى متوسط حسابي على النحو التالي:

1- الفقرة رقم (26): "يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(4.00)** وانحراف معياري **(0.93)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي لاستطاعة نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في الفروع محل الدراسة وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها، و إذا استلزم الأمر ذلك يتم طلب الإذن من المدير المالي لفتح الملف، ثم يتم اتباع مجموعة من الإجراءات للتمكن من حذف تلك العملية.

2- الفقرة رقم (27): "يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب التأكد من عدم وجود أي فقدان أو تعديل أو تكرار غير صحيح للمعاملات" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي **(3.95)** وانحراف معياري **(0.79)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي لقدرة نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في الفروع محل الدراسة على التأكد من عدم وجود أي فقدان أو تعديل أو تكرار غير صحيح للمعاملات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- الفقرة رقم (25): " يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ضمان إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب للتأكد من معالجة البيانات التي تم إدخالها"، جاءت في الثالثة بمتوسط حسابي **(3.76)** وانحراف معياري **(0.68)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، حيث يقوم برنامج الحاسوب بالبحث المتسلسل لملفات العمليات وللملف الرئيسي أثناء عمليات التشغيل بحيث لا يتم فقد أي سجلات أو بيانات أثناء

2-2-3- إجراءات الرقابة على المخرجات

الجدول رقم (3-13): نتائج آراء عينة الدراسة حول أساليب الرقابة على المخرجات

العبارة	التكرار / النسبة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
	ت / %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
28- يتم فحص التقارير والمستندات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي المحوسب قبل توزيعها على الجهات المختصة للتأكد من دقة المعلومات التي تحتويها.	ت	13	39	10	1	-	4.01	0.65	موافق
	%	20.6	61.9	15.9	1.6	-			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

29- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ضمان صحة ومصداقية المعلومات المقدمة.	ت	14	33	12	4	-	3.90	0.81	موافق
	%	22.2	52.4	19	6.3	-			
30- يتم توفير قائمة بتقارير ومستندات مخرجات مركز الحاسوب ووضع إجراءات رقابية لتوزيع التقارير.	ت	8	39	16	-	-	3.87	0.60	موافق
	%	12.7	61.9	25.4	-	-			
31- توفير إجراءات محددة تضمن إيصال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب إلى الجهات المعنية فقط في الوقت المناسب.	ت	13	32	13	5	-	3.84	0.84	موافق
	%	20.6	50.8	20.6	7.9	-			
32- تتم حماية المخرجات الحساسة والسرية من تسليمها للمستخدمين غير المخولين بالوصول إليها أو إرسالها لمكان خاطئ.	ت	14	30	15	3	1	3.84	0.88	موافق
	%	22,2	47.6	23.8	4.8	1.6			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المتوسط العام لإجراءات الرقابة على المخرجات	3.89	0.52	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بإجراءات الرقابة على المخرجات حيث بلغ المتوسط العام **(3.89)** بانحراف معياري **(0.52)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي **(3.40- 4.19)** وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق، وقد تم ترتيب فقرات هذا الجزء حسب أعلى متوسط حسابي على النحو التالي:

1- الفقرة رقم (28): "يتم فحص التقارير والمستندات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي المحوسب قبل توزيعها على الجهات المختصة للتأكد من دقة المعلومات التي تحتويها"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(4.01)** وانحراف معياري **(0.65)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي بأن التقارير والمستندات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي المحوسب يتم فحصها قبل توزيعها على الجهات المختصة للتأكد من دقة المعلومات التي تحتويها.

2- الفقرة رقم (29): "يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ضمان صحة ومصداقية المعلومات المقدمة" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي **(3.90)** وانحراف معياري **(0.81)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي لقدرة نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في الفروع محل الدراسة على إعطاء معلومات تتميز بالصحة والمصداقية.

3- الفقرة رقم (30): "يتم توفير قائمة لتقارير ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ووضع إجراءات رقابية لتوزيع التقارير"، جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي **(3.87)** وانحراف معياري **(0.60)** ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، حيث أنه في العينة محل الدراسة يتم توفير هذه التقارير إلا في حالة الطلب عليها ويتم تسليمها إلى الجهة المعنية شخصيا.

4- الفقرة رقم (31): " توفير إجراءات محددة تضمن إيصال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب إلى الجهات المعنية فقط في الوقت المناسب"، جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي **(3.84)** وانحراف

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

معياري **(0.84)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي لوجود إجراءات تضمن إيصال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب إلى الجهات المعنية فقط في الوقت المناسب.

5- الفقرة رقم (32): "تتم حماية المخرجات الحساسة والسرية من تسليمها للمستخدمين غير المخولين بالوصول إليها أو إرسالها لمكان خاطئ"، جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي **(3.84)** وانحراف معياري **(0.88)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، وهذا مؤشر إيجابي بأنه يتم حماية المخرجات الحساسة والسرية من تسليمها للمستخدمين غير المخولين بالوصول إليها أو إرسالها لمكان خاطئ.

وكخلاصة للإجابات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة حول هذا المحور المتعلق بإجراءات الرقابة على التطبيقات، وجدنا أن المتوسط العام للإجابات بلغ **(3.88)** بانحراف معياري **(0.48)**، ويشير هذا المتوسط إلى الإجابة بموافق، ومنه يتضح بأنه في فروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري تتوفر إجراءات الرقابة على تطبيقات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب مما يؤدي إلى فعالية وكفاءة هذا الأخير.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الاستدلالي

لاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة **(أنظر الملحق رقم2)** حيث:

- إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي **2.045**، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أكبر من المتوسط الفرضي **(3)**، ومستوى المعنوية أقل من أو تساوي **0.05** فإننا نرفض الفرض العدمي **(H0)** ونقبل الفرض البديل **(H1)**.

1- اختبار الفرضية الأولى:

(H1): تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لفروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري بالخصائص التي تجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر فعالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-14): نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الأول

	المتوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
المحور الأول	4.06	72.42	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

من الجدول نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الأول تساوي **4.06** ، وهي أكبر من المتوسط الفرضي **(3)**، والقيمة **T** المحسوبة تساوي **72.42** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي **2.045** وكما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية **(H0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H1)**.

2- اختبار الفرضية الثانية:

(H1): تتوفر إجراءات الرقابة العامة على فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة للفروع الشرق الجزائري للمجمع الصناعي **(GICA)**.

جدول رقم (3-15): نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثاني

	المتوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
المحور الثاني	4.07	75.11	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

من الجدول نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني تساوي **4.07** ، وهي أكبر من المتوسط الفرضي **(3)**، والقيمة **T** المحسوبة تساوي **75.11** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي **2.045** وكما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية **(H0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H1)**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- اختبار الفرضية الثالثة:

(H1): يؤثر استخدام أسلوب إجراءات الرقابة على التطبيقات على فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة لفروع الشرق الجزائري للمجمع الصناعي **(GICA)**.

جدول رقم (3-16): نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثالث

	المتوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
المحور الثالث	3.88	62.91	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

من الجدول نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث تساوي **3.88** ، وهي أكبر من المتوسط الفرضي **(3)**، والقيمة **T** المحسوبة تساوي **62.91** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي **2.045** وكما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية **(H0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H1)**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

استهدفت الدراسة الميدانية محاولة معرفة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وكانت الدراسة على مستوى فروع الشرق الجزائري للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)**، وذلك عن طريق الاستبيان، والذي تم توزيعه على مدققين داخليين، ومدراء ماليين، ومحاسبين على اعتبار أنهم الأكثر إلماما بنظم المعلومات المحاسبية، وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- ✓ إن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لفروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري يتميز بخصائص تتمثل أساسا في سهولة استخدامه، دقته، وسرعته الفائقة في أداء العمليات المختلفة، وقدرته على تقديم تقارير دورية أو خاصة في الوقت المناسب تغطي كافة جوانب العمل، وتعتبر هذه الخصائص الأساس اللازم لجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية؛
- ✓ يتم الالتزام بإجراءات الرقابة العامة في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى فروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري؛
- ✓ يتم الالتزام بإجراءات الرقابة على التطبيقات في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى فروع المجمع الصناعي **(GICA)** في الشرق الجزائري.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة، والتي تحت عنوان "**مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية**" التعرف على الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية كآلية لحماية وصيانة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وذلك من خلال إجراءات الرقابة العامة وإجراءات الرقابة على التطبيقات، وقد قمنا بدراسة ميدانية على مستوى فروع المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر (**GICA**) في الشرق الجزائري، وذلك من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، والغرض من ذلك اختبار الفرضيات المطروحة وذلك باستخدام أسلوب الاستبيان.

وبعد التحليل الإحصائي للبيانات تمكنا من إثبات صحة الفرضيات والوصول إلى عدة نتائج. وذلك كما يلي:

نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي المحوسب، وكذلك محاولة تبيين مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى الفروع المعنية بالدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- ✓ إن نظام الرقابة الداخلية لم يعد يقتصر دوره في الحفاظ على أموال المؤسسة وضمان الدقة المحاسبية في تسجيل عمليات المؤسسة، بل أصبح أيضا ذلك النظام الذي يضمن الالتزام بالقوانين والسياسات الموضوعة من قبل الإدارة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية.
- ✓ نظام الرقابة الداخلي الفعال يقوم على مجموعة من المقومات والمتمثلة أساسا في: الهيكل التنظيمي الكفء، النظام المحاسبي السليم، اختيار موظفين أكفاء، وجود إجراءات للتحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية، واستخدام كافة الوسائل الآلية.
- ✓ نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تشكيلة تعتمد على الحاسب الآلي في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والأعمال والإجراءات والترتيبات التي تتم عن طريقها تحليل وتجميع وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية.
- ✓ تتمثل إجراءات الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على إجراءات الرقابة العامة وإجراءات الرقابة على التطبيقات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

- ✓ يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **(GICA)** في الشرق الجزائري بسهولة استخدامه، وسرعته الفائقة ودقته في أداء العمليات المختلفة، حيث تساهم هذه الخصائص الأساسية في دعم وزيادة فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ تتوفر إجراءات الرقابة العامة في الفروع محل الدراسة للمجمع الصناعي **(GICA)**، والمتمثلة أساسا في توثيق النظام، إجراءات الرقابة على الوصول إلى البيانات، وإجراءات الرقابة على الأجهزة والملفات والتي تساهم في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب؛
- ✓ تتوفر إجراءات الرقابة على التطبيقات في الفروع محل الدراسة للمجمع الصناعي **(GICA)**، والمتمثلة في إجراءات الرقابة على المدخلات، إجراءات الرقابة على معالجة البيانات، وإجراءات الرقابة على المخرجات، والتي تساهم في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، فإننا نقترح ما يلي:

- ✓ على المجمع الصناعي **(GICA)** أن يعمل دائما على تطوير نظام رقابة داخلية فعال يستطيع الاستجابة للتغيرات التي يحدثها عصر تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ إعداد مصلحة خاصة بالإعلام الآلي وذلك لتفعيل إجراءات الرقابة التنظيمية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

أولا:الكتب

- **بالعربية:**

1- إبراهيم الجزراوي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2009.

2- اتحاد المصارف العالمية، **التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية**، الطبعة الثالثة 1999.

3- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية مصر، 2002.

4- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2005.

5- أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

6- أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

7- بشار يزيد الوليد، **نظام المعلومات الإدارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

8- ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الأردن، 2008.

9- حسين أحمد دحدوح وآخرون، **مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2009.

10- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1997.

11- خالد راغب الخطيب، **الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

12- زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

13- زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2011.

14- سلوى أمين السامرائي وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

15- سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2009.

16- سيد محمد جاد الرب، **نظم المعلومات الإدارية (الأساسيات والتطبيقات الإدارية)**، جامعة قناة السويس مصر، 2009.

17- صبحي محمود الخطيب وآخرون، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية مصر، 2008.

18- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية الإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001.

19- عاطف جابر طه، **نظم المعلومات للموارد البشرية**، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر، الطبعة الأولى 2014.

20- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2008.

21- عبد الفتاح الصحن وآخرون، **المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الأولى، 1986.

22- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر الطبعة الأولى، 2001.

23- عبد المقصود ديبان وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، مصر 2007.

24- عبد الوهاب نصر وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

25- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، **دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية**، دار التعليم الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

26- عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

27- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر(الناحية النظرية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

28- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

29- كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

30- محمد فضل مسعد وآخرون، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

31- مسعود صديقي، **المحاسبة المالية (طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

- **بالفرنسية:**

1- The IT Governance Institute, COBIT 4.1, **Executive Summary Framework** ,USA,2007

ثانيا: الملتقيات

1- رياض عيشوش وآخرون، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي6-7 ماي 2012.

ثالثا: المجلات

1- ابتسام أحمد فتاح وآخرون، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 20، جامعة بغداد، 2012.

2- أمين بن سعيد، **أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 08، جامعة الوادي، 2015.

3- تامر محمد مهدي، **أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 4، جامعة القادسية، 2010.

4- جليل إبراهيم صالح، **أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية**، مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، المجلد 19، العدد 2، جامعة بغداد، 2013.

5- حسين جاسم فلاح، **اعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع (ERM) لتأكيد جودة الرقابة**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، جامعة الكوفة، 2015.

6- عصام محمد البحيصي، **مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة)**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 6 الجامعة الإسلامية، 2014.

7- علي حسين الدوغجي، **تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة بغداد، 2010.

8- علي محمد ثجيل المعموري، **الوعي الرقابي للقيادات الإدارية ودوره في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحقيق المساءلة العادلة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 3، جامعة القادسية، 2015.

9- فائز عبد الحسن جاسم، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 16، جامعة واسط، 2014.

10- كبرى محمد طاهر وآخرون، **متطلبات الرقابة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية**، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 28، جامعة تكريت، 2013.

11- لطيف زيود وآخرون، **أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT على جودة التقارير المالية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 36، العدد 02، جامعة البعث، 2014.

12- لطيف زيود وآخرون، **تحديد مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق في المصرف التجاري السوري باللاذقية وفق إطار عمل COBIT**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد02 جامعة تشرين، 2014.

رابعا:المذكرات الجامعية

1- أحمد سلامة سليمان الجويفل، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2011.

2- أجغيم سمية، **مذكرة ممارسات التدقيق المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

3- أمينة دوب، **مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

4- راضية ليتيم، دور **حوسبة نظم المعلومات المحاسبية في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014.

5- زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2014.

6- سمية أجغيم، **مذكرة ممارسات التدقيق المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

7- عبد الباسط بوحايك، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

8- عايدة غاشوش، **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.

9- فاطمة سواحي، **تقييم نظام الرقبة الداخلية لوظيفة التموين**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.

10- محمد لمين صلعاء، **دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014.

11- ياسمينة ياسع ، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.

خامسا: القوانين

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

الملاحق

الملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

استبيان حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية في فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) في الشرق الجزائري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تحية طيبة وبعد؛

نهدف من خلال هذا الاستبيان للحصول على بيانات حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، لتقديمه كمذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر تخصص إدارة مالية، الرجاء القيام بقراءة فقرات الاستبيان بعناية ودقة، واختيار الإجابة التي تعطيها ستعامل بمنتهى السرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ونشكر لكم مسبقا حسن تعاونكم.

الطالبة خولة مرابط

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الرجاء وضع علامة (×) في المربع المناسب للإجابة :

الجزء الأول : معلومات شخصية

1- المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

أخرى (حدد): .....

2- التخصص العلمي:

محاسبة ☐ مالية ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐

تخصصات أخرى (حدد): .....

3- الوظيفة:

مدقق داخلي ☐ مدير مالي ☐ محاسب ☐

4- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 11 سنة إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

المحور الأول: خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يساهم استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تخفيض وجود الأخطاء والتناقضات في التقارير والمخرجات من النظام.					
2- يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على تخفيض التكاليف من خلال تخفيض حجم العمال.					
3- يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بالسرعة الفائقة في أداء العمليات المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.					
4- يمكن لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تبادل المعلومات فيما بينهم بسهولة.					
5- يقدم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تقارير دورية أو خاصة تغطي كافة جوانب العمل.					
6- يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب التقارير اللازمة في الوقت المناسب.					
7- يعمل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.					

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

8- يعمل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على عرض المعلومات حسب حاجة المستفيد من مخططات ورسوم بيانية.					

المحور الثاني: مدى الالتزام بإجراءات الرقابة العامة.

توثيق وتطوير النظام					
9- تحتفظ الإدارة بمستندات توثق فيها طريقة عمل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ومعالجته.					
10- يتم الاحتفاظ بالنسخ الأصلية للملفات والبرامج في أماكن أمينة.					
11- يتم الحصول على الموافقات الرسمية عن كل خطوة من خطوات تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.					
12- يتم مراعاة اختبار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية.					
إجراءات الرقابة على الوصول للبيانات					
13- تتوفر إجراءات رقابية يتم بموجبها إبعاد الموظفين غير المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.					
14- يستخدم كل موظف كلمة مرور خاصة به للدخول إلى نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في المؤسسة.					
15- يحدد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب هوية الموظف الذي أدخل البيانات أو قام بالتعديل عليها.					
16- يتم إلغاء كلمة مرور الموظف فورا عند نقله أو تركه للعمل.					

إجراءات الرقابة على الأجهزة والملفات					
17- توجد إجراءات رقابية لعدم استخدام الحاسوب في غير أوقات العمل الرسمي.					
18- توجد إجراءات احتياطية لحماية أجهزة الحاسوب من أخطار الحوادث كالحريق وانقطاع التيار الكهربائي.					
19- يتم وضع أجهزة الحاسوب في غرف محمية وآمنة وعدم السماح بالدخول إليها للأشخاص غير الصرح لهم بذلك.					
20- يتم تحميل برامج متطورة وكافية لحماية الأجهزة والبرامج من خطر الفيروسات والاختراق من قبل مختصين في مجال البرمجيات.					
21- تتوفر وسائل أمنية لحماية الحواسيب المستخدمة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية والوسائل الحساسة للحرارة والدخان.					

المحور الثالث: مدى الالتزام بإجراءات الرقابة على التطبيقات.

أساليب الرقابة على المدخلات					
22- يتم تصميم نماذج إدخال البيانات في نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بالشكل الذي يكشف الخطأ فور وقوعه.					
23- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة.					
24- يتم ترتيب المستندات تتابعيا لاكتشاف أي نقص في إدخال البيانات.					

أساليب الرقابة على معالجة البيانات					
25- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ضمان إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب للتأكد من معالجة البيانات التي تم إدخالها.					
26- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها.					
27- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب التأكد من عدم وجود أي فقدان أو تعديل أو تكرار غير صحيح للمعاملات.					
أساليب الرقابة على المخرجات					
28- يتم فحص التقارير والمستندات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي المحوسب قبل توزيعها على الجهات المختصة للتأكد من دقة المعلومات التي تحتويها.					
29- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ضمان صحة ومصداقية المعلومات المقدمة.					
30- يتم توفير قائمة بتقارير ومستندات مخرجات مركز الحاسوب و وضع إجراءات رقابية لتوزيع التقارير.					
31- توفير إجراءات محددة تضمن إيصال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب إلى الجهات المعنية فقط في الوقت المناسب.					
32- تتم حماية المخرجات الحساسة والسرية من تسليمها للمستخدمين غير المخولين بالوصول إليها أو إرسالها لمكان خاطئ.					

الملحق رقم 2

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	63	4,3016	,55750	,07024
Q2	63	3,8889	,74295	,09360
Q3	63	4,2698	,76636	,09655
Q4	63	4,3810	,60718	,07650
Q5	63	3,9048	,73428	,09251
Q6	63	4,0317	,80258	,10112
Q7	63	3,7778	,77135	,09718
Q8	63	3,9683	,71771	,09042
Q9	63	4,0952	,77697	,09789
Q10	63	4,2540	,73984	,09321
Q11	63	4,1429	,77993	,09826
Q12	63	4,0635	,75931	,09566
Q13	63	4,1746	,73044	,09203
Q14	63	4,4603	,61763	,07781
Q15	63	4,2857	,65816	,08292
Q16	63	4,0476	,83141	,10475
Q17	63	3,4444	1,07430	,13535
Q18	63	4,1746	,68485	,08628
Q19	63	3,7302	1,00332	,12641
Q20	63	4,0952	,75593	,09524
Q21	63	3,9683	,86076	,10845
Q22	63	3,8254	,92527	,11657
Q23	63	3,7302	,91944	,11584
Q24	63	3,9524	,72798	,09172
Q25	63	3,7619	,68895	,08680
Q26	63	4,0000	,93326	,11758
Q27	63	3,9524	,79166	,09974
Q28	63	4,0159	,65972	,08312
Q29	63	3,9048	,81744	,10299
Q30	63	3,8730	,60886	,07671
Q31	63	3,8413	,84637	,10663
Q32	63	3,8413	,88366	,11133
CH1	63	4,0655	,44555	,05613
CH2	63	4,0720	,43026	,05421
CH3	63	3,8817	,48973	,06170

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

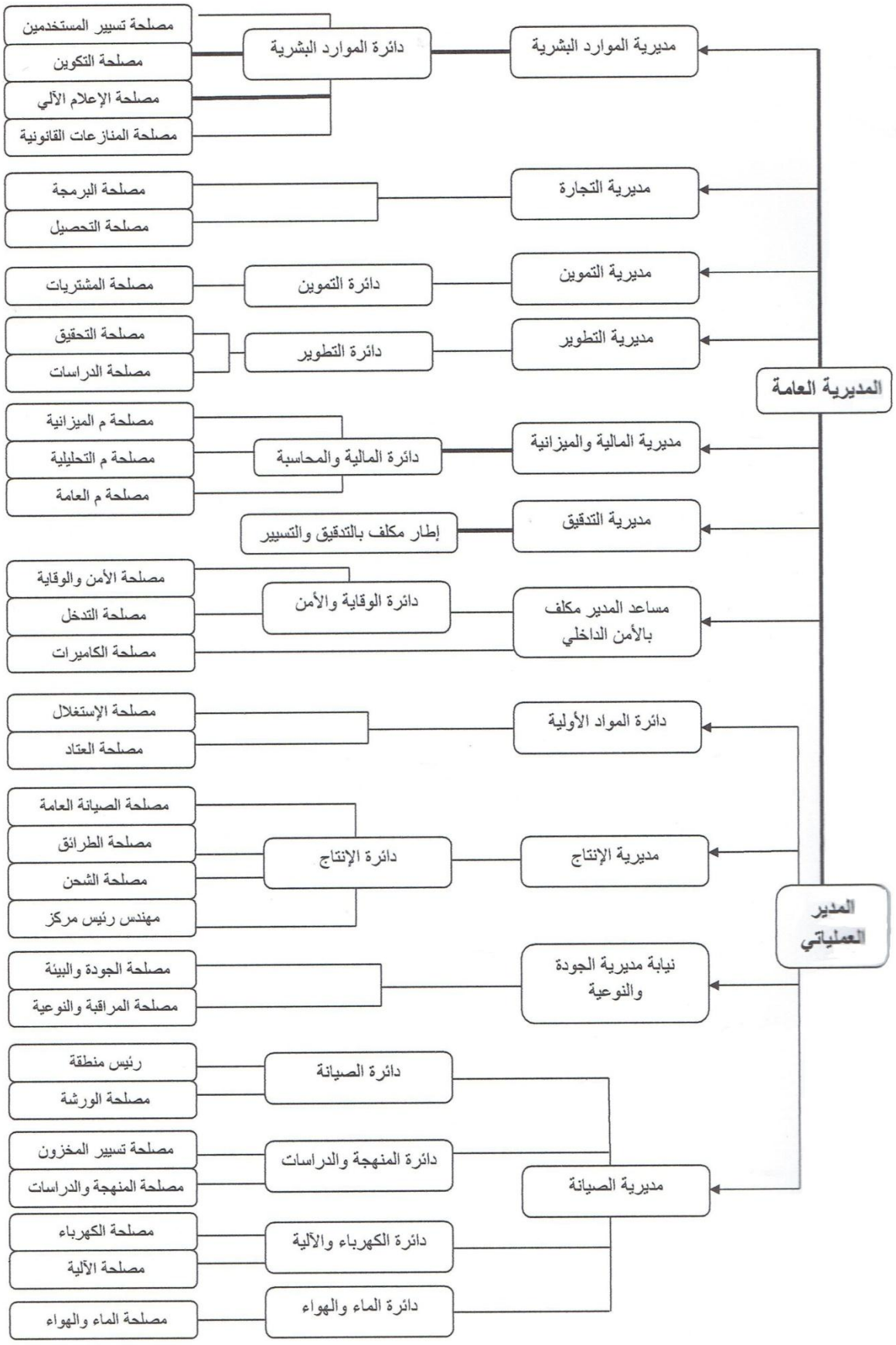
تابع للملحق رقم 2

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1	61,243	62	,000	4,30159	4,1612	4,4420
Q2	41,547	62	,000	3,88889	3,7018	4,0760
Q3	44,223	62	,000	4,26984	4,0768	4,4628
Q4	57,270	62	,000	4,38095	4,2280	4,5339
Q5	42,209	62	,000	3,90476	3,7198	4,0897
Q6	39,873	62	,000	4,03175	3,8296	4,2339
Q7	38,874	62	,000	3,77778	3,5835	3,9720
Q8	43,886	62	,000	3,96825	3,7875	4,1490
Q9	41,835	62	,000	4,09524	3,8996	4,2909
Q10	45,638	62	,000	4,25397	4,0676	4,4403
Q11	42,161	62	,000	4,14286	3,9464	4,3393
Q12	42,477	62	,000	4,06349	3,8723	4,2547
Q13	45,363	62	,000	4,17460	3,9906	4,3586
Q14	57,320	62	,000	4,46032	4,3048	4,6159
Q15	51,684	62	,000	4,28571	4,1200	4,4515
Q16	38,642	62	,000	4,04762	3,8382	4,2570
Q17	25,449	62	,000	3,44444	3,1739	3,7150
Q18	48,383	62	,000	4,17460	4,0021	4,3471
Q19	29,509	62	,000	3,73016	3,4775	3,9828
Q20	43,000	62	,000	4,09524	3,9049	4,2856
Q21	36,592	62	,000	3,96825	3,7515	4,1850
Q22	32,816	62	,000	3,82540	3,5924	4,0584
Q23	32,201	62	,000	3,73016	3,4986	3,9617
Q24	43,093	62	,000	3,95238	3,7690	4,1357
Q25	43,340	62	,000	3,76190	3,5884	3,9354
Q26	34,020	62	,000	4,00000	3,7650	4,2350
Q27	39,627	62	,000	3,95238	3,7530	4,1518
Q28	48,316	62	,000	4,01587	3,8497	4,1820
Q29	37,915	62	,000	3,90476	3,6989	4,1106
Q30	50,490	62	,000	3,87302	3,7197	4,0264
Q31	36,024	62	,000	3,84127	3,6281	4,0544
Q32	34,503	62	,000	3,84127	3,6187	4,0638
CH1	72,424	62	,000	4,06548	3,9533	4,1777
CH2	75,119	62	,000	4,07204	3,9637	4,1804
CH3	62,911	62	,000	3,88167	3,7583	4,0050

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم (3)



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر